جامعة يحي فارس المدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

افاق التحول الى الخدمات المالية الرقمية واثرها على الشمول المالي في الجزائر للفترة من 2011 الى 2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص : إقتصاد نقدي بنكي

من إعداد الطالبين:
عيسات احمد
ميساوي يوسف

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د بن قيدة مروان

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور غزازي عماد	جامعة يحي فارس المدية	رئيسا
الأستاذ الدكتور بن قيدة مروان	جامعة يحي فارس المدية	مشرفا ومقررا
الدكتور كحلة عبد الغني	جامعة يحي فارس المدية	ممتحنا و مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024

جامعة يحي فارس المدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

افاق التحول الى الخدمات المالية الرقمية واثرها على الشمول المالي في الجزائر للفترة من 2011 الى 2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص : إقتصاد نقدي بنكي

من إعداد الطالبين:
عيسات احمد
ميساوي يوسف

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د بن قيدة مروان

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور غزازي عماد	جامعة يحي فارس المدية	رئيسا
الأستاذ الدكتور بن قيدة مروان	جامعة يحي فارس المدية	مشرفا ومقررا
الدكتور كحلة عبد الغني	جامعة يحي فارس المدية	ممتحنا و مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟

فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية 105

شكر وتقدير

الحمد و الشكر لله الذي بنعمه تتم الصالحات ، اللهم يا رحمان يا رحيم لك الحمد في الأولين وفي الأخرين، ولك الحمد في الملآ الأعلى إلى يوم الدين، ولك الحمد في كل وقت وحين لك الحمد ما طلعت شمس وما غابت، ولك الحمد عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك

واللهم صل وسلم وبارك على سيدنا وحبيبنا وقرة أعيننا محمد صلى الله عليه وسلم نبي المرسلين وخاتم الأنبياء والرسل.

كم نتقدم بالشكر إلى الوالدين الكريمين أباءنا رحمهما الله وغفر لهما وأمهاتنا أطال الله في عمرهما وبارك لهما وحفظهما من كل مكروه لما قدماه لنا في حياتنا من تربية وأخلاق

والشكر موصول للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور

"بن قيدة مروان"

على ما قدمه لنا من توجيهات لإنجاز هذا البحث وكل الأساتذة الذين تمدرسنا عندهم خلال مسارنا الدراسي في الماستر. والشكر لكل من نعرفه من قريب أو بعيد .

عيسات أحمد **ميساوي يوسف**

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى

"والدي"

رحمه الله وطيب ثراه وغفر له وجمعنا به في جنة الفردوس الأعلى ورزقني رضاه والى

"والدتي"

الكريمة حفظها الله وأطال في عمرها ورزقها موفور الصحة والعافية، ورزقنا الله رضاها كما

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى

" زوجتي"

حفظها الله واطال عمرها، رفيقة دربي والتي صبرت معي على انجاز هذا البحث وقدمت

لي يد المساعدة والوقوف إلى جانبي في كل الظروف والاحوال، والى كل

" أبنائي"

قرة عيني والى كل إخوتي من الكبير إلى الصغير والى كل طلبة الماستر دفعة

2024/2023، والى كل من أعرفه من قريب أو بعيد.

عيسات أحمد

إهـداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى

والدي

رحمه الله وطيب ثراه وغفر له وجمعنا به في جنة الفردوس الأعلى، رزقني رضاه والى

"والدتي"

الكريمة حفظها الله وأطال في عمرها ورزقها موفور الصحة والعافية، ورزقنا الله رضاها كما

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى

"زوجتي"

حفظها الله واطال عمرها، رفيقة دربي والتي صبرت معي على انجاز هذا البحث وقدمت لي يد المساعدة والوقوف إلى جانبي في كل الظروف والاحوال، والى كل

"أبنائي"

قرة عيني والى كل إخوتي من الكبير إلى الصغير، كما أهدي ثمرة جهدي هذه إلى الارواح الطاهرة (الاخوين ميساوي علي و ميساوي قدور وابن أخي محمد ابن حميد) رحمهم الله متمني من الله عز وجل أن يتغمدهم برحمته الواسعة وأن يجمعني بهم في جنة الفردوس الأعلى.

والى كل طلبة الماستر دفعة 2024/2023، والى كل من أعرفه من قريب أو بعيد.

ميساوي يوسف

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر تحول و تطور الخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي بالجزائر خلال الفترة (2011-2022) والآليات والإجراءات الواجب اتخاذها من طرف الهيئات المالية في القطاع المالي والمصرفي لتعزيز الشمول المالي بالجزائر .

وتوصلنا من الدراسة الى ان التحول للخدمات المالية الرقمية ، ضرورة حتمية لا مفر منها مقترنة بشركات التكنولوجيا المالية لتعزيز انتشار الشمول المالي ، و قد كان لجائحة كورونا دورا كبيرا في تبني هذه الخدمات كضرورة حتمية ضمنية للحد من انتشار الوباء ، لتعزيز الشمول المالي الرقمي .

الكلمات الدالة : التكنولوجيا المالية ، الشمول المالي ، الخدمات المالية الرقمية ، التحول الرقمي .

Abstract:

This study aims to investigate the impact of the digitalization and development of digital financial services on financial inclusion in Algeria during the period (2011-2022). It also examines the mechanisms and procedures that financial institutions in the financial and banking sector should adopt to promote financial inclusion in Algeria.

The study concludes that the transition to digital financial services is an inevitable necessity coupled with fintech companies to promote the spread of financial inclusion. The COVID-19 pandemic played a significant role in the adoption of these services as an implicit necessity to curb the spread of the pandemic and promote digital financial inclusion.

Keywords: Fintech, financial inclusion, digital financial services, digital transformation.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
الاهداء	
المستخلص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة	أ
أسباب اختيار – الموضوع إشكالية الدراسة	ب
فرضية الدراسة – اهداف الدراسة – أهمية الدراسة – منهج الدراسة	ب
حدود الدراسة – الدراسات السابقة – هيكل الدراسة	ز
الفصل الأول التكنولوجيا المالية والتحول الى الخدمات المالية الرقمية	
تمهيد الفصل	**10**
المبحث الاول : ماهية التكنولوجيا المالية	**11**
المطلب الاول مفهوم التكنولوجيا المالية	**11**
المطلب الثاني : خصائص ومراحل التكنولوجيا المالية	**12**
المطلب الثالث : دوافع ودور التكنولوجيا المالية	**15**
المبحث الثاني : قطاعات وخدمات وقنوات التكنولوجيا المالية	**16**
المطلب الاول : قطاعات التكنولوجيا المالية	**17**
المطلب الثاني : خدمات التكنولوجيا المالية	**20**
المطلب الثالث : قنوات التكنولوجيا المالية	**23**
المبحث الثالث : دور التكنولوجيا في التحول الى الخدمات المالية الرقمية	**24**
المطلب الاول : مفهوم الخدمات المالية الرقمية	**25**
المطلب الثاني : انواع الخدمات المالية الرقمية ودور التكنولوجيا في ذلك	**26**
المطلب الثالث : متطلبات تقديم الخدمات المالية الرقمية	**27**
خلاصة الفصل	**30**

الفصل الثاني : الشمول المالي واليات تعزيزه	
تمهيد الفصل	**32**
المبحث الاول : مدخل للشمول المالي	**33**
المطلب الاول : مفهوم الشمول المالي	**34**
المطلب الثاني : مبادئ وخصائص الشمول المالي	**36**
المطلب الثالث : اهمية واهداف الشمول المالي	**39**
المبحث الثاني : ابعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي وشروطه	**41**
المطلب الاول : ابعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي	**41**
المطلب الثاني : شروط الشمول المالي	**46**
المبحث الثالث : الشمول المالي وتحدياته واليات تعزيزه	**47**
المطلب الاول : تحديات الشمول المالي	**47**
المطلب الثاني : استراتيجيات تعزيز الشمول المالي	**48**
المطلب الثالث : الخدمات المالية الرقمية والتمويل المفتوح والتحول الى الشمول المالي	**50**
خلاصة الفصل	**53**
الفصل الثالث : تبني الخدمات المالية الرقمية وافاق التحول الى الشمول المالي في الجزائر	
تمهيد الفصل	**55**
المبحث الاول : واقع الخدمات المالية الرقمية في الجزائر	**56**
المطلب الاول : الخصائص والعوامل المؤثرة في التحول الى الخدمات المالية الرقمية في الجزائر	**56**
المطلب الثاني : متطلبات واشكال الخدمات المالية الرقمية في الجزائر	**59**
المطلب الثالث : المزايا واهم الشركات الناشطة في مجال الخدمات المالية الرقمية في الجزائر	**63**
المبحث الثاني : تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر	**73**
المطلب الاول : عرض واقع الشمول حول العالم	**73**

المطلب الثاني . : الشمول المالي في البلدان العربية	**77**
المطلب الثالث : تحليل مؤشرات الشمول المالي بالجزائر واهم معوقاته	**79**
المبحث الثالث : افاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء محاكاة بعض التجارب العالمية	**105**
المطلب الاول : التكنولوجيا المالية ودورها في دعم التحول الى الخدمات المالية الرقمية بالجزائر	**107**
المطلب الثاني : دور بنك الجزائر في دعم التحول الى الشمول المالي بالجزائر	**111**
المطلب الثالث : أهمية تبني استراتيجية وطنية متكاملة داعمة للشمول المالي بالجزائر	**113**
خلاصة الفصل	**116**
الخاتمة	**117**
قائمة المراجع	**120**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يبين نسبة الشمول المالي في العالم للأشخاص الذين تجاوز سنهم 15 سنة	73
02	جدول يبين نسبة الشمول المالي في العالم العربي للأشخاص الذين تجاوز سنهم 15 سنة	77
03	جدول يبين عدد أجهزة الصراف الالي في البنوك للفترة من 2011 الى 2022 بالجزائر	79
04	جدول يبين عدد أجهزة الصراف الالي في الوكالات البريدية للفترة من 2011 الى 2022 بالجزائر	80
05	جدول يبين نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية الى اجمالي السكان البالغين بالجزائر	82
06	جدول يبين نسبة الافراد الذين يملكون حسابات اقراض الى اجمالي السكان البالغين بالجزائر	86
07	جدول يبين نسبة المقترضين من العائلات والأصدقاء الى اجمالي السكان البالغين بالجزائر	89
08	جدول يبين نسبة الافراد البالغين الذين يملكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية بالجزائر	92
09	جدول يبين نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف المحمول للوصول الى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية	97
10	جدول يبين نسبة الافراد الذين يملكون بطاقات الخم وبطاقات ائتمان الى اجمالي السكان البالغين بالجزائر	100
11	جدول يبين النشاط على جهاز الصراف الالي في الجزائر للفترة من 2016 الى 2022	103

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل يبين خصائص الشمول المالي	38
02	شكل يبين ابعاد الشمول المالي	43
03	شكل يبين اليات تعزيز الشمول المالي	50
04	شكل يبين تطور عدد أجهزة الصراف الالي في البنوك الجزائرية للفترة من 2011 الى 2022	79
05	شكل يبين تطور عدد أجهزة الصراف الالي بمراكز البريد الجزائرية للفترة من 2011 الى 2022	81
06	شكل يبين تطور ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية بالجزائر	82
07	شكل يبين تطور نسبة الافراد الذين يملكون حسابات اقراض الى اجمالي السكان البالغين بالجزائر	86
08	شكل يبين تطور نسبة المقترضين من العائلات والأصدقاء الى اجمالي السكان البالغين بالجزائر	89
09	شكل يبين تطور نسبة الفراد الذين يملكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية بالجزائر	92
10	شكل يبين تطور نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات المؤسسات المالية الرسمية بالجزائر	97
11	شكل يبين نسبة تطور الافراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم والائتمان الى اجمالي السكان البالغين بالجزائر	101

المقدمة

المقدمة

نظرا لما يشهده العالم من تسارع في تطور التكنولوجيا الرقمية، وتوجهه حول رقمنة كل القطاعات بغية تسريع عملية التجارة العالمية والسرعة في تقديم الخدمات، لتسهيل المبادلات وسرعة نقل المعلومة لتسهيل وصول السلع والخدمات للمواطنين، دون تحمل عناء التنقل لمكان السلعة او الخدمة، ولكون القطاع المالي والمصرفي في الجزائر واحد من هذه القطاعات ولمساير الثورة التكنولوجية والاستفادة من الخدمات المالية الرقمية، توجهت السلطة النقدية في البلاد ممثلة في البنك المركزي تحت اشراف وزارة المالية كقطاع حكومي للاستفادة من خدمات الرقمنة والتوجه نحو الشمول المالي، ولتحقيق ذلك وجب تسخير كل الامكانيات المادية والبشرية، ومنه كان لزاما على المشرع الجزائري سن قوانين تتماشى وتكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية لتحقيق الشمول المالي .

ولدراسة هذا الموضوع والالمام به لمعرفة ذلك وللاستفادة منه مستقبلا في الجانب العملي على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، وكذا الجانب العلمي لما يتيحه للباحثين وطلبة العلم، ومعرفة اثر تكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي تبادر لأذهاننا طرح الرئيسي التالي والمتمثل في الاشكالية التالية :

1 – الاشكالية :

ما افاق التحول الى الخدمات المالية الرقمية وما اثر ذلك على الشمول المالي في الجزائر للفترة الممتدة من (2011 – 2022) ؟

و لتحليل هذه الإشكالية وضعنا التساؤلات الفرعية التالية :

– فيما تتمثل التكنولوجيا المالية ، و ما هي دوافع التحول اليها ؟

– ماهي القطاعات التي تستهدفها التكنولوجيا المالية ، ماهي مزاياها و مخاطرها ؟

– كيف تساهم التكنولوجيا المالية في التحول الى الخدمات المالية الرقمية ؟

– ما اثر الخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي بالجزائر ؟

و كإجابه اولية على التساؤلات السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية :

2 – الفرضيات :

الفرضية الاولى : في ظل الثورة الرقمية العالمية كان لزاما على القطاع المصرفي

و المالي في الجزائر التوجه نحو رقمنة الخدمات، وبالتالي التحول الى الخدمات المالية الرقمية ضرورة حتمية لابد منها .

الفرضية الثانية : تساهم التكنولوجيا المالية في التحول السلس الى الخدمات المالية الرقمية اذا توفرت متطلبات هذا التحول الرقمي .

الفرضية الثالثة : للخدمات المالية الرقمية اثر مباشر على الشمول المالي و باستخدام التكنولوجيا المالية، تكون المؤسسات المصرفية و المالية ، قد حصلت على اكبر قدر ممكن من المشمولين ماليا .

الفرضية الرابعة : نمو و تطور التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيفا ، و هو انعكس على التحول الى الخدمات المالية الرقمية و معدلات الشمول المالي بالجزائر للفترة

. (2011 – 2022)

3 – اسباب اختيار الموضوع : من اسباب اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي :

ا – **اسباب ذاتية :** نذكر منها:

1 – الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع.

2 – يعتبر موضوع التحول الرقمي و الشمول المالي من مواضيع الساعة الواجب دراستها .

ب- اسباب موضوعية : نذكر منها:

- تخصص الماستر المختار اقتصاد نقدي وبنكي حتم علينا التوجه للبحث في مثل هذه المواضيع لوجود علاقة وطيدة بين تخصص الماستر وموضوع البحث .
- ميدان العمل الذي ننشط فيه قطاع المالية وقطاع العمل كان دافع من دوافع البحث في الموضوع لما لهذين القطاعين بموضوع البحث ومحاولة الاستفادة من نتائج البحث في قطاع عملنا .
- محاولة البحث في اسباب وافاق التحول الى الخدمات المالية الرقمية في قطاع البنوك ومختلف المؤسسات المالية واثر ذلك على الشمول المالي، ومعرفة ايجابيات وسلبيات تكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية ، واثرها على الافراد والمؤسسات والاقتصاد الوطني ومحاولة معرفة اهم العراقيل والصعوبات التي تواجه هذا التحول، والحث عن الحلول المناسبة لتجنب ذلك والوصول الى نتائج البحث للاستفادة منها في الجانب العلمي بالنسبة للباحثين والطلبة و الجانب العملي للأفراد و المؤسسات وكذلك الاقتصاد الوطني.

4 - اهمية الدراسة : تتجلى اهمية دراسة هذا الموضوع في ما يلي :

ا - **الاهمية الموضوعية :** ان لدراسة هذا الموضوع اهمية بالغة موضوعيا لقلة الدراسات في مثل هذه المواضيع، التي تعتبر حديثة لان التوجه والانتقال من الخدمات المالية التقليدية الى تكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية، لاستقطاب اكبر شريحة ممكنة من المشتركين في قطاع البنوك والمؤسسات المالية التي تعتبر من المواضيع حديثة العهد بالدراسة مما اعطى لنا اهمية بالغة لهذا الموضوع في الجانب العلمي .

ب - **الاهمية العملية :** الموضوع ذو اهمية عملية بالغة لما له من ايجابيات في التطبيق الميداني، لدى البنوك والمؤسسات المالية لتحقيق اكبر شمول مالي للأشخاص والمؤسسات وتسهيل تقديم الخدمات والحصول على اكبر عائد ممكن من تقديم هذه الخدمات وذلك

باستخدام اكبر قدر ممكن من تكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية الحديثة، بتسخير كل وسائل الاتصال الحديثة كالموزعات الالية وسحب ودفع وتحويل الاموال عن طريق الهواتف النقالة الذكية .

5 – اهداف الدراسة : نهدف من دراسة موضوعنا هذا الى :

- محاولة معرفة مدى استخدام البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية لتكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية، ومواكبتها للنظام المالي العالمي ومسايرة التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي، للاستفادة من هذه الانظمة ومحاولة تفادي الازمات العالمية او الحد منها والانتقال من الخدمات التقليدية الى الخدمات المالية الرقمية الحديثة .
- محاولة معرفة مدى تقدم الشمول المالي في الجزائر واثره على البنوك والمؤسسات المالية والاشخاص الطبيعيين والمعنويين والاقتصاد الوطني .
- محاولة معرفة اثر الخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي في الجزائر واهم الصعوبات التي تواجهه .
- محاولة تقديم افادة في الموضوع بناء على الدراسات السابقة والاستفادة من تجارب بعض الدول في المجال الاكاديمي.
- محاولة الاستفادة من دراسة الموضوع في الجانب التطبيقي والعملي للبنوك والمؤسسات المالية .

6– المنهج وأدوات الدراسة : دراسة بحثنا هذا تطلبت منا انتهاج المنهج الوصفي التحليلي.

7 – الدراسات السابقة : لقد تم تناول هذا الموضوع في عدة دراسات نذكر منها

الدراسة الاولى : من اعداد الطالبين جمانة كواشي ودنيا جبالي بعنوان اثر تطبيق التكنولوجيا المالية على جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية كلية العلوم الاقتصادية

والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم المالية والمحاسبة جامعة العربي التبسي ولاية تبسة للموسم الجامعي 2022/2021 . والتي تشبه الى حد كبير موضوع دراستنا وقد توصلا الباحثان في دراستهما للموضوع الى ما يلي :

- تطبيق التكنولوجيا المالية من قبل البنوك والمؤسسات المالية يسمح لها بتحسين اداءها ويؤدي الى زيادة كفاءتها وفعاليتها .
- تطبيق التكنولوجيا المالية من قبل البنوك يحقق لها مجموعة من المزايا مما يساعد على تحسينها وتطويرها .
- حتى تضمن البنوك التطبيق الامثل للتكنولوجيا المالية عليها ان توفر مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية.
- لوحظ ان اتجاهات البنوك التجارية في ولاية تبسة نحو محور التكنولوجيا المالية كانت بدرجة مقبولة، وان اغلب الموظفين ذوي شهادات جامعية .

الدراسة الثانية : من اعداد الطالبتين ليندة نواصرة ونورهان مقران بعنوان دور الخدمات المالية الرقمية في تحسين الشمول المالي للمرأة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ولاية ميلة للموسم الجامعي 2022/2021 .

والتي تشبه الى حد كبير موضوع دراستنا وقد توصلا الباحثان في دراستهما للموضوع الى ما يلي :

- الشمول المالي مفهوم يهدف الى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على اكبر عدد ممكن من الافراد .
- والمؤسسات خاصة الفئة المهمشة وذوي الدخل الضعيف كما يعتبر عاملا اساسيا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة .

- توجه المجتمعات ذات الدخل المنخفض نحو الخدمات المالية الرقمية لإدارة اموالها عن طريق قنوات تقديم الخدمات المالية كالصراف الالي .
- الشمول المالي الرقمي للمرأة امر بالغ الاهمية على المستوى الاقتصادي، لذا وجب مساعدة البلدان على التقدم منها الجزائر فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية بين الجنسين حيث يتيح وصول المرأة الى نظام مالي يعمل بشكل جيد على خلق ظروف تكافئ الفرص الاقتصادية .

الدراسة الثالثة : من اعداد الطالبتين مجوري نجاة وعتيق نصر عواطف بعنوان الخدمات المالية الرقمية كألية لتعزيز الشمول المالي، دراسة حالة تجارب دولية كينيا والهند والامارات كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر ولاية الوادي والتي تشبه الى حد كبير موضوع دراستنا وقد توصلا الباحثان في دراستهما للموضوع الى ما يلي :

- الخدمات المالية الرقمية هي تلك المعاملات المالية التي يتم فيها استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال قنوات رقمية تتم عبر الانترنت والهواتف المحمولة .
- تعرف الخدمات المالية الرقمية انتشارا واسعا وتزايدا مستمرا في الآونة الاخيرة وذلك نظرا للإيجابيات والفوائد التي تقدمها، من توفير الوقت والجهد وانخفاض التكاليف سهولة اجراء العمليات وسهولة نقل الأموال، امكانية الدخول الى الحسابات واجراء العمليات في اي وقت واي مكان، القيام بالتعاملات التجارية ونقل الاموال بين الحسابات بشكل افضل واسرع.
- لتقديم الخدمات المالية الرقمية وجب توفر بعض العناصر المهمة اهمها، البنية التحتية، خفض التكلفة والاعتبارات الامنية، تعزيز تنوع المؤسسات المالية، تسيير استخدام التقنيات المبتكرة ودخول المؤسسات غير التقليدية التي تعتمد على التكنولوجيا، تشجيع تطوير منتجات مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة وحماية العملاء عن طريق ارساء قواعد الافصاح والمعاملة العادلة .

- الشمول المالي هو اتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وافراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتامين والتمويل والائتمان على نحو مريح ومسؤول وبكلفة ميسورة .

الدراسة الرابعة : من اعداد الطالب صابر زهير تجربة البنوك الجزائرية لتعزيز الشمول المالي الواقع والافاق قسم العلوم المالية والمحاسبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الدكتور يحي فارس ولاية المدية والتي تشبه الى حد كبير دراستنا وقد توصل فيه الباحث الى النتائج التالية :

- البنك المركزي هو القاطرة التي تدفع الشمول المالي والبنوك التجارية وهي تجسيد لنجاح الشمول المالي.
- وجود علاقة تكاملية بين البنك المركزي والبنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي .
- ضرورة رسم استراتيجية واضحة لتعزيز الشمول .

8 – حدود الدراسة : تمت دراستنا في الحدود التالية

- الحدود المكانية : القطاع المالي و المصرفي بالجزائر .
- الحدود الزمانية : الفترة (2011 – 2022).

9 – هيكل الدراسة :

لدراسة بحثنا هذا قمنا بتقسيمه الى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول : التكنولوجيا المالية والتحول الى الخدمات المالية الرقمية

الفصل الثاني : الشمول المالي واليات تعزيزه

الفصل الثالث: تبني الخدمات المالية الرقمية وافاق التحول الى الشمول المالي في الجزائر

الفصل الأول

التكنولوجيا المالية والتحول الى الخدمات المالية الرقمية

تمهيد

ان التطور العالمي في مجال التكنولوجيا الرقمية الحديثة مس كل القطاعات، وقد عرف القطاع المصرفي والمالي الجزائري ككل القطاعات المالية في العالم عدة تغيرات تكنولوجية حديثة كسحب ودفع وتحويل الاموال من شخص لآخر ومن حساب الى حساب كما تم استغلال التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي والمالي من طرف الافراد والمؤسسات في تسديد مختلف الفواتير واصبح للتكنولوجيا المالية الحديثة دور بالغ الاهمية في حياة المواطنين والمؤسسات لما قدمته من تسهيل في بعض الخدمات، كتحصيل الايرادات والمداخيل وتسديد النفقات والمصاريف وسرعة تحويل الاموال والعائدات الاستثمارية سواء من منطقة الى منطقة داخل نفس البلد او بين الافراد والعائلات من بلد الى اخر، وقد كان للتكنولوجيا المالية دور كبير في تحسين المستوى المعيشي للأفراد نظرا لسرعة انتقال الاموال بين الافراد، كما كان للتكنولوجيا المالية دور جد مهم في تامين الافراد والمؤسسات من الاموال المزورة والغير صالحة للتداول .

المبحث الاول : ماهية التكنولوجيا المالية

دراسة هذا المبحث تطلبت منا تقسيمه الى ثلاث مطالب هي كالاتي :

المطلب الاول : مفهوم التكنولوجيا المالية

هناك عدة تعاريف للتكنولوجيا المالية نذكر منها :

التعريف الاول : التكنولوجيا المالية تتكون من مصطلحين الاول هو التكنولوجيا والثاني المالية، ويعني الشركات الناشئة المبتكرة التي تستعمل التكنولوجيا من اجل اعادة النظر في الخدمات المالية والمصرفية[1] حيث انه في اعقاب ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، غادر عدد كبير من المصرفيين والتجار المراكز المالية في العالم وشرعوا في مغامرات ريادة الاعمال، و الاستثمار في راس المال المغامر او الجريء من اجل اعادة النظر في نموذج التمويل من خلال الابتكار المالي، وعليه تعتبر التكنولوجيا المالية كل اختراع رقمي مالي جديد وحديث النشأة لحل الازمات، او تقديم خدمات مالية رقمية جديدة داخل الجهاز المصرفي والمالي لتسهيل الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات.

التعريف الثاني : تعتبر التكنولوجيا المالية حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية بانها عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الجديدة في مجال القطاع المالي والمصرفي، وتتضمن هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية في القطاع المالي والمصرفي، والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية، مثل تحويل الاموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة و الارباح ومعرفة الارباح المتوقعة للاستثمارات .

[1]– سعيدة حرفوش التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي مجلة افاق علمية المجلد رقم 11 العدد 03 لسنة 2019 ص 726 .

التعريف الثالث : تعرف التكنولوجيا المالية بانها كافة العناصر المتكاملة فيما بينها من اجهزة وحسابات وبرامج اساسية ونظم وافراد وتنظيم، بالإضافة للمناخ العام للمجتمع التي تتفاعل معا للوصول الى نتائج افضل عن ذي قبل، تسمح برفع الكفاءة العامة للمجتمع وتحسين مستوى المعيشي[(1)].

التعريف الرابع : مصطلح التكنولوجيا المالية يشير لكل مؤسسة تتدخل في مجال المالية من اجل اقتراح حلول تكنولوجية مبدعة لعملائها او ابتكارية **STAR – UP** والتي تحاول الاستحواذ على حصص سوقية على حساب الفاعلين التقليديين لقطاع الخدمات المالية .

المطلب الثاني : خصائص ومراحل و دور التكنولوجيا المالية

للتكنولوجيا المالية خصائص ومراحل مرت بها نوجزها في ما يلي :

الفرع الاول : خصائص التكنولوجيا المالية : تتميز التكنولوجيا المالية بعد خصائص نذكر منها:

اولا : التكنولوجيا المالية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والاساليب المالية والمصرفية .

ثانيا : التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاته بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق اهدافه .[1]

ثالثا : ان الخدمة المالية والمصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا .

[1]– لزهاري زواويد وحجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع والافاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد رقم 07 العدد 03 لسنة 2018، ص 66 .

رابعا: لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على اداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد الى الاساليب الادارية .

خامسا: هناك اربع عناصر متكاملة للتكنولوجيا المالية في العمل المالي والمصرفي وهي:

1- الجانب المادي ويتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة .

2- الجانب الاستخدامي او الاستعمالي يتمثل في طرق استخدام هذه المعدات .

3- الجانب العلمي يتمثل في المعرفة المالية والمصرفية المطلوبة .

4- الجانب الابتكاري يتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية.

5- التحويلات السريعة حيث تتيح للأشخاص ارسال الأموال و تلقيها بسرعة في جميع انحاء العالم، وهذه الميزة تفيد الاشخاص الذين يحتاجون الى تحويل الاموال بين الحدود الوطنية باستمرار وذلك يجعلها اسهل وارخص .

6- **المرونة** : توفر التكنولوجيا المزيد من المرونة في ادارة المال، حيث يمكن للأفراد والشركات اختيار طريقة الدفع والتحويلات بما يتناسب مع احتياجاتهم وميزانياتهم .

7- **الامن** : تعمل التكنولوجيا المالية على تحسين الامن الالكتروني من خلال استخدام التشفير وتقنيات اخرى ذات الصلة وذلك لحماية المعاملات المالية والبيانات الشخصية من الاختراقات والهجمات الالكترونية .

8- **الشفافية** : توفر التكنولوجيا المالية مستوى عال من الشفافية والرصد فيما يتعلق بحسابات العملاء والمعاملات المالية، مما يسمح للأفراد بمراقبة حركة اموالهم والتحقق من صحتها .

9- **الابداع** : يتميز القطاع المالي التقليدي بالعديد من القيود والتحديات، بينما تتيح التكنولوجيا المالية امكانية الابتكار في العديد من المجالات مثل الضمانات والتأمينات والتمويل الجماعي والهجرة المالية .

الفرع الثاني : مراحل التكنولوجيا المالية : مرت التكنولوجيا المالية بعدة مراحل أهمها:

المرحلة لأولى 1866 – 1967 : يعود ظهور التكنولوجيا المالية الى النصف الاول من القرن التاسع عشر بإدخال التليغراف عام 1838، ويمكن تتبع ذلك الى جويلية 1866 عندما وقع اول اتصال عبر كابل نقل عبر المحيط الاطلسي، حيث تم تسهيل الاتصال بين امريكا الشمالية واوروبا من 10 الى 17 ساعة فقط، وفي عام 1960 بدأت البنوك باستخدام اجهزة الكمبيوتر المركزية لحفظ السجلات وتخزين البيانات .

المرحلة الثانية 1967 – 2008 : شهدت هذه الفترة ما قبل ازمة 2008 انتشار رقمنة الخدمات المالية التقليدية نتيجة ظهور الانترنيت، امتدادا من اول صراف الي ووصولا الى الخدمات المصرفية الالكترونية، وقد شهدت اواخر الستينات والسبعينات تقدم سريع في انظمة الدفع الالكترونية، وبالفعل تم تشكيل اساس خدمات المقاصة الالية الحديثة من خلال انشاء مكتب كمبيوتر بين البنوك في المملكة المتحدة وذلك سنة 1968 وتبعه نظام المقاصة في الولايات المتحدة الامريكية، ونظام المدفوعات بين البنوك سنة 1970 وتم تقديم Fedwire بعد ذلك بوقت قصير، ونتيجة الحاجة الى ربط انظمة الدفع المحلية تم تاسيس Swift عام 1970، وقد ظهرت الانترنيت في التسعينات وذلك هو التغيير التأسيسي الذي جعل المرحلة الثالثة من النهاية Fintech ممكنا بعد عقد من الزمن .

المرحلة الثالثة من 2008 الى الوقت الحالي : كان لازمة الرهن العقاري لسنة 2008 دورا هاما في التوجه نحو الحلول التكنولوجية في التصدي للآثار التي خلفتها الازمة ما ادى الى ظهور شركات ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة الى الشركات وعامة الناس، وقد ساعد ظهور التكنولوجيا في هذه المرحلة في ما يلي :

1-تقليل تكلفة المنتج.

2-تقليل تكلفة المعاملات.

3-تحسين جودة المنتوج.

4-ساعدت في زيادة الخيارات والمرونة للعملاء.

المطلب الثالث: دوافع تبني التكنولوجيا المالية ودورها في المعاملات المالية

كان لظهور التكنولوجيا المالية عدة دوافع، كما ان للتكنولوجيا المالية دور جد مهم في المنتجات والخدمات المالية وسنتطرق الى ذلك في ما يلي :

الفرع الاول دوافع تبني التكنولوجيا المالية : من اهم دوافع تبني التكنولوجيا المالية نذكر ما يلي :

اولا : ظهور الازمة المالية العالمية لسنة 2008 مما اظهر للمستهلكين اوجه القصور في النظام المصرفي التقليدي مما ادى الى ظهور التكنولوجيا المالية.[1]

ثانيا : تطور البحث العلمي والتكنولوجي ورغبة الباحثين والمعاملين في قطاع المالية لتعظيم ارباحهم باقل التكاليف وفي اسرع وقت ممكن باستعمال التقنيات الحديثة .

ثالثا : التطور الهائل الذي عرفته الادوات المالية وتوسع مجال التعامل بالتكنولوجيا المصرفية وتطور تقنيات الدفع الالكتروني .

رابعا: التعاملات المالية العالمية على اثر المبادلات التجارية العالمية وحجم الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة سرعت في ظهور التكنولوجيا المالية لتسهيل وتسريع المبادلات المالية بين دول العالم .

[1]- علي هالم ومحمد كرثيو والسعيد شايع دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي - تجارب لبعض الدول العربية - مذكرة ماستر اكاديمي شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدق وبنكي سنة 2022/2021 ص13

خامسا: ظهور الازمات المالية العالمية ومحاولة الباحثين والمختصين في قطاع المالية البحث عن الحلول وهذا ما ادى الى استخدام التقنيات التكنولوجية المالية الحديثة للحد او التقليل من هذه الازمات .

الفرع الثاني: دور التكنولوجيا المالية في المعاملات المالية :

للتكنولوجيا المالية دور بالغ الاهمية في المعاملات المالية اليومية للأفراد والمؤسسات بمختلف انواعها وتعزيز الشمول المالي[1] و بالنظر الى مصطلح التكنولوجيا المالية نجده يتكون من تكنولوجيا المعلومات والاتصال والقطاع المالي، حيث الربط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي يؤدي الى تعزيز تكنولوجيا التمويل والمتعلقة بالشمول المالي، حيث لا تقتصر اهمية التكنولوجيا المالية على تحسين خدمة العملاء ورفع كفاءة تقديم الخدمات المالية وتخفيض تكاليفها ووقت انجازها فحسب، بل يمكن للتكنولوجيا المالية ان تساهم في تحقيق اهداف اوسع، وهي تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي ويمكن للتكنولوجيا المالية ان تساهم في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسريع المعاملات المالية وتأمينها، كما ساهمت في تعميم امتلاك حسابات مصرفية بواسطة اجهزة الاتصال الحديثة والمساهمة في التحويلات المالية، بالإضافة الى الرفع من كفاءة تحصيل الايرادات الحكومية والتقليل من ظاهرة الاحتيال في المعاملات المالية وزيادة فعالية السياسة النقدية والتحول الى الخدمات المالية الرقمية .

[1]– علي هالم ومحمد كرثيو والسعيد شايع دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي – تجارب لبعض الدول العربية – مرجع سبق ذكره، ص17.

المبحث الثاني : قطاعات وخدمات وقنوات التكنولوجيا المالية

لدراسة هذا المبحث قمنا بتقسيمه الى ثلاثة مطالب والتي سنتناول فيها ما يلي :

المطلب الاول : قطاعات التكنولوجيا المالية

نلخصها في ما يلي الائتمان والايداع وجمع راس المال والمدفوعات والتامين وادارة الاستثمار والثروة وتموين السوق، ويمكن تقسيم ذلك الى قطاعين رئيسين هما :

الفرع الاول :قطاعات الموجة الاولى :

وهي القطاعات التي تنتمي الى البيئة الحاضنة الناشئة وما يميزها انها تمتلك وسائل تكنولوجية بسيطة، مثل الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من اجراء المعاملات المالية البسيطة، كالدفع والحصول على الائتمان، بالإضافة الى التنظيمات القانونية والتشريعية التي توفر لهم التامين والاستقرار، وتشمل هذه الموجة الخدمات التي تقدمها المصارف عن طريق الانترنت او التي تقدمها الشركات الناشئة بالاشتراك مع المصارف بشكل مباشر و نذكر منها.

اولا قطاع المدفوعات : ادى انتشار الاجهزة المحمولة كالهواتف الذكية واللوحات الالكترونية الى انتشار ظاهرة التجارة الالكترونية وتسارع وتيرتها، وقد بلغت التجارة الالكترونية المتنقلة في الولايات المتحدة الامريكية 22.7 مليار دولار امريكي مع نهاية سنة 2016 لإتاحة الفرصة للتسوق الالكتروني وسرعة تدفق الانترنت عبر الاجهزة الالكترونية والتي تتيح لرواد التسوق الالكتروني ومواقع التسوق المخصصة للجوال في العديد من المتاجر، كما يمكن استخدام الاجهزة المحمولة كوسيلة للدفع باستخدام تقنيات NFC لفحص المحافظ الرقمية، وتشمل خدمات هذا القطاع عادة كل من دفع الفواتير وتحويل المدفوعات محليا، تطبيقات المحفظة الالكترونية على الهواتف المحمولة ومن ابرز الامثلة لهذا القطاع ما يلي :

- شركة مدفوعات MADFOOAAT الاردنية والمختصة بدفع الفواتير .
- شركة BEAM الامارتية والمختصة بالمحافظ الالكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية[1].

ثانيا :قطاع الاقراض والحصول على راس المال : لقد لعبت منصات الاقراض P2P من نظير الى نظير، والتي ظهرت كنوع جديد في اقتصاد المشاركة لربط المستثمرين بالمقرضين دون اللجوء الى البنك ولقد شهد حجم الاقراض العالمي الارتفاع الى سبعة اضعاف سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بارتفاعه من 9 مليار دولار امريكي الى 64 مليار دولار امريكي، ولقد ساهمت التكنولوجيا المالية في ما يلي :

-تدوير الاموال : هي منصة للإقراض الائتماني الرقمي المباشر دون وسائط، فشركة MONEY FELLOWS التي تأسست سنة 2014 قامت بتدوير الاموال في اكثر من 90 دولة، مما اتاحت للأفراد تبادل الاموال وبناء سجل ائتماني بناء على ادائهم في دوران الاموال.

-التمويل الجماعي : في هذه الصيغة من التمويل يقوم صاحب الفكرة بطرح وتوضيح مميزات وتكلفة واهداف مشروعه، ثم يبدا بجمع الاموال عن طريق المنصات الالكترونية من الناس وعند الحصول على المبلغ المطلوب لتمويل المشروع، وهذه الفكرة كانت متنفس للمبدعين ورواد الاعمال كشركة ايواء (IWWA) الاردنية التي تأسست سنة 2013

– **منصات مقارنة القروض :** لعبت هذه المنصات دور الحل التمويلي لدعم نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تحضى بالدعم المطلوب من اغلب المؤسسات المالية على الرغم من انها تساهم في نمو معدلات الناتج المحلي الاجمالي في العديد من الدول

[1]– م . د ابتسام علي حسين و ا . م . د شذي عبدالحسين جبر و م . م . وفاء ايوب كسارة دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الاسلامي، مجلة الادارة والاقتصاد العدد 124 سنة 2020 الصفحات 49 و50

ففي دولة الامارات لوحدها هناك 300 الف شركة صغيرة ومتوسطة تسهم بأكثر من 60 من DGP وتوفر اكثر من 42 من اجمالي الفرص، اذ تطرح منصات المقارنة هذه مختلف العروض التمويلية مع خصائص كل عرض وعلى المستفيد اختيار العرض المناسب له من ناحية الفرصة والتكلفة، وكمثال على ذلك شركة Compareit4me.com الاماراتية التي تأسست عام 2011 .

الفرع الثاني :قطاعات الموجة الثانية : تتميز قطاعات هذه الموجة بالتركيز على التكنولوجيا المتقدمة وعالية الدقة في المجال المالي بتوفير بيئة حديثة ورقمية وحركة استثمارية اوسع من القطاع الاول وتتضمن ما يلي:

اولا :التحويل الدولي للأموال: وهي عملية تحويل الاموال من دولة الى اخرى حيث بلغت هذه التحويلات ما قيمته 431 مليار دولار سنة 2015 في الدول النامية، احتلت فيها المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية بعد قطر والامارات .

ثانيا إدارة الثروات : تتضمن إدارة التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأثرياء وأصحاب الاعمال الصغيرة والاسر اذين يرغبون في استشارة مالية لذلك تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية[1] .

ثالثا : التأمين : يوجد عدد جد معتبر من الأشخاص الذين لا يملكون حسابا مصرفيا وبالتالي فهم غير مؤمنين أو غير منخرطين في مؤسسات التأمين، لذلك تم انشاء شركة start-up للفينتك بإيجاد الحل عن طريق قيامها بالتأمين فائق الصغر وذلك بربط شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي الهاتف المحمول لتقديم منتجات التأمين للمناطق التي لا تصلها خدمات التأمين باستخدام الهاتف لمحمول .

[1]– م . د ابتسام علي حسين و ا . م . د شذي عبدالحسين جبر و م . م . وفاء ايوب كسارة، مرجع سبق ذكره، ص51.

رابعا : سلسلة البلوكات (العملات الرقمية المشفرة):

البلوك تشين (BLOCKCHIRN) : وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة (كتل)، تحتوي على كتلة من الطابع الزمني و رابط على الكتلة السابقة، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها والحلول دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومات، ومن أشهر العملات الرقمية المتداولة عبر الانترنيت هي البيتكوين (Bitcoin)[1].

المطلب الثاني : خدمات التكنولوجيا المالية :

الخدمات المالية الرقمية هي استخدام المنتجات والخدمات المالية كالتحويلات والمدفوعات والائتمان وغيرها من المعاملات التي يستفيد منها المستهلك النهائي باستخدام القنوات الرقمية، كما تعرف الخدمات المالية الرقمية بأنها مجموعة من الخدمات المالية الرقمية التي يتم الوصول اليها عبر القنوات الرقمية من استلام ودفع الأموال وتحويلها وتسديد بعض الفواتير واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كالصراف الآلي والهاتف المحمول، وتعرف الخدمات المالية الرقمية بأنها كل الخدمات التي تتم عبر شبكة الويب [2] .

ويمكن ابراز خدمات التكنولوجيا المالية فيي ما يلي :

أولا : خدمة الدفع : هي النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة والتي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع المتنوعة

[1]–زناق فاطمة، بريش رابح "دور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي"–دراسة حالة أندونيسيا–الملتقى العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة –أدرار جوان 2021–ص09.

[2]–سيد أعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان "التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي"، مجلة التكمل الاقتصادي المجلد 08، العدد 01، جامعة أحمد دراية –أدرار –الجزائر، مارس 2020 ،ص71.

كالدفع عبر الهاتف النقال، التحويلات المالية للخارج إدارة تدفقات الدفع للتجارة الالكترونية، تبادل العملات بدون تكلفة .

ثانيا : زيادة فرص الحصول على رأس المال

الإقراض من نظير الى نظير آخر لتمويل المقترضين، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي لا تستطيع الحصول على القروض المصرفية، ومن خلال ذلك سترتفع نسبة القروض الممنوحة لقطاع الأعمال الصغيرة، كما أن الشركات التي تنشط بعائد مرتفع المخاطر كالشركات الجديدة المبتكرة أو عالية النمو تستفيد من التمويل الجماعي عن طريق الأسهم وفقا للبحث المعد من طرق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أن الخدمات المالية الرقمية تتيح لأصحاب الاستثمارات الحصول على رؤوس الأموال الضخمة بأقل التكاليف وفي زمن قصير .

ثالثا : نظام التحريك الذاتي : يعمل كلا من نظام الإقراض من نظير لآخر والتمويل الجماعي على توفير التمويل للمؤسسات والافراد، كما تتيح منصات الإقراض والتمويل الجماعي والاقراض من نظير لآخر فرص التمويل للفئات التي كانت تعاني مشكلة التمويل عبر القنوات التقليدية، ونزولا عند رغبة ومتطلبات المستثمرين و ميول استخدامهم للأنترنيت ظهرت التطورات التكنولوجية الحديثة كالذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغات الطبيعية وتحليل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية واستخدام وسائل الاعلام والاتصال والبيانات الوصفية لتسهيل التحليل والتوقع واتخاذ القرارات الاستثمارية .

وقد مكنت مراجعات تكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية التجار والمستثمرين من تصنيف وتنظيم نماذج أعمال التكنولوجيا المالية الجديدة على النحو التالي :

- مواقع المقارنة.
- منصات التجميع المالي.
- –المنشورات التلقائية.
- منصات التداول والاستثمار الاجتماعي.
- تحليل انفعالات وسائط الاعلام الاجتماعية، البحوث، وسائل ربط الشبكات

ومع زيادة حجم تجارة التجزئة ومنصات الاستثمار وهذا ما أدى بالتجار والمستثمرين الى البحث عن خبراء متخصصين لفهم وتحليل خوارزميات تداول الأموال وتقديم المنشورات لاتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة .

رابعا : زيادة المشاركة في السوق: تقدم المنصات الجديدة التداول الشامل مع الوساطة على أساس رئيسي خالي من المخاطر من خلال شريك معين أو عن طريق السماح بمشاركة جانب الشراء مع الوساطة التي يقوم برعايتها تاجر يتم اختياره من قبل أحد المشتركين [1] .

خامسا : تحديد فرص السيولة : ان استخدام تكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية يتيح للمستثمرين، معرفة فرص السيولة فيستغلون ذلك لمصالحهم لإدارة الأموال .

سادسا : تعزيز اكتشاف الأسعار : بفضل المنصات الرقمية يتم اكتشاف الأسعار وتشمل بروتوكولات تدفق الأسعار من التجار ومنصات توفر أسعار المنتصف لجلسات المطابقة بالإضافة الى تمكين المتفاعلين من الوصول الى مصادر البيانات السابقة لما قبل التجارة وما بعدها وأفضل التحليلات للتنفيذ وتحليل تكاليف المعاملات .

وتتميز المنصات بحماية البيانات وعدم الكشف عن هوية الأشخاص ،غير أن استخدام التكنولوجيا المالية المتطورة في مجال الخدمات انجر عنه زيادة التعقيدات في إجراءات

[1]–ملخص تنفيذي عن تقرير التكنولوجيا المالية (FINTEAR) الصادر عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، ص 4، ص5.

الرقابة والمتابعة والتنفيذ وهذا ما أدى الى وجود تحديات لدى المنظمين لمواجهة التطورات المالية التي تشهدها التكنولوجيا المالية كحماية المستثمرين، وعدالة السوق والاستقرار المالي ونظر لإمكانية عدم ادراك بعض الشركات المبتدئة والتكنولوجية بالقطاع المالي وكيفية تعلق منتجاته أو الخدمات مع لوائحه المالية، بادر بعض المنظمين بتقديم المساعدة لتلك الشركات من خلال انشاء مكاتب متخصصة في التكنولوجيا المالية، كما ساهمت الحوارات بين المنظمين ورجال الصناعة من خلال المكاتب المتخصصة المعنية بالتكنولوجيا المالية الى سد ثغرات المعرفة المحتملة[1].

سابعا : تعزيز الاتجاهات الرئيسية : تمكن الزيادة في توافر البيانات والنمو الهائل في برامج الحاسوب من زيادة نسبة تحليل البيانات ورفع فرص الحصول على السلع والخدمات وتخفيض التكاليف، وزيادة عدم الوساطة وإعادة الوساطة والتغيير الجيلي في الديموغرافيا الى النقلة النوعية والتغيير الكبير الذي تحدثه التكنولوجيا في الخدمات المالية .

المطلب الثالث : قنوات التكنولوجيا المالية

يتم تقديم الخدمات المالية الرقمية عبر العديد من القنوات الرقمية ويمكن توضيحها كالآتي:

1- **الصراف الآلي:** هو جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري، ويعمل ضمن برامج معدة خصيصا لتلبية العديد من الحاجات المصرفية للعملاء وعلى مدار الساعة، وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي والتي هي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك ويقوم العملاء باستخدام البطاقة البلاستيكية للحصول على خدمات مختلفة نذكر منها: السحب النقدي، الإيداع والاستفسار عن الرصيد.

[1]-ملخص تنفيذي عن تقرير التكنولوجيا المالية (fintech) ، مرجع سبق ذكره، ص 5، ص 06.

2- **الصيرفة عبر الهاتف:** تعتمد هذه الخدمة على وجود شبكة تربط فروع البنك الواحد ككل وتمكن الموظف المنوط به تقديم الخدمة الهاتفية من الوصول إلى بيانات العميل مباشرة من أي فرع من البنك، فيقوم العميل بالاتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من مصرفه، ويستطيع الموظف الذي يقوم بالرد على العميل من الوصول إلى البيانات ويبدأ بتوجيه أسئلة محددة للتأكيد من هويته كالسؤال عن آخر معاملة قام بها.

3- **صيرفة الانترنت** : حيث تكون الانترنت وسيلة الاتصال بين البنك والزبون وبمساعدة نظم أخرى، يصبح زبون المصرف قادرا على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية، وهذا من خلال استخدام جهاز حاسوب شخصي موجود لديه يسمى بالمضيف أو من خلال استخدام أي مضيف آخر، وكل ذلك يتم عن بعد دون الحاجة للاتصال المباشر بكادر المصرف البشري.

4- **الصيرفة عبر الهاتف المحمول:** إن الاتجاه العام في العالم يتقدم نحو انتشار استخدام الهاتف المحمول لأغراض متعددة، فقد بدأ استخدامه للولوج في الشبكة العالمية (الانترنت)، واستخدامه في التطبيقات المتعلقة بها، وقد أعلن عدد من البنوك عن إتاحة الصيرفة عبر الهاتف المحمول، وأصبحت تتنافس في تلك الخدمات من خلال إعلاناتها المتواصلة عن تطوير خدماتها المصرفية وإدخال تقنيات جديدة.

المبحث الثالث : دور التكنولوجيا في الى الخدمات المالية الرقمية

مصطلح fintech يشير لكل مؤسسة تتدخل في هذا المجال من أجل اقتراح على عملائها حلولا تكنولوجية مبدعة أو ابتكارية فهي شركات start-up والتي تحاول الاستحواذ على حصص سوقية على حساب الفاعلين التقليديين القطاع الخدمات المالية.

(Lorenzi 2016) وهنا أمكن الحديث عن الذكاء الاقتصادي للمؤسسة، والذي يعد ثقافة إدارية موجهة نحو التحكم في المعلومة وتعظيم اتخاذ القرار وترقية التعاون، فالذكاء

الاقتصادي للمؤسسة هو قبل كل شيء قضية ثقافة إدارية بمعنى إرادة فردية للتفكير ولاتخاذ القرار أجل التحرك بشكل جماعي، (Pepin,2008) لهذا، فالغرض النهائي للذكاء الاقتصادي للمؤسسة هو التحكم من قبل المسير في معلومات إستراتيجية ضرورية لاتخاذ القرار ومناسبة أو ملائمة للعمل الجماعي وبالتالي، يمثل أو يظهر الذكاء الاقتصادي في بعده التنظيمي بعض الخصائص الأساسية والتعاون من الموجهة لتقوية سيرورة التنسيق.

المطلب الأول : مفهوم الخدمات المالية الرقمية

الخدمات المالية الرقمية (DFS) هي : " خدمات مالية تعتمد على التقنيات الرقمية لتقديمها واستخدامها من قبل المستهلكين، و تعرف على أنها الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية واستخدامها مثل التحويلات والمدفوعات والقيمة المخزنة والمدخرات والائتمان وما إلى ذلك من قبل المستهلك النهائي من خلال القنوات الرقمية والاستفادة من العمليات التي تركز على التكنولوجيا[1]."

كما تعرف أيضا على أنها : " تلك الخدمات التي تنطوي على خدمات معلوماتية وعلى تقديم خدمات عبر وسائل وشبكات مثل الانترنت، كما تعتبر الخدمات المالية الرقمية أوسع من كونها مجرد خدمات تكنولوجيا المعلومات أو خدمات الويب، فهي تتضمن جميع الخدمات المبنية على تكنولوجيا المعلومات المتاحة عبر الشبكات الرقمية

من خلال ما سبق نجد أن الخدمات المالية الرقمية هي تلك المعاملات المالية التي يتم فيها استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال قنوات رقمية تتم عبر الانترنت والهواتف المحمولة.

[1] –social perfomance tak force sptf service financier digitaux et protection des clients l'heure des célébrations ou des préoccupation ! p11,

المطلب الثاني : أنواع الخدمات المالية الرقمية ودور التكنولوجيا في ذلك

نقسم الخدمات المالية الرقمية إلى نوعين أساسيين:

1- **الخدمات عبر الهاتف النقال:** يعتبر الهاتف النقال من أحدث التقنيات المستعملة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية عن بعد، حيث أنه يضفي عليها بعدا جديدا ومرونة في التعامل وهذا من خلال تخطيه حاجز المكان والزمان، ويتم التعامل مع هذه التقنية الحديثة من خلال:

- الاتصال المباشر بمركز الاتصالات الهاتفية أو الخادم الصوتي

(service vocaux)

- استخدام الرسائل القصيرة (SMS) للحصول على المعلومات وكذلك إمكانية إيصال هذا الأخير مع الانترنت للحصول على مختلف الخدمات وذلك من خلال تزويد العميل برقم سري وكذا إرشادات الحصول على الخدمة.

ومن بين الخدمات التي يتحصل عليها المتعاملين من خلال الهاتف المحمول ما يلي:

- الاستفسار عن الحسابات الشخصية.
- تحويل الأموال، معرفة أسعار العملات، الخدمات المتعلقة ببطاقات الائتمان.
- طلب تغيير كلمة المرور ورمز المستخدم في أي وقت.

2- **الخدمات عبر الانترنت:** تعتبر الانترنت من أهم الوسائل التي تتيح الحصول على خدمات مالية سريعة وسهلة تتميز بالفورية، ويمكن الحصول عليها في أي وقت وأي مكان،

أما الخدمات المالية عبر الانترنت فيقصد بها النظام الذي يتيح للعميل الحصول على الخدمات المالية والمصرفية من خلال مواقع شبكة الانترنت والتي تتمثل فيما يلي:

- عمليات التحقق من أرصدة الحسابات.
- تسديد فواتير بطاقات الائتمان.
- شراء وبيع الاستثمارات.
- إدارة صناديق التقاعد والمنافع الأخرى للموظفين.

وللتكنولوجيا المالية دور كبير في تقديم مختلف أنواع الخدمات المالية الرقمية ولو لا الشركات الناشطة في التكنولوجيا المالية لما كان لنا من هذه الخدمات نصيب.

المطلب الثالث : متطلبات تقديم الخدمات المالية الرقمية

لتقديم الخدمات المالية الرقمية وجب توفر بعض العناصر المهمة أهمها:

1- **البنية التحتية:** إن عدم توفر بنية تحتية لفروع البنوك، أو عدم ملائمة ساعات العمل أو المواقع في بلد ما من شأنه تشجيع العملاء على إجراء دفوعاتهم باستخدام التكنولوجيا الرقمية، وإذا كانت الفروع بعيدة عن أماكن سكن العملاء أو أماكن عملهم فهذا أيضا يدفعهم إلى استخدام وسيلة بديلة، لذا تعتبر البنية التحتية متطلب مهم بالنسبة للخدمات المالية الرقمية.[1]

2- **التكلفة:** إن تكلفة المعاملات الناتجة عن ترك مشروع ما والذهاب بعيدا إلى فرع أو مكتب بريد من أجل إجراء بعض المدفوعات يؤدي إلى تضيع المال، وعلاوة على ذلك فإذا انطوت عملية إرسال الأموال أو إجراء المدفوعات على رسوم كبيرة لإحراء المعاملة كنسبة مئوية من المبلغ فإن العملاء سوف يبحثون عن خيارات أخرى أقل تكلفة، لذا يجب

[1]- حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة الشلف الجزائر، 2020، ص 104

وضع طريقة لتوضيح المبالغ التي سيتم توفيرها وذلك من أجل تحفيز العملاء على استخدام المدفوعات الرقمية.

3- الاعتبارات الأمنية: إن ترك المنزل والذهاب بعيدا إلى بنك أو مكتب بريد يعتبر في بعض المجتمعات من الأمور غير الآمنة، وكذلك الوقت المستغرق في التنقل يعتبر كبيرا جدا، وبالتالي فإن ظروف الأمان والسلامة لغير المواتية من شأنها أن تولد رغبة لدى العملاء في السعي وراء خيارات أسهل مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية.[1]

4- تعزيز تنوع المؤسسات المالية : تضم القطاعات المالية أنواعا كثيرة من المؤسسات المالية بخلاف البنوك التجارية، مثل البنوك البريدية ومؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية الائتمانية، تطبق نماذج أعمال متنوعة وتمارس نشاطها في مناطق جغرافية مختلفة بغرض خدمة شرائح متميزة من العملاء.

5- تسيير استخدام التقنيات المبتكرة ودخول المؤسسات غير التقليدية التي تعتمد على التكنولوجيا: يستغل مقدمو الخدمة المبتكرون في كثير من البلدان التكنولوجيا وشبكات العملاء القائمة بالفعل والبنية التحتية والبيانات الضخمة لخفض تكلفة المعاملات وتقديم منتجات مالية تناسب احتياجات العملاء محدودي الدخل، وكما ورد في المبادئ رفيعة المستوى لتعميم الخدمات المالية الرقمية الصادرة عن مجموعة العشرين مواجهة المخاطر الناشئة عن الابتكار هناك ضرورة الإطار قانوني وتنظيمي واضح يتيح الفرصة أمام التقنيات والأطراف الفاعلة الجديدة وفي الوقت ذاته.

[1] كيلاني إسماعيل عبد الله، نمى صافي عبد دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد 19، عملة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 01 العدد 05 منار الشرق للدراسات والنشر، الأردن، 2021، ص 218.

6- تشجيع تطوير منتجات مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة: تواجه الفئات المحرومة من الخدمات معوقات عديدة، لذا يتعين على صانعي السياسة العامة إرساء أطر تنظيمية تشجع على إعداد منتجات مالية ملائمة مثل الحسابات المصرفية الأساسية، والتأمين الأصغر، لكي تلبي احتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدخل، ويجب أيضا التشجيع على تصميم المنتجات التي تركز على العملاء وتتغلب على المعوقات السلوكية وتزيد من حجم المنفعة.

7- حماية العملاء عن طريق إرساء قواعد الإفصاح والمعاملة العادلة: إن حماية العملاء من الاستغلال المحتمل ومعاملتهم معاملة عادلة من جانب مقدمي الخدمة في غاية الأهمية، ويؤكد تقرير البنك الدولي حول الممارسات الجيدة للحماية المالية للعملاء على ضرورة أن يزود مقدمو خدمة العملاء بمعلومات واضحة حول شروط وأحكام المنتجات، من خلال نموذج موحد بغرض تسهيل المقارنة عند تسوق المنتجات .[1]

[1]-حسيني حازية، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

الخلاصة :

إن التكنولوجيا المالية والتي تعرف على أنها ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية، كما يشير مصطلح التكنولوجيا إلى توفير حلول جديدة في مجال التمويل من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات بحيث يتم إنشاء نماذج جديدة الواحدة تلوى الأخرى، حيث ساهمت تطورات التكنولوجيا المالية في تفعيل العديد من الخدمات المالية مما جعلها أكثر سهولة وأقل تكلفة، وهذا بفضل التقنيات المالية المبتكرة التي جاءت بها ومن بينها سلسلة الكتل الهويات الرقمية المحافظ الرقمية والعملات المشفرة وعملة البيتكوين، مما أدى إلى ظهور التحول الرقمي والذي يعتبر نموذج عمل قائم على استعمال التقنيات الرقمية في ابتكار منتجات وخدمات جديدة وطريقة توزيعها والتوجه والتركيز على العميل أو المستخدم، ويتم تقديم هذه الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والانترنت وذلك عبر العديد من القنوات، في ظل توفر بنية تحتية ملائمة والتي تعتبر عنصر مهم، لتشمل هذه الخدمات المالية جميع شرائح المجتمع وخاصة سكان الأرياف والفئات المهمشة.

الفصل الثاني

الشمول المالي واليات تعزيزه

تمهيد

ان استغلال شركات التكنولوجيا المالية المذكورة سابقا في الفصل الأول والخدمات المقدمة من طرفها في مجال القطاع المالي والمصرفي الهدف منها، هو سعي السلطات النقدية في البلد لانتشار الشمول المالي و استقطاب اكبر عدد ممكن من المشتركين محاولة منها جلب اكبر قدر ممكن الأموال، من المدخرين وتحويلها الى المقترضين لمختلف الافراد والمؤسسات، وكذا تقديم اكبر واحسن نوع من الخدمات والمنتجات المالية للحصول على اكبر قدر ممكن المداخيل المتأتية من تقديم هذه الخدمات .

المبحث الاول: مدخل للشمول المالي

حظي الشمول المالي باهتمام متزايد من قبل صناع القرار في مختلف دول العالم وتحرص اليوم السلطات النقدية والمعاهد المصرفية والبنوك جميعها على ترسيخ مبادئه في مختلف المجتمعات كما أنه من الأهداف الرئيسية لدى العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية، وقد ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون وثرا فت عن الخدمات المالية في جنوب انجلترا حيث تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول السكان إلى الخدمات المصرفية وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام الخدمات المالية لعدم الحاجة إليها وعدم الوصول إليها أو عدم استخدامها لعدم توفرها وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب عن أسباب وعوامل الإقصاء وليس بمن اختاروا إقصاء أنفسهم.

غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 وتمثل ذلك من خلال تنفيذ سياسات وإجراءات الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكنهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة، حيث تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008 يضم 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم بين وزارت مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المالية المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعلمية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات

والاستراتيجيات الإصلاحية وعقد أول مؤتمر له في عام 2009 بدولة كينيا تم عقد في العديد من الدول منها اندونيسيا، المكسيك، ماليزيا، مصر والعديد من البلدان الأخرى[1].

المطلب الاول : مفهوم الشمول المالي

لا يوجد تعريف مقبول عالميا للشمول المالي، ويختلف تركيز هذا الأخير باختلاف البلدان والجغرافيا تبعا لمستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمالية، والهيكل والخصائص في المؤسسات المالية، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للقطاعات المستبعدة ماليا وكذلك سياق اعتراف السلطات والحكومات بالمشكلة، ويمكن قياس إمكانية الحصول على الخدمات المالية في شكل إمكانية الوصول إلى مؤسسات معينة مثل البنوك والتعاونيات وشركات التمويل غير المصرفي والاتحادات الائتمانية ومؤسسات التمويل الصغير وشركات التأمين[2]

وعرفه البنك الدولي بأن الأفراد والمؤسسات لديها إمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة وسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، دفوعات ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة[3].

كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وشبكة التثقيف المالي العالمية (INFE)

المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة وبالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح

[1] مفتاح غزال مراد بركات الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية مجلة أبحاث الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، 2020، العدد 03، ص 47

[2] S.V Shinde, Financial Inclusion in India, laxmi book publication, solapur, India, 2014, p 10.

[3] Rajiv Prabhakar, Financial Inclusion critique and alternatives, the policy press, an amprint of Bristol university of press, Great Britain, 2021, p 08.

المجتمع المختلفة خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي وذلك من الواقع الاقتصادي[1]

وحسب مازر وآل Mazer et al على أنه " العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية، والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي وآلية حماية العملاء[2]

كما يعرفه اتحاد المصارف العربية على أنه مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد وخصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع[3].

كما عرفه البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان " تقرير التنمية المالية العالمي" على أنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية "[4].

كما عرفته سلطة النقد الفلسطينية: على أنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة[5].

[1] أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) باستعمال نموذج (ARDL)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04 جويلية، 2020، ص74.

[2] Mazer et al, The role of Islamic finance in enhancing financial inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) countries, 2011

[3] إتحاد المصارف العربية واقع الشمول المالي في العالم العربي /https://abonline.org/ar.

[4] The world Bank (2014.P21) « Global financial Development : Financial Inclusion.

[5] حنين محمد يدر عجوز، دور الشمول المالي لدى المصارف الموطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير إدارة أعمال الجامعة الإسلامية، غزة 2017، ص 10.

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الشمول المالي

الفرع الأول : مبادئ الشمول المالي:

اعتمد قادة دول مجموعة العشرين (G20) في قمة "تورنتو " المنعقدة في يونيو 2010 تسعة مبادئ للاستثمار المالي القائم على الإبداع والابتكار، ويستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في استراتيجياتها الوطنية للاشتمال المالي، ويستخدم رسميا من قبل هيئات وضع المعايير. يقصد بالنفاذ إلى الخدمات المالية تحسين نفاذ الشرائح الفقيرة من السكان للخدمات المالية في إطار إنشار الأمن والسلم للابتكارات المالية الحديثة، وفي هذا السياق تبنت (مجموعة العشرين) جملة من المبادئ والتوصيات لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية بهدف تعزيز فرص النفاذ نحو 2.7 مليار نسمة من سكان العالم للخدمات المالية، وتهدف هذه المبادئ إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات التالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات المالية[1]. وتتمثل في:

أولا القيادة : غرس التزام حكومي واسع النطاق تجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف من حدة الفقر[2] .

ثانيا التنوع : تطبيق السياسات التي تشجع المنافسة وتتيح حوافز مستندة الى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة.

ثالثا الحماية : تشجيع نهج شاملة اتجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة.

[1]CGAP; White Paper; Oct; 2011; P51

[2] بلاغ سامية، أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة (2016-2020)، (مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 03، يدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي على كافي تندوف، الجزائر، 2022)، ص 157

1 – **التمكين من أسباب القوة:** وذلك بتطوير التثقيف والقدرات المالية[1].

2 – **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع[2].

3 – **التعاون:** إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

4 – **المعرفة:** إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.

5 – **النسبية:** التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.

6 – **الإطار المرجعي:** الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود[3].

الفرع الثاني: خصائص الشمول المالي

وتتمثل خصائص الشمول المالي فيما يلي[4]:

أولا العموم: من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل.

ثانيا التنوع: تقديم خدمات ومنتجات بنكية متنوعة.

---

[1] زحوفي نورالدين، زمالة، عمر، واقع الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تعزيزه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس كليانة يومي 65 ديسمبر، 2018.

[2] إكرام مالوسي وسنه مسعي الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الإقتصادية – دراسة حالة الجزائر –،، ص 14

[3] رفيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في العالم العربي.. واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020، ص 515

[4] أسامة فارح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، (مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد04، العدد 02، المركز الجامعي سي الحواس ببريكة الجزائر، 2021)، ص 648.

السعر: تقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع .

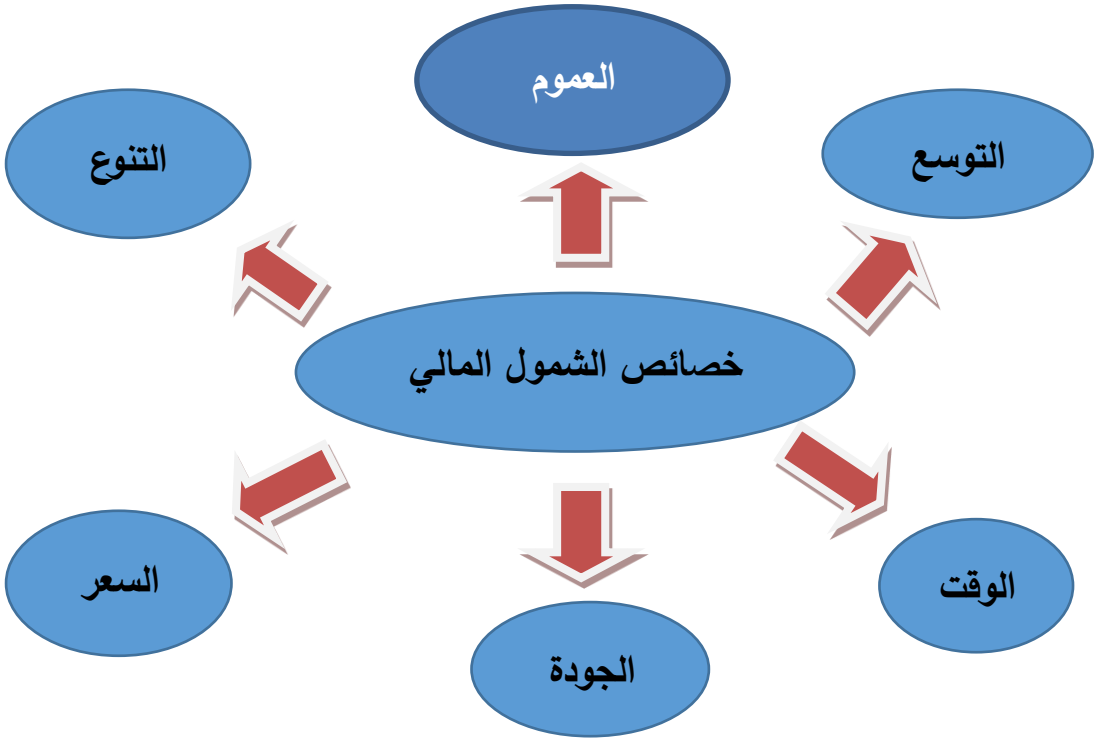
الجودة: مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم.

الوقت: توفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة في جميع الأوقات.

التوسع: الوصول الى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل عملية التنقل.

ويوضح الشكل الموالي خصائص الشمول المالي:

الشكل رقم 01: يبين خصائص الشمول المالي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي وأهدافه لمعظم دول العالم في كيفية الحصول على التمويل باعتباره أمرا ينال اهتمام جميع المؤسسات المالية والمصرفية وجميع أفراد المجتمع، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى اهمية الشمول المالي وأهدافه تفصيلا كالتالي:

الفرع الاول: أهمية الشمول المالي

للشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية أهمية كبيرة تنعكس بالإيجاب على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، اذ يساهم في تخفيف مستويات مخاطر المستويات المالية والنظام المالي بشكل عام، ويمكن تجلي أهمية الشمول المالي في المحاور الاتية:

أ-**المحور الاجتماعي:** حيث إن تعزيز الشمول المالي يساعد في الحد من الفقر والاستبعاد المالي وزيادة الوعي بين الناس بكيفية الاستفادة من مدخراتهم، كما وأنه يؤثر في الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وأيضا يحقق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل ما يساهم في الحد من البطالة وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو اقتصادي[1].

ب- **المحور الاقتصادي** : إذا يساهم في النمو الاقتصادي بسب ازدياد الكفاءة المالية[2]

ت- **المحور الاستراتيجي:** حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف

[1] رواء نافذ عليوة، أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية، مذكرة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2019، ص 13.

[2] فلاق صليحة وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي (مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04 جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2019)، ص 04.

من أهدافها الاستراتيجية القوية المتمثلة في كيفية الملائمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الثلاثة التالية:

1- الاستقرار المالي: ويعرفه البنك المركزي الأوروبي بأنه النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق والذي بدوره قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول

دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة.

2- النزاهة المالية: تشجع المعايير الدولية على أهمية النزاهة المالية، من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة وإذا تم التنفيذ الصحيح لهذه المعايير وفي إطار نزاهة مالية فإن ذلك سيشمل فئة كبيرة من ذوي الدخول المنخفضة بالخدمات المالية الرسمية، والعكس صحيح فيما إذا لم تكتمل البيانات وامتنعت المصارف عن التعامل مع المستفيدين فإن ذلك سيجعلهم يلجئون إلى إتباع الخدمات المالية غير الرسمية، مما سيشكل عائقاً على التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

3- الحماية المالية للمستهلك Inclusion and the Linkages to Stability Integrity and Protection)) وهو ما يطلق عليه نظرية تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وضمان حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية. "ISIP

الفرع الثاني : أهداف الشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات

والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:

✓تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، بغرض تحسين ظروفهم المعيشية، الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

✓تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء[1] .

✓تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

✓تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع.

✓خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهة الاقتصادية[2].

المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي وشروطه.

للشمول المالي عدة ابعاد و مؤشرات لقياسه و كذلك عدة شروط نوجزها في ما يلي :

المطلب الأول: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي: نوجزها في ما يلي :

الفرع الاول : أبعاد الشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي خلال السنوات الماضية الى ثلاثة أبعاد رئيسية له وأهم

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية) تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02، 2018 جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص109.

[2] كركار مليكة، الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، (مجلة) الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، جامعة على لونيسي البليدة، الجزائر، 2019، ص ص 364-365.

مؤشرات قياسه، وهي سهولة الوصول الى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وتعزيز جودة الخدمات المالية، ويمكن توضيحها كما يلي:

أولا : الوصول للخدمات المالية : يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى الخدمات المالية لتحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية[1].

ثانيا : استخدام الخدمات المالية : يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

ثالثا : جودة الخدمات المالية : يعتبر هذا المؤشر مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة أراء ومواقف العملاء اتجاه الخدمة المالية حيث تعتبر جودة الخدمة المالية تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند الى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية[2].

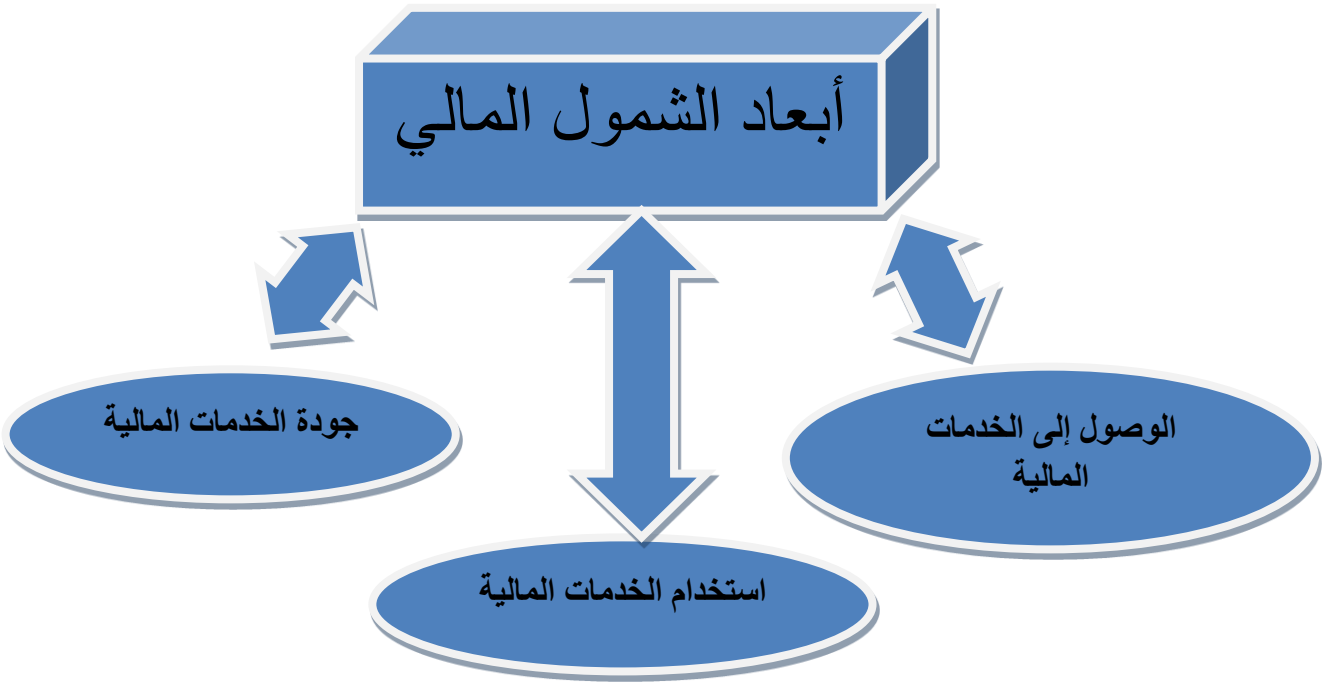
[1] بوشيبة صلاح الدين واقع وآفاق الشمول المالي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021/2022، ص 14.

[2] بوطرفة رشيد، صغير عماد، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية أفاق تطويره، مجلة دراسات مقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر،2020، ص 28

ويقصد به التصميم الجيد للخدمة المالية أو المنتج بما يلائم احتياجات المستهلك، وكذا جميع مستويات الدخل، و الجودة تعكس مدى درجة تلبية تلك المنتجات والخدمات المالية لاحتياجات العملاء ودرجة وعيهم وفهمهم للمنتجات المالية[1].

ويوضح الشكل الموالي أبعاد الشمول المالي:

الشكل رقم 02: يبين أبعاد الشمول المالي



المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على ما سبق أعلاه.

[1] بوطرفة رشيد، صغير عماد، مرجع سبق ذكره ، ص 28

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي

من أهم المؤشرات الرئيسية لقياس الشمول المالي نجد ما يلي:

أولا مؤشرات قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية[1]:

- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل

ثانيا مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعو منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية[2].
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية أو دولية.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

[1] بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الأردنية، (مجلة معارف، المجلد 16، العدد 02، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2019) ص 216.

[2] حنين محمد بدر عجوز مرجع سبق ذكره ،ص ص 14 -15.

ثالثا مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية: وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالآتي:

القدرة على تحمل التكاليف: يقاس بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال معرفة متوسط التكلفة الشهرية، متوسط الرسوم السنوية، متوسط تكلفة تحويلات الائتمان، نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية باهظة الثمن.

الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات، وتقاس بنسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية بداية انعقاد القرض المالي، وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.[1]

الرّاحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية وذلك من خلال نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار بالطابور على مستوى المؤسسات المالية.

حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها من الممارسات غير العادلة.

التثقيف المالي: ويقيس المعارف المالية الأساسية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة الدخل.

[1] Thouraya triki, Issa faye, financial inclusion in africa, African development bank, Ghana, 2013, p31

العوائق الائتمانية: يمنح التمويل المالي القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات وذلك من خلال نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر فرص مصرفي مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان[1].

المطلب الثاني: شروط الشمول المالي

على الرغم من اختلاف هذه النظم نجد أنها تحتوي على 04 عناصر وهي:

- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الاحتياجات المالية وبكل المعلومات التي يحتاجونها.
- متابعة العملاء ومدى رضائهم عن الخدمات المتاحة وتوفير وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم.
- توفير الخدمات الاستثمارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة والخدمات المقدمة وتطبيق سياسة عادلة.
- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء، تحديد الدول للأهداف التي تمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيقها على أرض الواقع[2].

[1] رمضان بلقيروس فيسة ومحمد الفتحي سعدوني، أثر الخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي في الجزائر ما بين،2010-2021، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2021/2022، ص 44.

[2] كروش نور الدين وآخرون واقع الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة، جامعة تيسمسيلت (الجزائر) المجلد 05، العدد 01 سنة 2022/01/09، ص 520.

المبحث الثالث: الشمول المالي تحدياته واليات تعزيزه

المطلب الاول: تحديات الشمول المالي

يتعرض الشمول المالي للعديد من التحديات والمعيقات التي تعرقل من توسعه وانتشاره والتي سيتم التطرق إلى بعضها في ما يلي[1]:

✓ضعف مؤشر الكثافة المصرفية حيث توجد علاقة طردية وارتباط مباشر بين مؤشر الكثافة المصرفية والشمول المالي، فالواقع يشير إلى أنه كلما ازدادت وانتشرت وحدات البنوك وفروعها زاد مستوى الشمول المالي، والعكس صحيح.

✓ضعف الوعي والثقافة المصرفية مما يدفع بالعديد من أفراد المجتمع إلى تفضيل الاحتفاظ بأموالهم بعيدا عن القطاع المصرفي لانعدام ثقتهم في قدرة هذا القطاع على حماية تلك الأموال.

✓ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي، فبالنظر إلى أنه اقتصاد خفي فهو عادة ما يسعي دومًا إلى العمل في الظل والخفاء، ولا يروق له التعامل مع البنوك أو الجهات الرسمية، إذ إنه يعمل دومًا على تجنب الدخول في معاملات مستندية أو ورقية، ربما تكشف عن هويته أو حجم تعاملاته.

✓محدودية تحقيق الشمول المالي للمرأة حيث تشير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، إلى أن 65% فقط من النساء يمتلكن حسابات مصرفية مقابل 72% للرجال، وأن 56% من إجمالي البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية هن من النساء.

✓ارتفاع معدلات الفقر والمرض.

[1] أشرف إبراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 02، العدد 02، مصر، ص ص 379-383

- ✓ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات وزيادة المخاطر.
- ✓سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصراف الآلي خاصة في المناطق النائية.

ارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤدي عزوف البعض عن الاقتراض[1].

- ✓ارتفاع تكلفة اجراء المعاملات المالية يقابله تدنّي دخل بعض الموطنين.
- ✓انتشار ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي.
- ✓ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي والتي تعرّف بمزاياه وفوائده.

إضافة إلى التحديات والمعيقات السابق ذكرها، نجد أيضا ما يلي[2]:

- ✓ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملاءمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

المطلب الثاني: استراتيجيات تعزيز الشمول المالي

ان تعزيز الشمول المالي يتطلب مجموعة من الركائز يمكن تصنيفها إلى أربعة نقاط رئيسية توضح كالآتي:

[1] مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، ابوظبي، صص11.10

[2] فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01،الجلفة، الجزائر، 2020، ص482 .

الفرع الأول : دعم البنية التحتية المالية: يعد توفير بنية مالية تحتية قوية وضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بنية ملائمة له ينبغي تحديد أولويات تجهيز البنية التحتية وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها: فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، صرفات آلية.
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية وهذا تكلفة منخفضة[1].

الفرع الثاني : الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية وتزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة[2].

الفرع الثالث : تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:

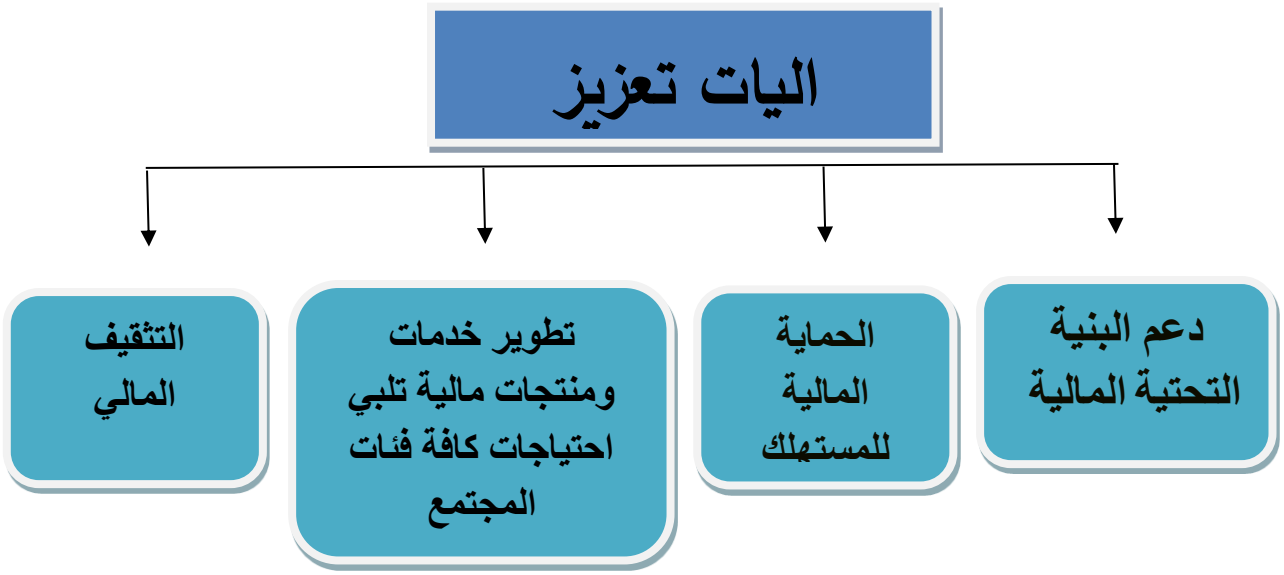
تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: تيسير الوصول الى الفئات الهشة والمؤسسات الصغير وفي المجتمع، وتلبية متطلباتها واشراكها في النظام المالي وهنا نشير الى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

الفرع الرابع : التثقيف المالي: يتعين على البنوك أن تضع الخطط والبرامج والآليات

[1] كريمة بن حواء، شهرا زاد معيش، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لدول العربية، مذكرة ماستر غير منشورة جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، سنة 2020-2021، ص 23-24 .

المناسبة لتطوير ونشر المعارف المالية والبنكية لعملائها الحاليين والمحتملين، والسعي لرفع مستوى الوعي والتثقيف لديهم، إليهم من خدمات أو منتجات بنكية، ومن ثم المساعدة في اتخاذ القرارات مدروسة، وتوجيههم إلى الجهة المناسبة التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات الإضافية إذا كانت لديهم حاجة إليها ويتعين على البنوك تعريف العملاء بحقوقهم مسؤولياتهم وخاصة العملاء الأفراد محدودي الدخل والتعليم[1].

الشكل رقم 03: اليات تعزيز الشمول المالي



المصدر: من تصميم الطلبة بناءا على ما سبق أعلاه.

المطلب الثالث : الخدمات المالية الرقمية والتمويل المفتوح والتحول الى الشمول المالي

في إطار مساعي الصندوق العربي لتعزيز الوعي بمتطلبات تطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية ودعم جهود التحول المالي الرقمي في الدول العربية . لصياغة الانتقال من الخدمات المصرفية المفتوحة إلى التمويل المفتوح، بدءً بالخدمات الخاصة بحسابات وعمليات الدفع ثم الانتقال لتشمل كامل الخدمات والمنتجات المالية، الأمر الذي يحتاج إلى

[1] رواء نافذ عليوة، أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019،ص37.

النظر في إعتبارات إضافية لاستيعاب الوظائف والخصائص المتعددة للتمويل المفتوح والترابط عبر الخدمات المالية المختلفة.

1 – لتحسين كفاءة بيئة النظام المالي ككل بما يستجيب لمتطلبات نجاح تنفيذ التمويل المفتوح وليس فقط الاكتفاء بالخدمات المصرفية المفتوحة، بهدف تعزيز الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية.

2 – الفرص التي يتيحها التمويل المفتوح بشكل خاص فيما يتعلق بمواجهة تحديات تجزئة البيانات من خلال توفير وسائل أمنة وفعالة للعملاء، بما يسمح للشركات بمساهمة بيانات العملاء واستخدامها عبر إطار عمل مشترك .

3 – التطورات في المنطقة العربية وحالات الإستخدام الرئيسية للتمويل المفتوح مثل الإدارة المالية ، و تخطيط المعاشات التقاعدية، وتوفير الإئتمان وكذلك التحقق من أعرف عميلك .

4 – مجموعة الإرشادات في هذا السياق، تغطي مجالات وعمق التعديلات التنظيمية والتشريعية اللازمة، وتفاصيل المعايير التقنية المطلوبة، والمعايير التشغيلية التي تغطي استجابة النظام المالي لاحتياجات التمويل المفتوح. كما تشمل الارشادات جوانب تعزيز التوعية والتثقيف بالتمويل المفتوح بهدف ضمان مشاركة واسعة النطاق من الأطراف ذات العلاقة خاصة مزودي البيانات والعملاء.

5 – مبادرات مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية في إصدار مبادئ إرشادية وأوراق سياسات لتقديم المشورة في مجالات التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية بهدف المساهمة في تعزيز الخدمات المالية الرقمية ودعم الابتكارات والوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. نتيجة الفرص الكبيرة التي قد تنتج عن تبني التمويل المفتوح .

6 – زيادة الوعي بنشر مثل هذه التقنيات .

7 – التعاون المستمر بين مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية والجهات والمنظمات الإقليمية الدولية ومراكز البحوث والجامعات على المستويين الإقليمي والدولي .

مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة بالاشتراك مع جمعية التقنيات المالية الحديثة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1]

[1]ورقة حول "التمويل المفتوح: إطار عمل للمنطقة العربية لتطوير نطاق الخدمات المالية"، في إطار مساعي الصندوق لتعزيز الوعي بمتطلبات تطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية ودعم جهود التحول المالي الرقمي في الدول العربية. أصدرت بصندوق النقد العربي اليوم 6 ديسمبر 2021.

الخلاصة:

تناولنا في هذا الفصل النظري الشمول المالي و اليات تعزيزه حيث تطرقنا في مدخل الشمول المالي الى مفهوم الشمول المالي و مبادئ و خصائص الشمول المالي و كذا أهمية و اهداف الشمول المالي، حيث تبين لنا أن موضوع الشمول المالي ذو أهمية بالغة و له عدة أهداف منها القضاء الفقر و دعم التنمية الاقتصادية كما تناولنا ابعاد و مؤشرات الشمول المالي و شروطه حيث تبين لنا ان الشمول المالي عدة ابعاد و مؤشرات يقاس بها و يتطلب تحقيقها عدة شروط، ولقد واجه الشمول المالي عدة صعوبات و لتذليل هذه الأخيرة هناك عدة اليات لتعزيزه.

الفصل الثالث

تبني الخدمات المالية الرقمية وافاق التحول الى الشمول المالي في الجزائر

تمهيد :

أدت الثورة التكنولوجية الحديثة إلى حتمية التحول إلى الخدمات المالية الرقمية ،و هذا ما أدى وحتم على كل القطاعات إلى تبني الخدمات المالية الرقمية لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة ومسايرة الركب العالمي بغية التحول من النظام المالي الكلاسيكي التقليدي إلى النظام المالي الرقمي ،الذي أصبحت تعيشه كل المؤسسات والهيئات المالية المحلية كالبنوك ومراكز البريد والتأمينات وكل المؤسسات المالية الأخرى ، و كذا المؤسسات والهيئات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (BM) وكل المؤسسات المالية العالمية الأخرى، وكذلك المحيط الإقتصادي و الإجتماعي في باقي المؤسسات لتسهيل المعاملات المالية والتحويلات المالية وإقتصاد الوقت وتخفيض التكاليف لتلك المعاملات والجزائر واحدة من بين كل دول العالم التي تشهد مؤسساتها الإنتقال والتحول من النظام المالي التقليدي الكلاسيكي إلى النظام المالي الرقمي .

المبحث الأول : واقع الخدمات المالية الرقمية في الجزائر

يمكن تعريف التحول الرقمي على أنه عملية إنتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في إبتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها عبر بناء إستراتيجية رقمية ،و إجراء تحسين على الوضع الراهن .[1]

المطلب الاول : الخصائص والعوامل المؤثرة في التحول الى الخدمات المالية الرقمية :

يتميز الإقتصاد الرقمي بعدة خصائص و هناك عدة عوامل للتحول الى الخدمات المالية الرقمية أهمها[2] :

الفرع الأول: خصائص التحول الى الخدمات المالية الرقمية

أولا : يقوم إقتصاد الخدمات الرقمية على نموذجية تنطلق من أهمية قدرة البشر وتمكينهم من إستخدام المعارف والمعلومات ويرتكز على الرصيد الفكري والإبداعي للبشر.

ثانيا :تشغيل الأنشطة والمشاريع الإقتصادية من خلال الأنترنت دون الحاجة للتحول الفعلي سواء للأفراد والمؤسسات .

ثالثا : ترتبط الخدمات المالية الرقمية بالتغيرات الكثيرة التي تجري في البيئة الصناعية ولاسيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات و الإتصال، مما يعني أن الإمكانية التكنولوجية هي التي تلعب الدور الأساسي في بروز الاقتصاد الرقمي .

رابعا : توفير التكلفة والجهد بشكل كبير ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها .

---

[1] د. مصطفى رديف وفيصل غفار ،و د. محمد سمير بن عياد " التحول الرقمي كألية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر" ،مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية ،المجلد 1 ، العدد 5 – 2021 ، ص 291.

[2] محمد خضر حرز الله ،أشريف يسرى "الإقتصاد الرقمي وخصائص السلوك الإستهلاكي الجديد "،الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والإقتصاد الرقمي ضرورة الإنتقال وتحديات الحماية " ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، حيلة الجزائر 23-24 أفريل 2018 ، ص 6.

خامسا : تحسين جودة وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات المقدمة للجمهور .

سادسا :خلق فرص تقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية.

سابعا : يساعد التحول إلى الخدمات المالية الرقمية المؤسسات والشركات والأفراد على التوسع والإنتشار في نطاق واسع للوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تسريع طريقة العمل اليومية وزيادة جودة وكفاءة سير العمل .
- سهولة وسرعة ومرونة تطبيق خدمات جديدة .
- رفع مستويات الشفافية والحوكمة مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء .

كما أن جل المؤسسات المالية كالبنوك التجارية وشركات التامين والمؤسسات الإدخارية وكذا أغلب الصناديق كصندوق التقاعد أصبحت تقدم خدمات مالية رقمية.

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الخدمات المالية

يرى الباحثون أن هناك عدة عوامل تتحكم في الخدمات المالية الرقمية نذكر منها [1].

أولا : طلب الخدمة :

نزولا عند رغبة الزبائن ونظرا لتزايد طلبات الخدمات المالية الرقمية من طرف الأفراد والمؤسسات لدى المؤسسات المالية ،و هذا ما أدى إلى خلق المنافسة بين هذه الأخيرة من أجل جلب أحسن البرمجيات والمعدات ولوسائل و إستغلال أحسن الكفاءات البشرية المؤهلة لتقديم أرقى الخدمات المالية الرقمية وتطوير الخدمة المالية وتحسين الأداء والسرعة لتقديم

[1] سليمان الجيوسي، محمد الطائي " تسويق الخدمات المالية ، بدون طبعة الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر 2010 ، ص 19.

الخدمات المطلوبة في الوقت المناسب وبأكبر كمية ممكنة بهدف مواكبة التقدم الإقتصادي لتحقيق أكبر ربحية ممكنة ،و بالتالي خلق النمو الإقتصادي حيث تختلف نوعية الخدمات المالية المقدمة من حيث الكم والكيف من بلد إلى أخر تبعا للإمكانيات المتاحة والظروف السائدة .

ثانيا :العامل التعليمي ومدى تطبيق القانون

إن تقديم الخدمات المالية الرقمية مرهون بالمستوى التعليمي ومدى تطبيق القوانين ،فكلما كان المستوى التعليمي أحسن لدى طالبي الخدمة ،و كذا موظفي المؤسسات المالية وكذلك مدى صرامة تطبيق القوانين الصادرة عن الهيئات المالية المشرفة، كان نوع الخدمات المالية الرقمية المقدمة أحسن وأفضل، وبالتالي زيادة الطلب على الخدمة ومنه زيادة مردود نتائج المؤسسات المالية ورضى المتعاملين مع هذه المؤسسات من أفراد ومؤسسات ،و هذا ما تسمى إلى تحقيقه كل الهيئات المالية والعكس صحيح [1].

فكلما كان المستوى التعليمي لدى طالبي الخدمات وكذا موظفي المؤسسات المالية ومدى تطبيق القوانين لدى المؤسسات المالية ضعيف كانت نتائج تقديم الخدمات المالية ورضى المتعاملين ضعيف و بالتالي ضعف نتائج المؤسسات المالية .

ثالثا : التكنولوجيا :

إن نوعية الخدمات المالية المقدمة مرتبطة إرتباط وثيق بنوع التكنولوجيا المستخدمة في تقديمها، فكلما كانت نوعية التكنولوجيا المستخدمة جد متطورة كانت الخدمات المالية المقدمة إلى طالبيها في المستوى المطلوب وعند مستوى تطلعات الراغبين فيها ،كما إستخدام التكنولوجيا المتطورة في الخدمات المالية تؤدي إلى إزالة كل الحدود الجغرافية والزمنية لتقديم

[1] سليمان الجيوسي، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

الخدمات المالية ،و التي يمكن أن تسلم من مواقع بعيدة عن مركز تقديم الخدمة . كما أنها تستخدم إلى إبرام أكبر عدد ممكن من الصفقات في زمن قصير ،و بالتالي تقليص المسافات واللازمة وتخفيض عناء التنقل ،و كذا التكاليف المترتبة عن تلك الصفقات ،و بالتالي زيادة سرعة دوران حركة رؤوس الأموال وتحريك عجلة الإقتصاد الوطني و الدولي.[1]

رابعا : الظروف الإقتصادية العامة :

للظروف الإقتصادية العامة السائدة في البلد كالسياسة الأمنية والسياسة الإقتصادية يشقيها "المالية والنقدية" والسياسية الاجتماعية ،و كذلك الأوضاع السائدة كمعدل النمو والناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة ومعدل التضخم والمستوى العام للأسعار أثر على الخدمات المالية الرقمية، فكلما كانت هذه الظروف ملائمة كانت الخدمات المالية الرقمية المتقدمة جد حسنة وجد مطلوبة والعكس صحيح ،فكلما كانت الظروف غير ملائمة كانت الخدمات المالية الرقمية المقدمة جد ضعيفة وغير مطلوبة وإنخفاض الطلب على الخدمات المالية الرقمية ،و هذا ما يؤثر سلبا على مردود المؤسسات و الهيئات المالية.

المطلب الثاني : متطلبات واشكال الخدمات المالية الرقمية في الجزائر

للخدمات المالية الرقمية عدة متطلبات وأشكال نوجزها في ما يلي :[2]

الفرع : متطلبات الخدمات المالية الرقمية

يتطلب تبني الخدمات المالية الرقمية عدة متطلبات نذكرها فيما يلي :

أولا :الماسحات الضوئية (scanner) : يعتبر جهاز الماسح الضوئي scanner

[1] سليمان الجيوسي، مرجع سبق ذكره ، ص22 .

[2] عبد الرزاق مساعدية، "تحولات القراءة في العصر الرقمي (كلية الدراسات العليا بجامعة أحمد بوقرة ، بومرداس نموذجا) ،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران الجزائر 2015/2014 ، ص ص 39-40.

أو المرقمن جهاز التصوير الرقمي هو الأساس في عملية الرقمنة وهو أحد المعدات الملحقة بالحاسوب، إذ يقوم تفحص أنواع المعلومات المكتوبة والمطبوعة والمصورة والمرسومة والمخطوبة في الوثيقة وإدخالها إلى ذاكرة الحاسوب أو في وسائط إلكترونية أخرى ، و ذلك عن طريق إستخدام برنامج خاص بالتعرف إلى الخطوط يعرف ببرنامج التعرف الضوئي إلى الحروف .

ثانيا : أجهزة الحاسوب : إن التحول إلى الخدمات المالية الرقمية تتطلب وجود أجهزة حاسوب متطورة ، وإن الخدمات المالية الرقمية أصبحت تتم بسرعة جد متطورة وبكميات وأحكام كبيرة وتتم بين العاملين[1] الإنساني والمادي على عكس الطريقة التقليدية، وما زاد من شدة هذا التفاعل هو تطوير أنظمة الحاسوب وبرمجياتها التكنولوجية الرقمية، حيث إنتقلت من كونها ألة لمعالجة البيانات (data processing) إلى كونها ألة لمعالجة المعلومات (information processing) ثم إلى ألة لمعالجة المعارف (knowledg procemng)، بحيث أصبح الحاسوب يتمتع بخاصية الذكاء الإصطناعي التي تجعله قادرا على الإستنساخ وإستخلاص الأحكام وهو ما يفسر برمجيات وأنظمة يطلق عليها عبارة الأنظمة الخبيرة (expert systems) وسميت بهذا الإسم لأنها قادرة على تحليل البيانات وإتخاذ القرارات

ثالثا :الشبكات الرقمية :

هي مجموعة العلاقات بين الوحدات الإجتماعية والتكنولوجية، أما الشبكة الرقمية فهي عبارة عن الإتصال بين الأجهزة الرقمية ويعني الربط بين الأجهزة، كما لو كانت جهازا واحدا وهناك نوعان من الشبكات :

[1]فارس كريم ،"متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظام المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر دراسة مكملة لنيل شهادة ماجستير ،تخصص إدارة أعمال ،الجامعة الافتراضية ،قطر 2008 ،ص 16.

أ- **شبكة محلية (local area network)** : وهي الشبكة التي تربط مجموعة من الحواسيب في نطاق جغرافي ضيق ومحدد ،مما يتيح للمستخدمين إمكانية مشاركة إستخدام الموارد المتاحة.[1]

ب-**شبكة واسعة النطاق (wide area network)** : وهي الشبكة التي توفر إمكانية التعامل والإتصال بين مختلف محطات العمل المتباعدة جغرافيا، محليا أو دوليا، ومن أجهزة التحول إلى الخدمات المالية الرقمية ما يلي :

1- أجهزة الحاسوب المتطورة .

2- الماسحات الضوئية المرقمنة (scanner) لفحص أنواع المعلومات المكتوبة المطبوعة، المصورة ...إلخ.

3- الكاميرات الرقمية .

4- أجهزة الحماية للمعلومات .

5- أجهزة التخزين الإحتياطية : تضمن هذه الأجهزة تخزين وحفظ الملفات الرقمية وحمايتها من المخاطر.

6- الطابعات التي تساعد في طباعة المعلومات المرقمنة في حاملات ورقية .

7- البرمجيات المستخدمة في عملية الرقمنة وبرامج الإدخال منها .

- محرر HTML ويستخدم لتحرير أو كتابة مفاتيح HTML عن طريق عملية الترميز.
- محرر XML ويعمل هذا المحرر بشكل كبير للترميز HTML .

[1] نجلاء أحمد يس ،"متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية " ،مجلة المكتبات والمعلومات ،العدد 13 ،دار النخلة للنشر، طرابلس 2015 ،ص 37.

- محرر النص أو معالج الكلمات الذي يسمح بإنشاء النص وتحريره.[1]
- محرر الصور الذي يسمح بإنتاج الصور وحفظها .
- برمجيات المسح الضوئي.
- برمجيات التعرف الضوئي للحروف .
- برمجيات بروتوكول نقل الملفات FTP .
- برمجيات PDF
- برمجيات إسترجاع الملفات .

الفرع الثاني : أشكال الخدمات المالية الرقمية

للخدمات المالية الرقمية هناك عدة أشكال نذكرها في ما يلي :

أولا :تطبيقات الهواتف الذكية : وتعد الخدمات المالية الرقمية المتوفرة عبر الهواتف الذكية أكثر انتشار عبر المؤسسات المالية، كالبنوك ومراكز البريد وصناديق التأمينات .

ثانيا : الحواس السحابية : الأنظمة المتطورة في أجهزة الحاسوب التي تؤدي إلى :

- التحديث المستمر للمعلومات الرقمية وإتاحة معلومات أصلية مرقمنة .
- الإرتقاء بمستوى البحث العلمي من خلال الإرتقاء بخدمات المعلومات .

ثالثا : الحفظ : إن التحول إلى الخدمات الرقمية جد مهم في القطاع المالي لغرض حفظ البيانات والمعلومات مقارنة بالحفظ التقليدي الورقي المعرض لعدة مخاطر كالتلف .

[1] عبير القصبي ،"التحول الرقمي للمنظمات غير البربحية " ، فرص وتحديات، مقال إلكتروني منشور في تاريخ 2018/07/10 على الموقع www.mozn.ws.

رابعا :التخزين : إن التحول إلى الخدمات المالية الرقمية ذو أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات والأفراد لتوفره على تخزين أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات كالأقراص المضغوطة والفلاش ...إلخ.

خامسا :التشارك : لقد ساهمت التقنيات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي في نشر أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات العملية في المؤسسات لعدة أفراد ،و في أكبر مساحة جغرافية ممكنة ،مما يسهل من نقل المعلومات و إستغلالها للأغراض والغايات المفيدة عبر الشبكات المختلفة المتوفرة كالأنترنت .[1]

المطلب الثالث : المزايا وأهم الشركات الناشطة في مجال الخدمات المالية الرقمية في الجزائر

للخدمات المالية الرقمية عدة مزايا للأفراد والمؤسسات وقد واجه تبني الخدمات المالية الرقمية في الجزائر عدة صعوبات، نوجز كل ذلك في ما يلي :[2]

الفرع الأول : مزايا تبني الخدمات المالية الرقمية

من مزايا تبني الخدمات المالية الرقمية ما يلي :

أولا : بالنسبة للمستهلكين (العملاء) ورواد الأعمال : إن إستغلال التكنولوجيا الحديثة في مجال الخدمات المالية الرقمية يتيح الفرصة للأفراد والمؤسسات الذين لا يتعاملون مع المنصات الرقمية، ولا يملكون حسابات مصرفية لإكتساب الوعي والنصح لإستخدام تلك التقنيات الرقمية في معالجة الخدمات والمنتجات المالية لتحقيق الشمول المالي، كما أن إستخدام تقنيات الخدمات المالية الرقمية تتيح فرصة أكبر للمتعاملين للحصول على أموال من

[1] عبير القصيمي ، مرجع سبق ذكره ص15.

[2] محمد أمين الباهي ،ملكية سليماني، مساهمة شركات وابتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية في دعم الشمول المالي بالجزائر ،مجلة التكامل الإقتصادي ،المجلد 11 ،العدد 2 ،الجزء 02 ،ص 274 .

مختلف المصادر بأكبر سرعة وبأقل التكاليف وتسهيل إدارة العملاء لحساباتهم ومدخراتهم واستثماراتهم .

ثانيا : بالنسبة للمؤسسات المالية : لقد أدى إستخدام الخدمات المالية الرقمية لدى المؤسسات المالية إلى زيادة درجة لمنافسة فيما بينها ،حيث أصبحت كل شركة مالية تتطلع إلى جلب أحسن البرمجيات الحديثة واستخدامها لابتكار خدمات مالية رقمية حديثة وجد متطورة، وهذا ما أدى بالشركات المختصة في التكنولوجيا المالية إلى تطوير التقنيات الرقمية استجابة للطلب المتزايد عليها وسعيا لتحقيق أكبر عائد ممكن من الأرباح، كما لجأت شركات التكنولوجيا المالية إلى تطوير أنظمة الرقابة المرافقة لاستخدام التقنيات المالية الرقمية الحديثة لمنع أو اكتشاف حالات الاحتيال ومنع إدارة عملية تبيض الأموال وسرقتها وإدارة الأموال خارج النظام المالي والمصرفي من خلال أتمتة الأنظمة ورقمنتها ما أدى إلى التقليل من تكاليف الالتزام بالمتطلبات .

الفرع الثاني : أهم الشركات الناشطة في مجال الخدمات المالية في الجزائر

مواكبة إلى الثغرات التكنولوجية التي تشهدها الخدمات المالية الرقمية [1] في العالم لتعزيز الشمول المالي إتجهت الجزائر إلى تبني الخدمات المالية الرقمية بتأسيس عدة شركات تنشط في مجال الخدمات المالية الرقمية نذكر منها :

أولا :شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الجزائر :

يعد إنتشار شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف جدا، إذ لم يتجاوز عددها شركتين (ماجنيت 2019) ويعود ذلك إلى عدم إملاك الجزائر للبيئة الحاضنة لإنشاء مثل هذه الشركات ،و كذا غياب إنشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات

[1] محمد أمين الباهي ،مليكة سليماني، مرجع سبق ذكره ،ص277 .

المالية التقليدية بإختبار الإبتكارات في البيئة الفعلية، يشار إلى أن نشاط شركات التكنولوجيا المالية الموجودة في الجزائر يقتصر فقط على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر .

على الرغم من أن الجزائر تعتبر من الدول السبعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمتلك تشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني إلا أن إنتشار شركات التكنولوجيا المالية يقتصر على شركتين هما :[1]

أ- شركة (algéria and banking service (ABS) :

تم إنشاء هذه الشركة المسماة شركة الجزائر للخدمات المصرفية الإلكترونية سنة 2004 ويقع مقرها ببابا حسن بالجزائر العاصمة، وقد أصبحت رائدة في مجالها من خلال كونها أول شركة جزائرية تكتسب الخبرة في مجال الأعمال المصرفية عن بعد، وبذلك أصبحت قوة إقتراح في توحيد مقاييس التبادلات بين البنوك في الجزائر والعمل في تعاون وثيق مع مؤسسات الدولة في مجال التمويل المصرفي ،و نظرا لخبرتها الفنية جراء مساهمتها في الأسواق الأوروبية والإفريقية والمغاربية ،مما سمح لها باكتساب ثقة المتعاملين المهيمنين في الإقتصاد الجزائري، كما استفادت من مدونة الأخلاقيات الخاصة بها ودعهما الشامل لضمان مراقبة صارمة لتدخلاتها، وتحقيق نتائج ملموسة تحترم احتياجات عملائها .

وتقدم هذه الشركة الخدمات التالية :

1- إدماج وإستغلال الحلول المصرفية عن بعد، وحلول تسيير الخزينة وسبل المساعدة على إتخاذ قرار منح القروض .

2- تطوير منصات البرمجيات المصرفية عن بعد، ولاسيما الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمدفوعات الأمنة.

[1] محمد أمين الباهي ،مليكة سليماني، مرجع سبق ذكره.ص283 .

3- الدعم الفني وصيانة منصة الخدمات المصرفية عن بعد لأكثر من 50 عميل على مستوى العالك.

4- القيام بتقديم خدمات الإستشارة والمساهمة في عملية التكوين .

ب-شركة paiement en ligne algerie eseref pay :

تعتبر الشركة الجزائرية الوحيدة التي تنشط في مجال الأعمال التجارية عبر الأنترنت (شركات التكنولوجيا المالية 2020) وهي أول محفظة إلكترونية في الجزائر مع تكامل فوري، وتقدم طريقة طلب مركزية بالإضافة إلى طريقة دفع غير نقدية لموقع التجارة الإلكترونية، يعتمد مبدأها على القسائم ورموز الإستجابة السريعة (QR) وهي طريقة بسيطة أمنة وسريعة يتم تنزيل تطبيقها عبر gavgle play و app store هو تطبيق يعمل بتقنية جاهزة للاستخدام في ثلاث خطوات :

1- إنشاء حساب والحصول على محفظة إلكترونية مجانا عبر تطبيق الهاتف المحمول.

2- تمويل الحساب عن طريق شراء نموذج طلب دفع (esref) بقيمة

(5.000 أو 10.000 أو 20.000 دج) على مستوى المحلات .

3- المسح والدفع عن طريق تحديد الهوية أو مسح رمز الإستجابة السريعة المتعلق بالمنتوج المطلوب.

و تقدم هذه الشركة الخدمات التالية :

1- التسوق عبر الأنترنت وحجز سيارات الأجرة .

2- التوصيل من خلال إستلام الطرود أو الواجبات في المنزل .

ثانيا : منصات التمويل الجماعي التساهمي في الجزائر

نظرا لحجم الإستثمارات الكبيرة وحاجتها للتمويل لجأت الدولة إلى البحث عن صيغ التمويل الجماعي فعمدت إلى تبني أسلوب منصات التمويل الجماعي التساهمي والسماح لها بممارسة نشاط تمويل بصفة قانونية ،و قد نصت على ذلك المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 ،حيث أطلقت تسمية مستشار الإستثمار التساهمي على هذه المنصات .تنشأ صفة مستشار الإستثمار التساهمي المكلف بخلق وإدارة منصات الإستشارة في ميدان الإستثمار التساهمي وإستثمار أحوال الجمهور الكبير عبر الأنترنت، في مشاريع إستثمارية تساهمية حيث يمكن أن تتمتع بصفة مستشار في ميدان الإستثمار التساهمي ،الشركات التجارية التي تم إنشائها لهذا الغرض والوسطاء في عمليات البورصة المعتمدة لممارسة أنشطة الإستشارة في إستثمار القيم المنقولة و المنتجات المالية، وكذا شركات تسيير.....الإستثمار [1] و تقدم هذه المنصات الخدمات التالية :[2]

أ- **الإقراض بين النظراء** : هو عبارة عن جمع المساهمات من المستثمرين لتقديم قروض تمويل الأنشطة التجارية عبر منصة إلكترونية.

ب-**التمويل الجماعي عبر الأنترنت من خلال شراء حصص الملكية** : هو منصة إلكترونية تتيح للأفراد والمؤسسات الإستثمارية شراء حصص الملكية التي تصدرها الشركات .

ت-**التمويل الجماعي عبر الأنترنت القائم على التبرعات / المكافأت** : هو منصة إلكترونية تقدم قروضا من ميزانيتها العمومية إلى الشركات مباشرة .

ث-**إقراض الشركات من الميزانية العمومية** : منصة إلكترونية تقدم قروضا من ميزانيتها العمومية إلى الشركات مباشرة .

[1] أيمن بوزانة ،وفاء حمدوش، شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي،ص283 .

[2] أيمن بوزانة ،وفاء حمدوش ، مرجع سبق ذكره ،ص 284.

ج- **الإقراض على أساس الفواتير** : هي منصة إلكترونية تتيح سهولة للشركات في صورة مدفوعات مخصومة مقابل الفواتير المستحقة من العملاء .

ح- **التمويل من خلال التجار وشركات التجارة الإلكترونية الناشئة** : منصة إلكترونية لا يمثل الإقراض أحد أنشطتها الأساسية ولكن تتوفر لديها الكثير من المعلومات حول قاعدة عملائها والتي قد يمكن إستخدامها في تقديم منتجات إئتمانية .

ثالثا : البنوك المحمولة في الجزائر : بتبني الجزائر للخدمات المالية الرقمية، أصبحت تتوفر على عدة بنوك محمولة نذكر منها :

أ- البنك المحمول wimpay للبنك الوطني الجزائري (wimpay BNA) :

أطلق البنك الوطني الجزائري أول تطبيق من نوعه تحت إسم (wimpay) بتاريخ 2021/03/18 والذي أحدث ثورة في عملية الدفع في الجزائر حيث يتيح qr code ملايين المستخدمين إمكانية الدفع عبر هواتفهم الذكية عن طريق تصوير أو مسح رمز الإستجابة، حيث لم يعد الأشخاص بحاجة إلى الدفع النقدي ،إذ يمكنهم التسديد الفوري للفواتير والخدمات إلكترونيا على مواقع الويب التي تقبل هذا النوع من وسائل الدفع على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع .

كما أن هذا التطبيق يتميز بالأمان من خلال إرتباطه مباشرة برقم الهاتف المحمول والحساب المصرفي كما يتيح لمستخدميه باقة متنوعة من العمليات الممكنة وفقا لإحتياجاتهم يمكن تحميلة مجانا من

(app store & play store)، وقد حقق هذا التطبيق نجاحا كبيرا في الجزائر ،حيث سجل البنك الوطني الجزائري (BNA) ما مجموعه 1400 مشترك إلى غاية 2021/04/20، وقد حققت خدمة WIMPAY لدى البنك الوطني الجزائري (BNA) قفزة نوعية ،حيث بلغ عدد

المشتركين بهذه الخدمة 92 ألف مشترك مقابل 68 ألف مشترك عند إطلاق هذه الخدمة ،و قد نجح البنك في جلب أكبر المتعاملين كالوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره ADAL وشركة نفطال وإتصالات الجزائر وسونلغاز و المعامل موبيليس . وقد قدمت البنوك المعمولة بواسطة WIMPAY الخدمات التالية:[1]

1- **بالنسبة للأفراد والمهنيين والتجار** :القيام بـ :

- إجراء عمليات الدفع عن طريق رموز الإستجابة السريعة في تسديد فواتير الإستهلاك.
- إجراء عمليات التحويل وطلب أحوال من مستخدم أخر لخدمة WIMPAY .
- الإطلاع على الرصيد ،كشف العمليات ال.....،كشف طلبات تحويل الأموال (المسلمة والمرسلة) .

2- **بالنسبة للمؤسسات** :القيام بالعمليات التالية :

- قبول عمليات الدفع المنجزة عن طريق رموز الإستجابة السريعة مقابل الخدمات المقدمة.
- الإطلاع على الرصيد، نشاط البائعين ونقاط البيع ،إضافة إلى كشف العمليات المنجزة.

ب- البنك المحمول 2021 bonxy (banxy la banque mobile) :

أطلقت المجموعة الفرنسية BPCE بتاريخ 2018/04/23 أول بنك عبر الهاتف المحمول بالجزائر بإستعمال تكنولوجيا فرعها fidor bank مطلقة عليه تسمية banxy وذلك

[1] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، مرجع سبق ذكره ، ص 284.

من خلال فرعها المحلي لمجموعة ناتكيس الجزائر التي قررت فتح خدماتها عن بعد للعملاء الجزائريين بواسطة مركز اتصال مفتوح 12 ساعة في اليوم لمدة خمسة أيام في الأسبوع ،يتيح هذا التطبيق خدمات مصرفية عبر الهاتف المحمول متصلة في إجراء تحويلات فورية والاطلاع على الأرصدة والعمليات البنكية السابقة لمدة ستة أشهر، كما يتحكم التطبيق في تعديل سقف سحب النقود بواسطة البطاقة المصرفية المرتبطة بالحساب أو حظرها بمعارضة وسائل الدفع ، و يتميز البنك الرقمي المحمول BANXY بأخذ أسعار فائدة أقل من تلك التي تأخذها البنوك التقليدية مما أدى إلى تقليل التكاليف باحتلاله لنظام حماية جد متطور لأمن زبائنه الذين بلغ عدد 110.000 زبون حسب إحصائيات مدير الاستغلال لبنك ناتكيس الجزائر بعد عام من إنشائه [1]، و يقدم الخدمات التالية :

1- خدمة حسابات التوفير بواسطة تطبيق BANXY، حيث يتيح للزبون فتح حساب التوفير الكلاسيكي دون الإتصال بمستشار أو تقديم ملف والتمويل الفوري لحسابه عن طريق التحويلات والاستفادة من فائدة سنوية تقدر بـ 3.25 %.

2- فتح حساب توفير لتنفيذ مشروع شخصي لبناء منزل أو تجديده أو بشراء سيارة، وذلك بإتباع الخطوات التالية :

- الضغط على فتح حساب جديد من قسم حساباتي .
- اختيار فتح حساب توفير والاطلاع على شروط وأحكام العرض .
- ملئ استمارة المعلومات على منصة التطبيق لبيانات المشروع المختار كالاسم والقائمة التي ينتمي إليها من القائمة المقدمة ضمن التطبيق والمبلغ والزمن .

[1] أيمن بوزانة ،وفاء حمدوش ، مرجع سبق ذكره ، ص285.

3- إيداع مبلغ أولي بقيمة 5.000 دج بواسطة الخصم المباشر من الحساب الجاري لتأكيد فتح الحساب.

4- التحقق بإنتظام من مستوى التقدم وزيادة الفرص في الوصول إلى الأهداف .

5- التحويل من وإلى الخارج ضمن حدود الأنظمة المعمول بها في الجزائر وتتم هذه التحويلات وفق نظام محمي ومؤمن .

6- اختيار نوع التحويل بحيث يكون لمرة واحدة أو دائم أو مؤجل .

7- توفير الوقت وسهولة الاستخدام .

8- الاطلاع على إدارة التحويلات المالية .

9- إمكانية إجراء تحويل BANXY إلى حساب أخر .....البنوك .

10- التحويل بين حسابين في BANXY مجاني بالكامل .

و هناك عدة أنواع من التحويلات عبر تطبيق BANXY .

1- **P2P** : هي خدمة حصرية من BANXY التحويل الفوري للأموال إلى مستلميها، حيث إذا كان المستلم عميل لدى BANXY فسوف يتلقى التحويل على الفور وإذا لم يكن عميل فسوف يتلقى رسالة نصية تدعوه إلى فتح حساب بنكي لدى BANXY للإستفادة من عملية التحويل .

كما تقدم BANXY مجموعة متنوعة من الخدمات التكميلية للإستفادة من المزايا العلمية للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول .

- الحصول على RIB أو كشف حساب بنكي عن طريق عملية بسيطة من خلال تأكيد العملية في التطبيق، يؤدي هذا إلى إرسال بريد إلكتروني تلقائي إلى الرشد الذي يرد بسرعة قائمة.
- طلب شيك مصرفي في هذه القائمة بحيث تكون كل الحقوق إلزامية .

2- **خدمة البطاقات المصرفية** : وتشمل ما يلي :

- **البطاقة الذهبية** CIB **لـ BANXY** :و هي بطاقة تسلم للعملاء المتواجدين في الجزائر تستخدم للسحب داخليا وخارجيا مع أجهزة الصراف الألي ومحطات الدفع الإلكترونية (TPE.GAB.DAB) و كذلك على مواقع التجارة الإلكترونية .
- تقوم بإضفاء الطابع الشخصي على سقف بطاقة CIB الذهبية عن طريق التعامل مع المصاريف غير المتوقف أو التحكم في النفقات الأسبوعية في الوقت الفعلي من خلال تأكيد بسيط على التطبيق .
- حظر وفتح بطاقة CIB عن طريق القيام بمعارضة نهائية دون الحاجة إلى التنقل.[1]

- **بطاقة VISA** :تمنح إمكانية الإختيار بين البطاقة الذهبية أو البلاتينية في صيغتين مجانية أو توفير تسلم في غضون أربعة أيام، العملة المستعملة هي الأورو حصريا ويمكن ربطها بحساب PAY CERA & PAYPAL .

- **بطاقة VISA GOLD** : صيغة الإدخار وفتح حساب توفير بإيداع 200.000 دج والإستفادة من معدل فائدة سنوية يقدر بـ 3.25 مع الحصول على بطاقة فيزا الذهبية مجانا.
- **الصيغة الحرة** : بدون إلزامية إيداع أي نقود لكن بمصاريف سنوية تقدر بـ 14.000 دج .
- بطاقة VISA PLATINIUM :و تشمل ما يلي :

[1] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، مرجع سبق ذكره،ص286.

- صيغة الإدخار : فتح حساب توفير بإيداع 50.000 دج والإستفادة من معدل فائدة سنوية يقدر بـ 3.25 % مع الحصول على بطاقة فيزا بلاتينية مجانا .
- الصيغة الحرة : بدون إلزامية إيداع أي نقود ولكن بمصاريف سنوية تقدر بـ 35.000 دج[1].

المبحث الثاني : تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر

تمهيد: لا تزال الجزائر تسجل مستويات متدنية في الشمول المالي وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي (Global Findex) الأداة المرجعية الأكثر استخداما لتوفير البيانات الدولية المعينة حول مختلف المؤشرات.

المطلب الأول : عرض واقع الشمول المالي حول العالم

جدول رقم 01 يبين نسبة الشمول المالي في العالم للأشخاص البالغين اكبر من 15 سنة

	يملكون حسابات في المؤسسات المصرفية	يملكون حسابات ادخار	يصلون الى الخدمات المالية عبر الانترنت او الهاتف المحمول	يملكون بطاقات ائتمان
	%67.09	%20.63	%24.94	%18.39

المصدر : د محمد شكرين جامعة المدية، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12 العدد 01 الخاص الجزء 01 ازمة كوفيد 19 حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر 2021 ص 225 .

التعليق والتحليل : من خلال تفحص النسب الظاهرة في الجدول أعلاه ما نسبته

[1] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش ، مرجع سبق ذكره،ص288.

67.09% من سكان العالم الذين تجاوز سنهم 15 سنة يملكون حسابات في المؤسسات المصرفية وهي نسبة مقبولة وهذا ما يبين اقبال الافراد والمؤسسات في العلام على إدارة امولهم عبر الحسابات المصرفية وكذا تطور الجهاز المصرفي في العالم، وما نسبته 20.63% من سكان العالم البالغين سن 15 سنة فما فوق يملكون حسابات ادخار وهذا ما يدل على انتشار ثقافة امتلاك مثل هذه الحسابات والاستفادة من الخدمات المقدمة منها، كما ان ما نسبته 24.94% يصلون الى الخدمات المالية عبر الانترنت او الهاتف المحمول وهذا ما يدل على توجه الافراد والمؤسسات للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية المقدمة عبر شبكة الانترنت او الهاتف المحمول لتجنب عناء التنقل الى المصارف والمؤسسات المالية وما نسبته 18.39% من البالغين سن 15 سنة فما فوق يملكون بطاقات ائتمان وهذا ما يدل على التوجه لامتلاك مثل هذه البطاقات لما لها من خدمات مالية .

وحسب تقارير البنك العالمي لمؤشر الشمول المالي لسنة 2021 يمكّن للخدمات المالية مثل المدفوعات وحسابا ت الادخار والائتمان أن تساعد في دفع عجلة التنمية من خلال مساعدة الناس على الخلاص من براثن الفقر من خلال تسهيل الاستثمار في صحتهم وتعليمهم وأنشطتهم التجارية، ونظرة لمرور العالم بأزة صحية عالمية تمثلت في وباء كورونا التي أدت إلى تحسن في مؤشرات الشمول المالي:

1/ على مستوى العالم وصلت نسبة ملكية الحسابات إلى 76% من البالغين و71% من البالغين في الاقتصاديات النامية:

في عام 2021 كان لدى 76% من البالغين في جميع أنحاء العالم حسابات لدى مؤسسة مالية أو من خلال إحدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، بعدما كانت تقدر هذه النسبة بـ 51% سنة 2011 وانتقلت هذه النسبة في البلدان النامية من 63%

سنة 2011 إلى 71% سنة 2021، وهو تطور جد ملحوظ مقارنة بالفترة من 2011 إلى 2017 التي عرفت تطور في بعض البلدان فقط كالصين والهند وجنوب افريقيا.

2/ تقليص الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات:

شهد عام 2021 تراجع الفجوة طويلة الأمد بين الجنسين في الاقتصادية النامية من 9 نقاط مئوية إلى 6 نقاط مئوية، وتوضح البيانات أن 74% من الرجال و68% من النساء في البلدان النامية لديهم حساب مصرفي، وعلى الصعيد العالمي ما نسبته 78% من الرجال و74% من النساء لديهم حسابات أي تقليص الفجوة إلى 4 نقاط مئوية.

3/ أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) إلى تسريع وتيرة اعتماد الخدمات المالية:

أدت جائحة كورونا وقيود التباعد الاجتماعي إلى تسريع وتيرة اعتماد أنظمة المدفوعات الرقمية، فعلى سبيل المثال قام أكثر من 80 مليون بالغ في الهند وأكثر من 100 مليون بالغ في الصين بسداد أول دفعة رقمية للتجار سواء عبر الأنترنت أو داخل المتجر، لأول مرة بعد الجائحة، وفي البلدان النامية بإستثناء الصين قام 20% من البالغين، أي 720 مليون بمدفوعات رقمية للتجار عام 2021.

4/ يمكن لنحو نصف البالغين في البلدان النامية الحصول على أموال طارئة في غضون 30 يوم إذا واجهوا انفاقات غير متوقعة، وكان نحو ثلثي البالغين قلقين للغاية بشأن مصدر واحد على الأقل للضغوط المالية:

يمكن لأكثر قليلا من نصف البالغين الاستفادة من أموال الطوارئ في غضون 30 يوم دون صعوبة كبيرة، وكان المصدر الأكثر شيوعا هو الأصدقاء والعائلة بنسبة 30% من البالغين في الاقتصاديات النامية، على الرغم من أن نصف هؤلاء تقريبا قالوا إن من الصعب الحصول على الأموال.

وكان حوالي 50% من البالغين في الاقتصاديات النامية قلقين للغاية على وجه الخصوص بشأن تغطية النفقات الصحية في حالة الإصابة بمرض أو حادث كبير، وفيما يتعلق بالمخاوف الشائعة في البلدان المرتفعة الدخل، فإن 20% يشعر بقلق شديد بشأن دفع تكاليف الرعاية الصحية و21% حالة قلق للغاية بشأن التمويل في مرحلة الشيخوخة.

5/ يمكن للحكومات وأرباب العمل من القطاع الخاص ومقدمي الخدمات المالية تحسين سبل الحصول على الخدمات المالية للبالغين الذين لا يحصلون على الخدامت المصرفية والبالغ عددهم 1,4 مليار شخص:

كشفت قاعدة البيانات عن عدد من الفرص لتوسيع نطاق الوصول إلى ليس لديهم حسابات مصرفية، لاسيما من خلال الاستفادة من المدفوعات الرقمية، وحصل ملايين البالغين الذين ليس لديهم الحسابات مصرفية على مدفوعات نقدية مقابل الأجور أو التحويلات الحكومية أو بيع السلع الزراعية، ومن هؤلاء تلقى نحو 85 مليون بالغ ليس لديهم حسابات مصرفية مدفوعات حكومية نقدًا وقد تكون رقمنة بعض هذه المدفوعات أرخص، ويمكن أن تحد من الفساد للحكومة في الوقت الذي تدمج فيه المستفيدين من النظام المالي الرسمي، ولدينا بالفعل شواهد على أن هذا يحقق نجاحا يخلص المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 إلى أن 865 مليون من أصحاب الحسابات في البلدان النامية فتحوا أول حساب لدى مؤسسة مالية لغرض تلقي الأموال من الحكومة.

أصبح الشمول المالي حجر الزاوية لجهود الإغاثة قصيرة الأجل والتعافي المستدام منذ جائحة كورونا، ولكن مازالت هنالك تحديات كبيرة، وفي الوقت الذي تسعى فيه إلى التعافي من الجائحة، وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى تعزيز الزخم وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المصرفية الرقمية يجب أن تسهم السياسات في توفير الحماية للفئات الأكثر

إحتياجا بيننا بما في ذلك النساء والفقراء، وذوي التحصيل العلمي المحدود أو الإلمام بالشؤون المالية.

المطلب الثاني : الشمول المالي في البلدان العربية

جدول رقم 02 : يبين نسبة الشمول المالي في العالم العربي للأشخاص الذين يفوق سنهم 15 سنة

	يملكون حساب في المؤسسات الرسمية	يملكون حساب ادخار	يصلون الى الخدمات المالية عبر الانترنت او الهاتف المحمول	يملكون بطاقة ائتمان
العالم العربي	%36.71	%07.59	%05.68	%04.64

المصدر : د محمد شكرين جامعة المدية، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12 العدد 01 الخاص الجزء 01 ازمة كوفيد 19 حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر 2021 ص 225 .

التعليق والتحليل : من خلال تفحص النسب الظاهرة في الجدول أعلاه ما نسبته 36.71% يملكون حسابات في المؤسسات الرسمية وهي اقل من المتوسط، اما باقي المؤشرات فهي ضعيفة حيث قدرت ب 07.59% بالنسبة للذين يملكون حسابات ادخار و05.68% بالنسبة للذين يصلون الى الخدمات المالية الرقمية عبر الانترنت او الهاتف المحمول و04.64% يملكون بطاقة ائتمان هي نسب جد ضعيفة اذا ما قورنت بالنسب العالمية، وهذا ما يدل على ضعف الشمول المالي في العالم العربي .

تحليل وضع الشمول المالي في الدول العربية وأليات تعزيزه :

يشير تحليل البيانات المتاحة من المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية في تقرير مشترك للمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) وصندوق النقد العربي إلى طلب كبير غير ملبى على الخدمات المالية ،و يظهر التحليل أن 70 % من البالغين في العالم العربي (أي حوالي 168 مليون شخص) يفتقرون إلى إمكانية فتح حساب أساسي ويقارب هذا الرقم 80 % في البلدان النامية في المنطقة، كما أن كثيرا من لا يملكون حسابات مصرفية مواطنون ناشطون اقتصاديا ،و تشير هذه الأرقام مجتمعة إلى أن مقدمي الخدمات المالية أمامهم فرصة لتلبية طلب هائل في أنحاء العالم العربي ،بما في ذلك في البلدان ذات الأسواق المالية الأكثر نشاطا نسبيا.

وبصرف النظر عن الطريقة التي تنظر بها إلى هذا الواقع، سواء بإجراء مسح عن المواطنين العاديين أو عن طريق جمع البيانات من مقدمي الخدمات المالية، فالإستنتاج واحد، وهو أن العالم العربي متأخر عن المناطق الأخرى في العالم من حيث إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية (chehade 2017) .

بالرغم من أن فئة الشباب تشكل نسبة عالية في المجتمعات العربية، إلا أهنا تواجه عوائق رئيسة تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية ويعود ذلك أساسا إلى عدم تمتعهم بالاستقلالية المالية قبل 25 سنة الأمر الذي يفسر تدني نسبة الشمول المالي في معظم الاقتصاديات العربية باستثناء دول الخليج (غربي، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية، 2019 ،صفحة 46) ،ضف إلى ذلك السبب الأكثر شيوعا، وهو أن الفئة التي ليس لديها حساب مصرفي رسمي لا تمتلك أموالا تستدعي فتح حساب، أو يرجع ذلك إلى انعدام الثقة في النظام المصرفي (النقَّيرة والحي، 2019 ،صفحة 449)، وكذا الاعتبارات دينية (معاملات تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية) .

المطلب الثالث : تحليل مؤشرات الشمول المالي بالجزائر واهم معوقاته

الفرع الأول تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

1/ مؤشر امتلاك حساب بنكي: يعبر هذا المؤشر عن نسبة انتشار الثقافة المالية للأفراد والمؤسسات، وكذا مدى استجابة النظام المصرفي لطلبات الأفراد والمؤسسات وقدرته على تقديم الخدمات لهم وهذا ما يدعم الشمول المالي ويعززه.

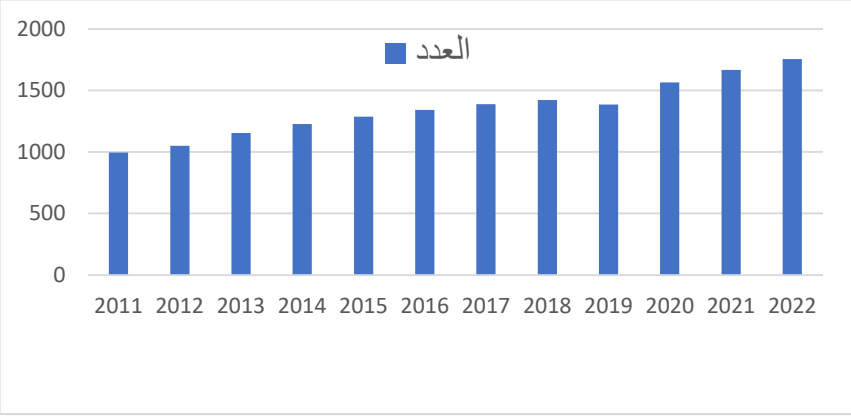
الجدور رقم 03: يبين عدد أجهزة الصراف الآلي في البنوك للفترة من 2011 إلى 2022 بالجزائر.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العدد	996	1050	1155	1227	1286	1341	1387	1421	1386	1564	1665	1755

المصدر:Bank.of.algeria.dz

https://blogs.worldbank.org

الشكل رقم 04: يبين عدد أجهزة الصراف الآلي في البنوك للفترة من 2011 إلى 2022 بالجزائر.



المصدر: Bank.of.algeria.dz

https://blogs.worldbank.org

التعليق والتحليل : من خلال تفحص البيانات الموجودة في الجدول المذكور أعلاه نلاحظ أن عدد أجهزة الصراف الآلي في البنوك الجزائرية في تزايد مستمر ابتداءً من سنة 2011 إلى غاية سنة 2018 وهو ما يدل على إستجابة النظام المصرفي الجزائري إلى الطلبات المتزايدة على هذه الخدمات وتوفير الخدمات المالية الرقمية للمتعاملين وتخفيف الضغط على الشبابيك البنكية ودعم الشمول المالي، ليعود عدد الصرافات الآلية إلى الانخفاض سنة 2019 ليصبح عدد الصرافات الآلية 1386 صراف آلي سنة 2019 بعدما كان عددها 1421 صراف آلي سنة 2018، وقد ظهر هذا الانخفاض مع بداية ظهور وباء كورونا ثم عاد إلى الارتفاع من جديد وبنسبة أكبر مما كان عليه سابقا ابتداءً من سنة 2020 إلى غاية سنة 2022 بسبب صعوبة المعاملات المالية اليدوية نظرا لإنتشار وباء كورونا ث القاتل الذي تطلب اللجوء إلى المعاملات المالية الآلية أو عن بعد لتفادي إنتشار الوباء وهذا ما شجع النظام المصرفي الجزائري إلى السعي لنشر الصرافات الآلية عبر كل الوكالات البنكية المنتشرة عبر ربوع الوطن.

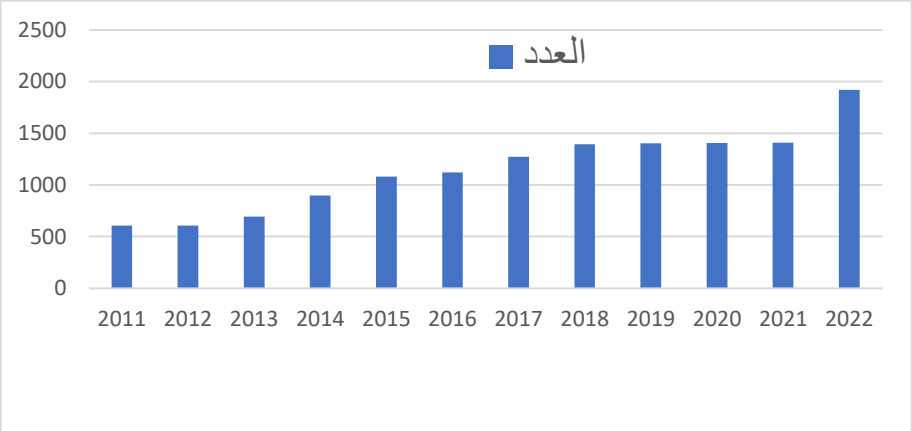
جدول رقم 04: يبين عدد أجهزة الصراف الآلي في الوكالات البريدية للفترة من 2011 إلى 2022 بالجزائر.

سنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العدد	606	606	694	897	1079	1122	1271	1393	14047	1407	1409	1920

المصدر: Bank.of.algeria.dz

https://blogs.worldbank.org

الشكل رقم 05: يبين عدد أجهزة الصراف الآلي في الوكالات البريدية للفترة من 2011 إلى 2022 بالجزائر



المصدر: Bank.of.algeria.dz

https://blogs.worldbank.org

التعليق والتحليل: من خلال قراءة البيانات الموجودة في الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد أجهزة الصراف الآلي في المؤسسات البريدية الجزائرية في تزايد مستمر ولو بنسب ضئيلة من سنة إلى أخرى ابتداءً من سنة 2011 إلى غاية سنة 2022، وهذا ما يدل على استجابة مؤسسات بريد الجزائر لطلبات الزبائن وتوفير الصرافات الآلية تماشيا مع التطورات التي يشهدها قطاع الخدمات المالية الرقمية في الجزائر، وكذلك لتخفيف الضغط على الشبابيك المقدمة للخدمات بالطرق الآلية لسحب ودفع وتحويل الأموال وكذلك استجابة لطلبات سوق الشغل وما شهده من تزايد في اليد العاملة نتيجة لسياسات التشغيل التي بادرت بها الحكومة الجزائرية خلال تلك الفترة.

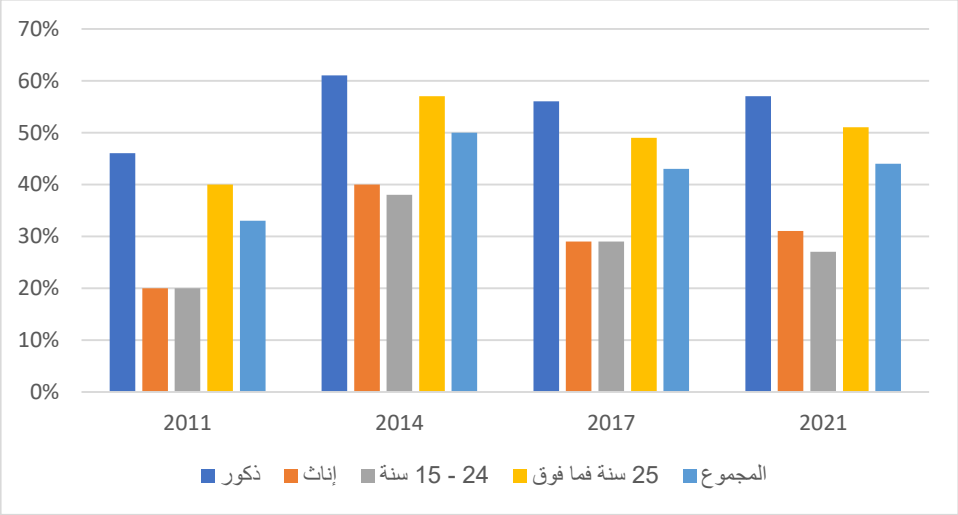
الجدول رقم 05: يبين نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية إلى اجمالي السكان البالغين بالجزائر.

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	24-15	+25
2011	%33	%46	%20	%20	%40
2014	%50	%61	%40	%38	%57
2017	%43	%56	%29	%29	%49
2021	%44	%57	%31	%27	%51

المصدر: World Bank, 2011,2021

https://blogs.worldbank.org

الشكل رقم 06: يبين نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية إلى اجمالي السكان البالغين بالجزائر.



المصدر: World Bank, 2011,2021

https://blogs.worldbank.org

التعليق والتحليل : من خلال تفحص النسب الظاهرة في الجدول نلاحظ أن الشمول المالي في الجزائر يعرف تذبذب بين التزايد والانخفاض حسب الفترات، حيث نلاحظ أن نسبة

الذكور الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الرمسية قدر بـ 46% سنة 2011 ويعود هذا الارتفاع إلى الرواج الاقتصادي خلال تلك الفترة جراء اطلاق جملة من المشاريع لتقوية البنية التحتية كإنجاز الطرقات وبناء السكنات وهذا ما أدى إلى تقليص البطالة وارتفاع نسبة العمالة التي تتطلب التوجه إلى ملكية حسابات في المؤسسات المالية لدخول وتلقي الأموال للمؤسسات والافراد، هذه النسبة تراجع خلال الفترة من سنة 2014 إلى سنة 2017 تعود إلى 56% سنة 2017 ويرجع هذا التراجع إلى سياسة التقشف التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة تبعا للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية كحل أولي مؤقت للتصدي لإنهيار أسعار البترول وهذا ما أدى بالحكومة إلى الغاء بعض المشاريع وتجميد الباقي مما أدى إلى تدهور الحركمة الاقتصادية وتراجع نسبة العمالة وارتفاع نسبة البطالة وبالتالي تراجع نسبة امتلاك الحسابا تلدى فئة الذكور، غير أن هذه النسبة شهدت ارتفاعا من جديد خلال الفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021 ولو بنسبة ضئيلة تقدر بـ 01% لتصل إلى 57% سنة 2021، ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن الذي عرفه الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة ولو بنسبة ضئيلة جراء عودة أسعار البترول إلى الارتفاع تدريجيا وعودة بعض المشاريع وكذلك رواج استخدامات الخدمات المالية الرقمية جراء تطور التكنولوجيا المالية وانتشارها والخدمات التي تقدمها كتلقي وتحويل الأموال وتسديد الفواتير، دون أن ننسى جائحة كورونا التي اجتاحت دول العالم وكانت الجزائر واحدة من هذه البلدان التي اتخذتها السلطات آنذاك لتفادي انتشار هذا الوباء أو الحد منه ومنها الحث على إجراء المعاملات المالية عن بعد أي تحويلات الأموال من حساب إلى حساب بإستخدام وسائل التكنولوجيا المالية الرقمية للحد من الطوابير وبالتالي الحد من الوباء وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة احتلات الحسابات لدى المؤسسات المالية، حيث شهد هذا المؤشر نفس التذبذب لدى فئة الإناث ليعرف ارتفاع خلال الفترة من سنة 2011 إلى سنة 2014 حيث ارتفع من 20% سنة 2011 ليصل إلى 40% سنة 2014 لنفس الأسباب التي ذكرناها سابقا لدى فئة الذكور حيث شهدت تلك الفترة رواج

اقتصادي واجتماعي بسبب كثرة المشاريع والتزايد الديمقراطي وهذا ما يتطلب تلبية بعض الحاجات الاجتماعية كزيادة نسبة التوظيف التي شهدتها تلك الفترة خاصة في بعض القطاعات كقطاع التربية والصحة الذي امتص نسبة كبيرة خاصة من فئة الاناث وكذلك التزايد المرتفع الذي عرفه قطاع التعليم العالي في عدد الطلبة وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب على ملكية الحسابات في المؤسسات المالية لتعود هذه النسبة إلى الانخفاض من جديد خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017 لنفس الأسباب المذكورة سابقا لدى فئة الذكور، وتعود هذه النسبة إلى الارتفاع من جديد خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 لتصل إلى 57% سنة 2021، لنفس الأسباب المذكورة سابقا لدى فئة الذكور.

دراسة وتحليل هذه النسبة حسب السن:

من خلال تفحص النسب الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة هذا المؤشر عرفت تذبذب لدى الفئة التي يتراوح عمرها ما بين 15 سنة و24 سنة حيث نلاحظ انها شهدت ارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2014، بحيث أنها ارتفعت من 20% سنة 2011 لتصل إلى 38% سنة 2014 ويعود هذا الارتفاع إلى الارتفاع المستمر في عدد الطلبة الجامعيين لأن أغلب عناصر هذه الفئة هم طلبة جامعيين بالإضافة إلى بعض الفئات الاجتماعية الأخرى التي تتطلب حالتهم الحصول على حسابات في المؤسسات المالية الرسمية كالطلبة الجامعيين الذين يلزمهم القانون فتح حساب للحصول على المنحة الجامعية والشباب المندمجين في أنماط التشغيل المختلفة كعقود ما قبل التشغيل .... الخ، الذين يلزمهم القانون بفتح حساب لدى مؤسسة مالية، ويرجع تدني نسبة الشمول المالي في أوساط الشباب إلى تفشي ظاهرة البطالة وكذلك إلى القانون المصرفي الذي يفرض على الشباب الأقل من 18 سنة ترخيص من الولي لفتح حساب، في حين نلاحظ أن هذا المؤشر شهدت نفس التذبذب لدى الفئة التي يتجاوز عمرها 25 سنة بحيث نرى أن هذا المؤشر عرف ارتفاع خلال الفترة من سنة 2011 إلى سنة 2014 حيث قدر بـ 40% سنة 2011 ليصل إلى 57% سنة

2014 ويعود هذا الارتفاع إلى نفس الأسباب المذكورة سابقا، ليعود إلى الانخفاض من جديد خلال التفرة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017، حيث أصبح يقدر بـ 49% سنة 2017 لنفس الأسباب المذكورة سابقا، ليعود إلى الارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 ليصل إلى 51% سنة 2021 ويعود ذلك لنفس الأسباب المذكورة سابقا.

كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة ملكية حساب في المؤسسات المالية الرمسية عرفت تذبذب، حيث نلاحظ أنها عرفت ارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2014 بحيث أنها ارتفعت من 33% سنة 2011 إلى 50% سنة 2014 لنفس الأسباب المذكورة سابقا، لتعود إلى إلى الانخفاض من جديد خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017 لتصل إلى 43% سنة 2017 لتعود إلى الارتفاع من جديد خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 لتصل إلى 44% سنة 2021 لنفس الأسباب المذكورة سابقا

وتبقى هذه المؤشرات بعيدة عن مؤشرات الشمول المالي العالمي، ونرى أن تدني نسبة الشمول المالي في الجزائر في أوساط الشباب ربما تعود إلى القانون المصرفي الجزائري الذي يشترط على الشباب الأقل من 18 سنة مرافقة الولي لفتح حساب، وهذا ما يجعلهم لا يتمتعون بالاستقلالية المالية، كما أن النسب المرتفعة ربما تعود إلى الزام الطلبة الجامعيين وطلبة معاهد التكوين وكذا العمال والموظفين في القطاع العام والخاص إلى امتلاك حساب لدى مؤسسات مالية رسمية لتلقي المنحبة بالنسبة للطلبة والأجور بالنسبة للعمال والموظفين، وكذلك بالنسبة للعمال غير الأجراء كالمقاولين والمزارعين والأشخاص المعنيويين الذين يشترط عليهم القانون فتح حساب لتلقي مستحقاتهم المالية.

2/ مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين اقترضوا أموالا من المؤسسات المصرفية الرسمية.

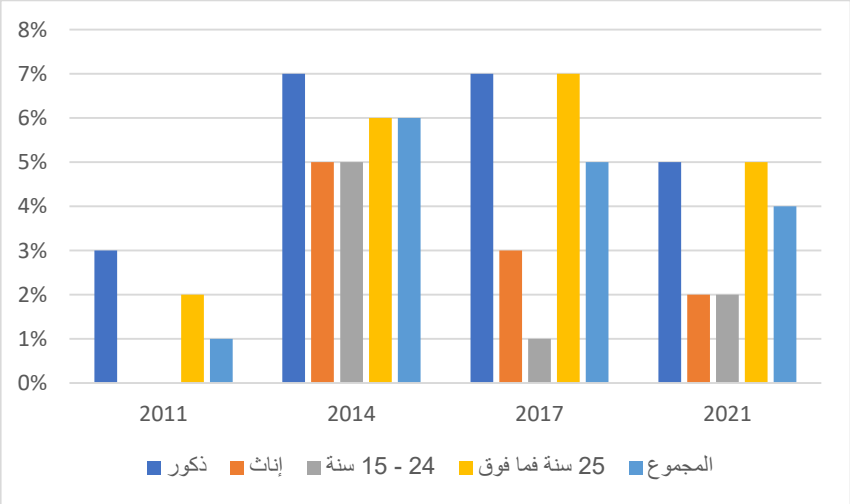
الجدول رقم 06: يبين نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إقراض الي اجمالي السكان البالغين بالجزائر.

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	24-15	+25
2011	%1	%3	%0	%0	%2
2014	%6	%7	%5	%5	%6
2017	%5	%7	%3	%1	%7
2021	%4	%5	%2	%2	%5

المصدر: World Bank,2011, 2021

https://blogs.worldbank.org

الشكل رقم 07: يبين نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إقراض الي اجمالي السكان البالغين بالجزائر.



المصدر: World Bank,2011, 2021

https://blogs.worldbank.org

أ/ التعليق والتحليل حسب الجنس:

1/ الذكور: من خلال تفحص النسب الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هذا المؤشر لدى فئة الذكور قد عرف ارتفاع من خلال الفترة من سنة 2011 إلى سنة 2014، حيث ارتفع من 3% سنة 2011 ليصل إلى 7% سنة 2014 وهي نسب ضئيلة جدا، ربما يعود هذا الارتفاع خلال تلك الفترة إلى اطلاق مشاريع دعم الشباب للقضاء على البطالة كمؤسسات دعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر (ANGEM) التي تشترط على المستفيدين من هذه المشاريع فتح حساب إقراض لدى المؤسسات المعرفية لتشهد هذه النسبة ثبات خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2014 لتبقى عند 7% سنة 2017 ثم تعود إلى الانخفاض من جديد خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 لتعود إلى 5% سنة 2021. وتبقى هذه النسب ضئيلة جدا لتوجه هذه الفئة إلى الاقتراض من العائلات والأصدقاء بدلا من الاقتراض من المصارف مقابل تحمل أعباء الفائدة المنجزة عن هذه القروض وكذا المعتقد الديني الإسلامي الذي يحرم التعامل بالربا الذي يعتبر العائق الأكبر لدى هذه الفئة للتوجه إلى امتلاك حساب إقراض لدى المصارف.

2/ فئة الإناث: نلاحظ أن هذه النسبة لدى فئات الاناث ضعيفة جدا حيث شهدت تذبذب ففي المرحلة الممتدة من نسبة 2011 إلى سنة 2014 شهدت ارتفاع حيث نلاحظ أنها انتقلت من 0% سنة 2011 إلى 5% سنة 2014 لإقبال بعض الفتيات على قروض مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) الوطنية لدعم القرض المصغر (ANGEM) لتعود إلى الانخفاض من جديد خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017، حيث تراجعت إلى 3% سنة 2017 بعدما كانت 5% سنة 2014، لتعود إلى الانخفاض مرة ثانية خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 لتعود إلى 2% سنة 2021 بعدما كانت 3% سنة 2017، وتبين نسبة الاقتراض من المصارف ضعيفة لدى فئة الاناث لإرتفاع تكلفة القروض وبسبب المعتقد الديني الذي يحرم المعاملات الربوية.

ب/ حسب السن:

1/ فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة و24 سنة: من خلال تفحص النسب الظاهرة في الجدول نلاحظ أن انسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات إقراض متذبذب وضعيف حيث أنه امتثل 0% سنة 2011 إلى 5% سنة 2014 ليعود إلى الانخفاض خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2017 حيث أصبحت هذه النسبة 1% سنة 2017 ثم تعود إلى الارتفاع من خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2017 وتصل إلى 2% سنة 2021، وربما يعود هذا التذبذب والضعف في النسب إلى القانون المصرفي الذي يفرض على فئة الشباب الأقل من 18 سنة تصريح وموافقة الولي وكذلك الجانب الديني الذي يحرم المعاملات الربوية وربما إلى ضعف التكنولوجيا المالية وقلة المؤسسات المصرفية والمالية أو إلى عدم وعي الأفراد والمؤسسات بفوائد الخدمات المالية الرقمية.

2/ فئة الأفراد البالغين 25 سنة فما فوق:

من خلال تفحص النسب الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابا اقراض متذبذبة وضعيفة حيث أنها عرفت ارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2014 بإرتفاعها من 2% سنة 2011 إلى 6% سنة 2014 لتشهد ارتفاعا آخر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017 بإنتقالها من 6% سنة 2014 إلى 7% سنة 2017 لتعود إلى الانخفاض من جديد خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 بإنخفاضها من 7% سنة 2017 إلى 5% سنة 2021 وربما يعود هذا الانخفاض إلى نفس الأسباب المذكورة سابقا لدى هذه الفئة.

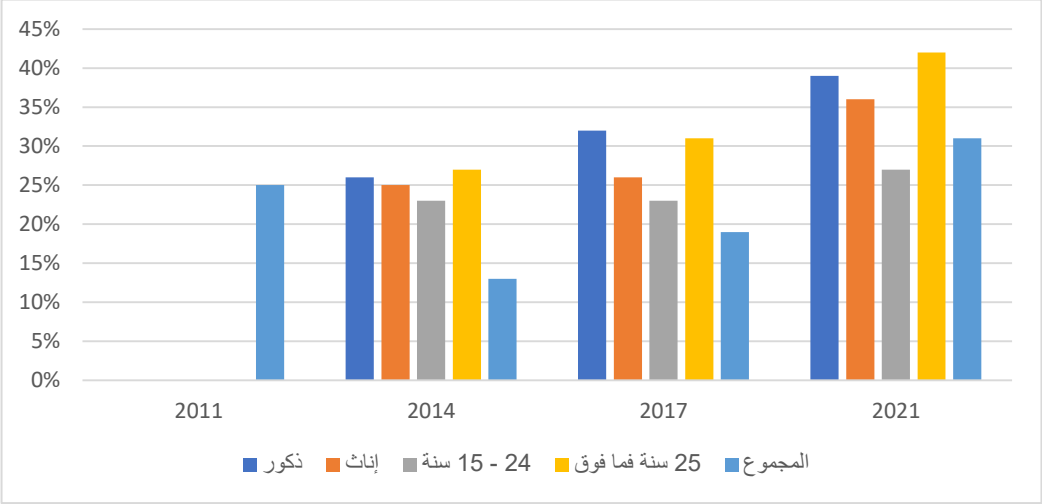
الجدول رقم 07: يبين نسبة المقترضين من العائلات والأصدقاء إلى اجمالي السكان البالغين بالجزائر .

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	24-15	+25
2011	%25	-	-	-	-
2014	%13	%26	%25	%23	%27
2017	%19	%32	%26	%23	%31
2021	%31	%39	%36	%27	%42

المصدر: World Bank,2011,2021

https://blogs.worldbank.org

الشكل رقم 08 : يبين نسبة المقترضين من العائلات والأصدقاء إلى اجمالي السكان البالغين بالجزائر .



المصدر: World Bank,2011,2021.

https://blogs.worldbank.org

أ/ التعليق والتحليل على النسب حسب الجنس:

1/ فئة الذكور: من خلال تفحص النسب الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المقترضين من العائلات والأصدقاء لدى هذه الفئة تعرف تطورا ملحوظا ونسب مرتفعة حيث نلاحظ أنها انتقلت من 26% سنة 2014 إلى 32% سنة 2017 نسجل ارتفاع آخر خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2011 لترتفع إلى 39% سنة 2021.

2/ فئة الإناث: من خلال النسب الظاهرة في الجدول أن نسبة المقترضات من العائلات والأصدقاء تعرف تصاعدا ملحوظا لدى هذه الفئة وبنسب مرتفعة، بحيث أنها شهدت ارتفاع من 25% سنة 2014 إلى 26% سنة 2017 لتعرف ارتفاع بنسبة كبيرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 بإرتفاعها إلى 36% سنة 2021.

ب/ التعليق والتحليل على النسب حسب السن:

1/ فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة و24 سنة:

من خلال النسب الظاهرة في الجدول نلاحظ أن نسبة المقترضين من العائلات والأصدقاء لدى هذه الفئة مرتفعة نوعا ما حيث أنها بقيت ثابتة خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017 عند نسبة 23% لتعرف ارتفاعا خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021، حيث بلغت 27% سنة 2021.

2/ فئة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 25 سنة:

من خلال ملاحظة النسب الظاهرة في الجدول نلاحظ أن نسبة المقترضين من العائلات والأصدقاء لدى هذه الفئة تعرف تصاعدا مرتفعا خلال الفترة من سنة 2014 إلى سنة 2017 بإرتفاعها من 27% سنة 2014 إلى 31% سنة 2017 لترتفع من جديد خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 بإرتفاعها إلى 42% سنة 2021.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة بصفة عامة وإجمالية عرفت تذبذب بإنخفاضها من 25% سنة 2011 إلى 13% سنة 2014 لتعود إلى الارتفاع من جديد إلى 19% سنة 2017 لتعرف ارتفاعا مرة ثانية إلى 31% سنة 2021.

وربما يعود هذا الارتفاع في نسب المقترضين من العائلات والأصدقاء إلى ضعف الخدمات المالية الرقمية لدى المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع تكاليف تقديم الخدمات وكذلك الجانب الديني الذي يحرم المعاملات الربوية مما أدى بالأفراد إلى التوجه للإقتراض من العائلات والأصدقاء.

وبدراسة مقارنة النسب بين فئة الذكور والإناث نلاحظ وجود فجوات بين الجنسين، فنلاحظ أن نسبة الاقتراض لدى الذكور أكبر من الاناث، حيث نلاحظ وجود فارق بنسبة 1% سنة 2014، لتعرف هذه الفجوة توسع أكبر يقدر بـ 6% سنة 2017 وكذلك نسبة 3% سنة 2021، وكذلك نلاحظ وجود فجوات بين الشباب والكبار، حيث قدرت هذه الفجوة بـ 4% سنة 2014 لتعرف ارتفاع يقدر بـ 8% سنة 2017 وارتفاع آخر يقدر بـ 15% سنة 2021.

وهذا ما يفسر اقبال الذكور بنسبة أكبر من الإناث على الاقتراض من العائلات والأصدقاء، أما من المقارنة بين الشباب والكبار فنلاحظ أن الكبار يقترضون من العائلات والأصدقاء أكثر من فئة الشباب ويعود ذلك لعدة أسباب منها الفارق في ثقافة الاقتراض بين الجنسين وكذلك ثقافة الاقتراض بين الشباب والكبار الذي يفضل فيه الكبار هذا النوع من الاقتراض مقارنة بالشباب، وكذلك الجانب الديني الذي يحرم التعامل بالمعاملات الربوية.

3/ مؤشر الادخار: يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين يقومون بالإدخار على مستوى المؤسسات المالية الرسمية ويكشف عن مدى انتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتفضيلهم لمعاملات الرسمية، كما يعبر عن دور البنوك والمؤسسات المالية وقدرتها على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنويع الأوعية الادخارية وتقديم خدمات مالية متميزة.

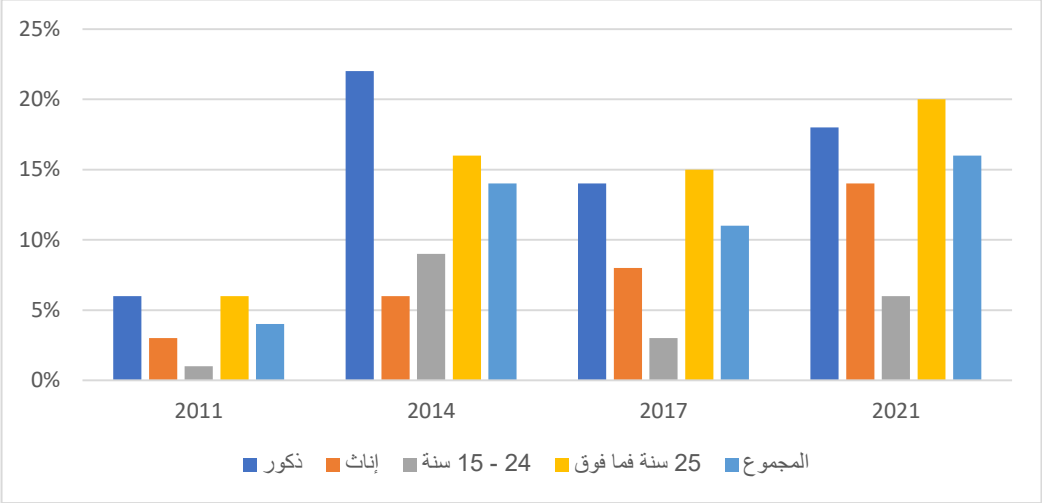
الجدول رقم 08: يبين نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية بالجزائر.

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	24-15	+25
2011	%4	%6	%3	%1	%6
2014	%14	%22	%6	%9	%16
2017	%11	%14	%8	%3	%15
2021	%16	%18	%14	%6	%20

المصدر: World Bank, 2011, 2021

https://blogs.worldbank.org

الشكل رقم 09: يبين نسبة عدد الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية بالجزائر.



المصدر: World Bank, 2011, 2021

https://blogs.worldbank.org

أ/ التعليق والتحليل حسب الجنس:

1/ فئة الذكور: من خلال تفحص النسب الظاهرة في الجدول نلاحظ أن نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات إدخارية في المؤسسات المالية الرسمية متذبذبة وقد بلغت هذه النسبة 6% سنة 2011 لتعرف ارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2014 تبلغ 22% سنة 2014 وهو ارتفاع جد ملحوظ نظرا لما عرفته تلك الفترة من زيادة في المداخيل لدى الأفراد والمؤسسات من جراء انطلاق وإنجاز جملة من المشاريع كالسكنات والطرقات تنفيذا لسياسة الحكومة ومشاريع الرئيس وذلك لإرتفاع أسعار البترول التي كانت تمثل المورد الرئيسي لتمويل المشاريع العمومية، ليعود إلى الانخفاض من جديد خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017 ليصل إلى 14% سنة 2017، وربما يعود السبب إلى سياسية القشف التي انتهجتها الحكومة أنداك نظرا لتدهور أسعار البترول، لتعرف هذه النسبة ارتفاع من جديد خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 لتصل إلى 18% وربما يعود هذا الارتفاع إلى زيادة الوعي لدى المؤسسات والأفراد بفوائد الادخار بسبب الثورة التكنولوجية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة نظرا لإنتشار وسائل الاتصالات كالهاتف المحمول.

2/ فئة الإناث: من خلال النتائج الظاهرة في الدول أعلاه أن نسبة الاناث اللواتي يمتلكن حسابات ادخارية لدى المؤسسات المالية الرسمية عرفا تزايد مستمر ولو انه كان بنسب ضعيفة مقارنة بفئة الذكور، فنلاحظ انه عرف ارتفاع خلال الفترة من سنة 2011 إلى سنة 2014 ينتقل من 3% سنة 2011 ليصل إلى 6% سنة 2014، ليعرف ارتفاع مرة ثانية خلال الفترة الممتدة في سنة 2014 إلى سنة 2014 ليصل إلى 8% سنة 2017، ليستمر في الارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 ليصل إلى 14% سنة 2021، وربما يعود هذا الارتفاع المستمر في نسبة الاناث اللواتي يمتلكن حسابات ادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية رغم انه ضعيف جدا إلى زيادة الوعي لدى فئة النساء بفوائد

الادخار لتمويل المشاريع السكني لدى الأفراد وكذلك زيادة نسبة التوظيف لدى فئة الاناث في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2021.

ب/ التعليق والتحليل حسب السن:

1/ فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة و24 سنة: من خلال النسب الظاهرة في الجدول نلاحظ أن نسبة امتلاك حسابات ادخارية لدى المؤسسات المالية الرسمية لدى هذه الفئة تعرف تذبذبا، فنرى أنها شهدت ارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2014 بحيث أنها ارتفعت من 1% سنة 2011 إلى 9% سنة 2014 لتعود إلى الانخفاض من خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017 لتصل إلى 3% سنة 2017، وتعود إلى الارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 لتصل إلى 6% سنة 2021، وربما يعود هذا التذبذب إلى الظروف التي مر بها الوضع الاقتصادي في الجزائر من رواج خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى 2014 ثم فترة التقشف التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الممتد من سنة 2014 إلى سنة 2017 بسبب انهيار أسعار البترول والظروف الصحية التي مرت بها الجزائر جراء وباء كورونا الذي حتم على السلطات أنداك التقليل من التعاملات المالية اليدوية والتوجه إلى المعاملات المالية الرقمية لتفادي انتشار الوباء.

2/ فئة الكبار الذين تجاوز سنهم 25 سنة يمتلكون حسابات ادخارية لدى المؤسسات المالية الرسمية:

من خلال النسب الظاهرة في الجدول نلاحظ نسبة امتلاك حسابات ادخارية لدى هاته الفئة عرفت تذبذب، حيث شهدت ارتفاع ملحوظ خلال الفترة الممتد من سنة 2011 إلى سنة 2014 بارتفاعها من 6% سنة 2011 إلى 16% سنة 2014، لتعرف تراجع ولو بنسبة ضئيلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017 لتصل إلى 15% سنة 2017،

لتعود إلى الارتفاع من جديد خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 لتصل إلى 20% سنة 2021، وربما يعود هذا التذبذب لدى هاته الفئة لنفس الأسباب المذكورة سابقا.

ت/ دراسة مقارنة بين الجنسين:

من خلال النسب الظاهرة في الجدول وبالمقارنة بين الجنسين نلاحظ وجود فجوة بين فئة الذكور وفئة الإناث فقد قدرت هذه الفجوة بـ 3% سنة 2011 لصالح فئة الذكور، لتشهد سنة 2014 وجود فجوة قدرت بـ 16% لصالح فئة الذكور وكذلك وجود فجوة سنة 2017 قدرت بـ 6% لصالح فئة الذكور، لتشهد سنة 2021 كذلك وجود فجوة قدرت بـ 4% لصالح فئة الذكور، وربما يعود وجود هذه الفجوات مقارنة بفئة الذكور في الجزائر وكذلك إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الجزائري لدى فئة الاناث وربما إلى ضعف الخدمات المالية في الجزائر لدى المؤسسات المصرفية والمالية مما أدى إلى ضعف الشمول المالي.

ث/ دراسة مقارنة بين فئة الشباب والكبار:

من خلال النسب الظاهرة في الجدول وبدراسة مقارنة بين الفئتين نلاحظ وجود فجوات بين الفئتين، حيث شهدت سنة 2011 فجوة قدرت 5% لصالح فئة الكبار السن الذين تجاوز سنهم 25 سنة وكذلك عرفت سنة 2014 فجوة قدرت بـ 7% لصالح الفئة الذين تجاوز سنهم 25 سنة، لتعرف سنة 2017 فجوة قدرت بـ 12% لصالح الفئة الذين تجاوز سنهم 25 سنة، لتشهد سنة 2021 هي الأخرى فجوة قدرت بـ 14% لصالح الفئة الذين تجاوز سنهم 25 سنة، وربما يعود هذا التفاوت في امتلاك حسابات ادخارية لدى المؤسسات المالية الرسمية لصالح فئة الذين تجاوز سنهم 25% مقارنة بفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة و24 سنة إلى القانون المصرفي الذي يشترط على الشباب الذين لم يتجاوز سنهم 18 سنة عند التقدم إلى فتح حساب موافقة الولي وهذا ما يحد من اقبال هذه الفئة على فتح

حسابات ادخار، أو إلى انتشار البطالة لدى فئة الشباب الأقل من 24 سنة مقارنة بفئة الأفراد الذين تجاوز سنهم 25 سنة.

ج/ دراسة نسب البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخار:

من خلال النسب الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ نسب البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية عرفت تذبذب فنلاحظ أنها شهدت ارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2014 بارتفاعها من 4% سنة 2011 إلى 14% سنة 2014 وقد يعود هذا الارتفاع خلال هذه الفترة إلى ارتفاع المداخيل لدى الأفراد والمؤسسات بسبب كثرة المشاريع وزيادة التوظيف.

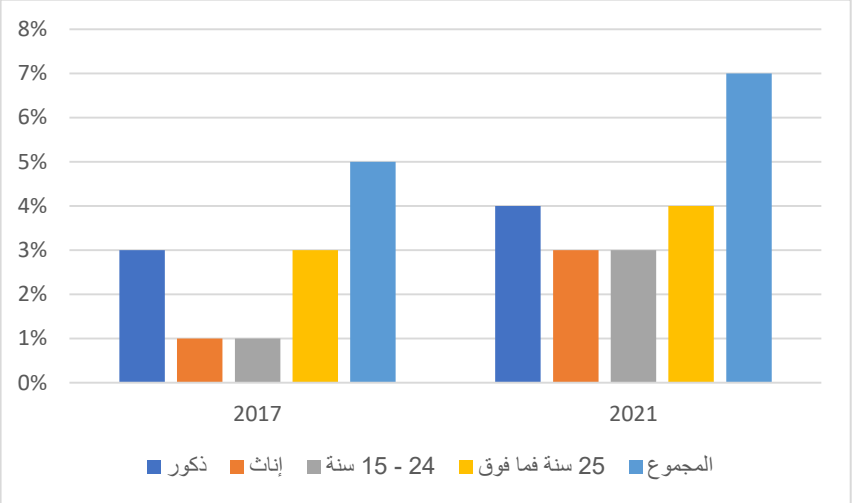
لتعرف هذه النسبة تراجع خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017 بانخفاضها إلى 11% سنة 2017 بسبب انكماش في المدخرات لدى الأفراد والمؤسسات تبعا لسياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة آنذاك نظرا لتدهور أسعار البترول لتعود إلى الارتفاع خلال الفترة الممتدة بين سنة 2017 إلى سنة 2021 نظرا لزيادة المدخرات لدى الأفراد والمؤسسات لعودة الانتعاش الاقتصادي تبعا لعودة أسعار البترول إلى الارتفاع تدريجيا وكذلك الازمة الصحية التي مرت بها الجزائر نظرا لإنتشار وباء كورونا والتطور التكنولوجي الذي شهده البلاد للتوسع في انتشار وسائل الاتصال الحديثة والمتطورة كالهواتف الذكية ولو أن هذه النسب تبقى ضئيلة مقارنة ببعض البلدان الأخرى.

الجدول رقم 09 يبين نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية بالجزائر.

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	إناث	24-15	+25
2017	%5	%3	%1	%1	%3
2021	%7	%4	%3	%3	%4

المصدر: (World Bank, 2011, 2021)

https://blogs.worldbank.org



المصدر: (World Bank, 2011, 2021)

https://blogs.worldbank.org

أ/ دراسة وتحليل نسب البالغين الذين يستخدمون الأنترنت والهاتف النقال للوصول إلى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية:

من خلال تفحص النسب الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة عرفت ارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021، بحيث أنها انتقلت من 5% سنة 2017 إلى 7% سنة 2021 وتبقى هذه النسبة ضعيفة جدا ويعود ارتفاع هذه النسبة خلال تلك الفترة للانتشار الواسع لأجهزة الهاتف النقال وإطلاق المصارف والمؤسسات المالية لبعض

الخدمات المالية عبر الهواتف النقالة وكذلك إلى الأزمة الصحية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة ابداءً من سنة 2019 والمتمثلة في انتشار وباء كورونا الذي حتم على السلطات في البلاد إطلاق مثل هذه الخدمات المالية الرقمية عبر أجهزة الهاتف والأنترنت إلى حسابات في المؤسسات المالية لتفادي عناء التنقل والطوابير أمام المصارف والمؤسسات المالية للقضاء على الوباء أو الحد من انتشاره بالإَضافة إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من المتعاملين لتعظيم الأرباح، أما ضعف نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف والانترنت للوصول إلى حسابات فربما يعود إلى ضعف الخدمات المقدمة وارتفاع أعباء الخدمة وضعف شبكة الانترنت وكذلك تخوف الأفراد والمؤسسات من استخدام الخدمات المالية الرقمية خوفا من عدم تأمين معلوماتهم الشخصية وحساباتهم.

ب/ دراسة وتحليل النسب حسب الجنس:

1/ فئة الذكور: من خلال تفصح النسب الظاهرة في الجدول نلاحظ أن هذه النسبة عرفت ارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 بإرتفاعها من 3% سنة 2017 إلى 4% سنة 2021، غير انه هذه النسبة تبقى ضعيفة ويعود ضعفها إلى نفس الأسباب المذكورة سابقا.

2/ فئة الاناث: من خلال تفحص النسب الظاهرة في الجدول نلاحظ أن هذه النسبة شهدت تزايد خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 بارتفاعها من 1% سنة 2017 إلى 3% سنة 2021 وتبقى هذه النسبة ضعيفة جدا وربما يعود ضعفها لنفس الأسباب المذكورة سابقا.

ت/ دراسة وتحليل النسب حسب السن:

1/ فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة:

من خلال تفحص النسب نلاحظ أن هذه النسب عرفت تزايد خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 بإرتفاعها من 1% سنة 2017 إلى 3% سنة 2021، وتبقى ضعيفة ويعود ضعفها إلى انتشار ظاهرة البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة أو عدم انتشار استخدام هذه الوسائل.

2/ فئة الذين تجاوز سنهم 25 سنة: من خلال تفحص النسب الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ أنها عرفت تزايد خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 بإرتفاعها من 3% سنة 2017 إلى 4% سنة 2021 وتبقى هذه النسبة ضعيفة.

ث/ دراسة مقارنة النسب بين الجنسين:

من خلال مقارنة النسبة بين فئة الذكور والإناث نلاحظ وجود فجوة قدرت بـ 2% سنة 2017 لصالح فئة الذكور وفجوة قدرت بـ 1% سنة 2021 لصالح فئة الذكور.

وهذا ما يدل على أن فئة الذكور أكثر استخداما للأنترنت والهاتف النقال للوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية مقارنة بفئة الاناث، وربما يعود هذا الفارق إلى تخوف العنصر النسوي أكثر من العنصر الرجالي لإستخدام هذه الوسائل.

ج/ دراسة مقارنة النسب حسب السن:

من خلال النسب نلاحظ وجود فجوة قدرت بـ 2% سنة 2017 وفجوة قدرت بـ 1% سنة 2021 لصالح فئة الأفراد الذين تجاوز سنهم 25 سنة مقارنة بفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة ولو أن هذه النسب تبقى ضعيفة، ويعود هذا الفارق بين الفئتين إلى عامل السن لأن القانون المصرفي يشترط على فئة الشباب الذين لا يتجاوز سنهم

18 سنة موافقة الولي عند ولوجهم إلى المنصات الرقمية عبر الأنترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية، كما يرجع ضعف هذه النسب إلى ضعف البنية التحتية للإتصالات وعدم مواكبة المنظومة المصرفية الجزائرية للتطورات المتساوية والحديثة التي تطرأ على وسائل الدفع الالكتروني.

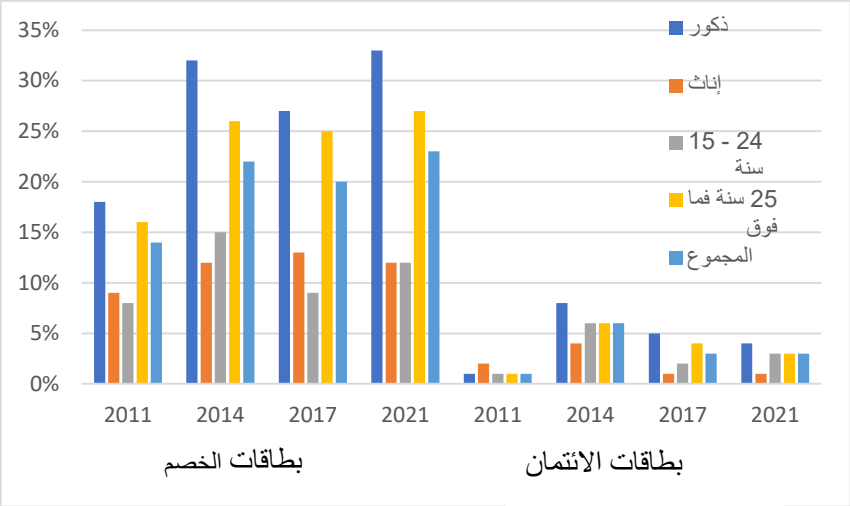
الجدول رقم 10: يبين نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم وبطاقات ائتمان إلى اجمالي السكان البالغين بالجزائر:

المؤشرات / السنوات		المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
			ذكور	إناث	24-15	+25
بطاقات الخصم	2011	%14	%18	%9	%8	%16
	2014	%22	%32	%12	%15	%26
	2017	%20	%27	%13	%9	%25
	2021	%23	%33	%12	%12	%27
بطاقات الائتمان	2011	%1	%1	%2	%1	%1
	2014	%6	%8	%4	%6	%6
	2017	%3	%5	%1	%2	%4
	2021	%3	%4	%1	%3	%3

المصدر: World Bank, 2011, 2021

https://blogs.worldbank.org

الشكل رقم 11: يبين نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم وبطاقات ائتمان إلى اجمالي السكان البالغين بالجزائر:



المصدر: World Bank, 2011, 2021

https://blogs.worldbank.org

أ/ دراسة وتحليل النسب:

1/ بطاقات الخصم: من خلال النسب الظاهرة في الجدول نلاحظ هناك تذبذب في نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم حيث عرفت هذه النسبة تزايد خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2014 بارتفاعها من 14% سنة 2011 إلى 22% سنة 2014 لتعرف انخفاض خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017 لتصل إلى 20% سنة 2017 لتعود إلى الارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 لتصل إلى 23% سنة 2021 وتبقى هذه النسب ضعيفة مقارنة بدول أخرى.

2/ بطاقات الائتمان: بعد دراسة النسب الظاهرة في الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في نسب امتلاك هذا النوع من البطاقات بحيث شهدت ارتفاع خلال الفترة الممتدة بين سنة 2011 وسنة 2014 بارتفاعها من 1% سنة 2011 إلى 6% سنة 2014 لتعود إلى الانخفاض خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017 بانخفاضها إلى 3% سنة

2017، وتبقى ثابتة خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 عند 3% وهي نسب ضعيفة جدا.

ب/ دراسة مقارنة بين الجنسين:

عند مقارنة ودراسة النسب بين فئة الذكور وفئة الاناث نلاحظ وجود فجوات.

1/ بطاقات الخصم: نجد في هذا النوع ن البطاقات وجود فجورة قدرت بـ 9% سنة 2011، وفجوة قدرت بـ 20% سنة 2014 كما شهدت سنة 2017 فجوة قدرت بـ 14%، وسنة 2021 فجوة درت بـ 21% لصالح الذكور خلال كل السنوات.

وقد يفسر وجود هذه الفجوات بين فئة الذكور وفئة الاناث إلى ضعف استخدام فئة الاناث لمثل هذه البطاقات وعدم قدرة النظام المالي والمصرفي على استقطاب فئة الاناث للاندماج في مثل هذه الخدمات، والتركيز على فئة الذكور أكثر من فئة الاناث وهذا ما يسمى بالإقصاء المالي لفئة الاناث وبالتالي ضعف الشمول المالي في الجزائر.

2/ بطاقات الائتمان: من خلال دراسة ومقارنة النسب بين فئة الذكور وفئة الاناث نلاحظ انه توجد فجوات فقد شهدت سنة 2011 فجوة قدرت بـ 1% لصالح فئة الاناث في حين أن سنة 2014 فسجلت بها فجوة قدرت بـ 4% كما سجلت سنة 2017 فجوة قدرت بـ 4% وشهدت سنة 2021 فجوة قدرت بـ 3% كلهم لصالح فئة الذكور، وقد يفسر ذلك بإهتمام فئة الإناث بإمتلاك هذه البطاقات أكثر من فئة الذكور سنة 2011 ليتراجع هذا الاهتمام ابتداءً من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017 وتصبح فئة الذكور الأكثر اهتماما بإمتلاك هاته البطاقات ولو أن هذه النسب هي ضئيلة جدا.

ويرجع تدني نسبة استخدام لبطاقات الخصم والائتمان في الجزائر إلى واقع النشاط التجاري، حيث انه لا تزال التجارة الالكترونية في الجزائر تعرف نوعا من الركود.

وهذا راجع إلى نقص وغياب التنظيم القانوني الذي يضبط هذه المعاملات، فغياب هذه القوانين أثر بشكل سلبي على استعمال بطاقات الخصم والائتمان.

الجدول رقم 11: يبين النشاط على جهاز الصراف الآلي في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2022

البيانات / السنة	عدد محطات الدفع الالكتروني	عدد معاملات الدفع	المبلغ الإجمالي (دج)
2016	5.049	65.501	444.508.902.40 دج
2017	11.985	122.694	861.775.368.90 دج
2018	15.397	190.898	1.335.334.130,76 دج
2019	23.762	274.624	1.916.994.721,11 دج
2020	33.945	711.777	4.733.820.043,01 دج
2021	37.561	2.150.529	15.113.249.499,92 دج
2022	46.263	2.712.848	19.343.056.538,17 دج

المصدر: احصائيات نشاط السحب على جهاز الصراف الآلي بتاريخ 2024/05/24 على الساعة 21:50 عبر الموقع التالي https://giemonetique.dz/ar/activité-Rotraut/surotm

التعليق والتحليل : من خلال ملاحظة النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ أن محطات الدفع الالكتروني في الجزائر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى وبنسب متسارعة في الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2022 وشهدت قفزة نوعية ابتداءص من سنة 2019 إلى سنة 2022 بانتقالها من 23.762 محطة دفع الكتروني سنة 2019 إلى 33.945 محطة دفع الكتروني في سنة 2020 أي ما مقداره 10.183 محطة فع وبمبلغ اجمالي يقدر بـ 2.816.825.322 دج، يستمر في الارتفاع خلال سنة 2021 وسنة 2022 وبوتيرة متسارعة ويعود ذلك إلى الأزمة الصحية التي عاشتها الجزائر أنذاك والتي أثرت على سلوك المواطنين وتوجههم نحو المعاملات المالية الرقمية عبر أجهزة الصراف الآلي تبعا للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطات أنذاك كالتباعد الاجتماعي لتفادي انتشار الوباء.

تقارير البنك العالمي لمؤشر الشمول المالي لسنة 2021 يمكّن للخدمات المالية مثل المدفوعات وحسابا ت الادخار والائتمان أن تساعد في دفع عجلة التنمية من خلال مساعدة

الناس على الخلاص من براثن الفقر من خلال تسهيل الاستثمار في صحتهم وتعليمهم وأنشطتهم التجارية، ونظرة لمرور العالم بأزة صحية عالمية تمثلت في وباء كورونا التي أدت إلى تحسن في مؤشرات الشمول المالي:

الفرع الثاني: معوقات الشمول المالي في الجزائر.

تماشيا والتطورات العالمية في مجال الخدمات المالية الرقمية باشر النظام المالي والمصرفي في الجزائر عدة إصلاحات لتعزيز الشمول المالي غير أنه اصطدم بعدة صعوبات نذكر منها:

1- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل.[1]

2- الثقافة المالية تلعب دورا جد فعال في تغيير الذهنيات، حيث نجد أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة يركزون بشكل كبير على نقص التمويل لديهم بينما الأشخاص المتعلمون يركزون على أمور تقنية مثل التكلفة وعامل الثقة.[2]

3- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصفر في الدول العربية وبالتالي يصعب وضع اطار رقابي في علم تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية اشراكية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية.[3]

4- تواجه الصيرفة الإسلامية عقبات حالة دون انتشارها لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالم الصيرفة الإسلامية في الدولة، ويبقى المشكل في عدم

[1] فضيل البشير ضيف واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر "مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية" مجلد 6 العدد 1 ص 482 -2020.

[2] حنين محمد بدر عجوز ،مرجع سبق ذكره،ص17.

[3] فريق العمل لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ،متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ،صندوق النقد العربي ،2015

امتلاك البنك المركزي لهيئة مؤهلة لإعطاء رأي شرعي في المنتجات البنكية التي ستقدمها البنوك التقليدية عبر وحداتها الإسلامية وهو ما وقع مع البنوك الإسلامية المعتمدة التي لم يفصل البنك المركزي في تطابق تعاملاتها مع الشريعة الإسلامية كبنك البركة.

5- انعدام المنافسة بين المؤسسات المالية نتيجة هيمة القطاع المصرفي العمومي، حيث يقوم بتقديم خدمات ومنتجات ضعيفة ومتشابهة بتكلفة عالية عكس البنوك الخاصة التي تقدم خدمات متطورة ومتنوعة بتكاليف منخفضة نتيجة المنافسة.

المبحث الثالث: افاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء محاكاة بعض التجارب العالمية

لم تبقى الحكومة الجزائرية مكتوفة الأيدي أمام الصعوبات المذكورة سابقا وراحت تبذل قصارى جهدها للتصدي لهذه الصعوبات والبحث عن الآليات المناسبة لتعزيز الشمول المالي وبادر النظام المالي والمصرفي الجزائري إلى اصلاح ما يلي[1]:

البيئة التشريعية: وضع إطار تشريعي مناسب لدعم منهج الشمول المالي من خلال تطوير وتعديل التعليمات والقرارات التي تدعم الأولويات على النحو المحدد.

تنفيذ الشبكة: تعزيز الموقع الجغرافي من خلال توسيع شبكة وكالات مقدمى الخدمات

المالية ودعم إنشاء وكالات أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، كما أنه يشجع على إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك ونقاط البيع والتأمين والأوراق المالية وغيرها، وفقا لتشريعات الدولة.

- **تطوير أنظمة الدفع والتسوية:** تطوير أنظمة الدفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ المعاملات المالية وتسويتها بين مقدمي الخدمة خلال المواعيد النهائية المناسبة لضمان

[1] يلولي طارق قراري صبرينة ، واقع و تحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت – المجلد 04 – العدد 01 / جانفي 2023 ص 711 .

استمرار تقديم الخدمات المالية. **الاستفادة من التقدم التكنولوجي:** العمل على تطوير وتحسين التواصل وتبادل المعلومات من خلال توسيع عرض الخدمات المالية الرقمية بأقل تكلفة وزيادة الكفاءة.

- **توفير قاعدة بيانات كاملة:** العمل على تفعيل دور مكاتب المعلومات الائتمانية، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تسجل التاريخ الائتماني للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم كذلك المنقولة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن الموردين والعملاء لديهم حق الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها لضمان الشفافية وحماية حقوق الجميع.

- **توفير حماية مالية أفضل للزبون من خلال[1]:** توفير الحماية لحسابات وأموال المتعاملين

- التأكد من أن العميل يستفيد من المعاملة العادلة والشفافة المنتجات والخدمات المالية، بسهولة وبتكلفة معقولة وجودة.
- تقديم المعلومات الضرورية والدقيقة في جميع مراحل العلاقة للعميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح عن طريقة شفافة للبيانات للعملاء من خلال التأكد من إبلاغهم بها الفوائد والمخاطر المرتبطة بالمنتج أثناء تطوير آلية لإبقاء العملاء على اطلاع دائم بجميع التحديثات والتغييرات في المنتجات والخدمات.
- القدرة على تقديم المشورة بناءً على احتياجات العملاء وتعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.
- حماية البيانات المالية للعملاء وتطوير الآليات مناسبة لرصد حقوقهم والدفاع عنها . وضع آليات للتعامل مع شكاوى العملاء في فترة زمنية معقولة والتأكد من أنهم مستقلون وغير متحيزين.

[1] يلولي طارق ، قراري صبرينة مرجع سبق ذكره ص 711 .

الاستفادة من تجارب الدول العالمية والعربية كدولة الامارات العربية في تعزيز الشمول والمتمثلة في:

1 – الانتشار الواسع للوكالات المصرفية والمراكز البريدية وتزويدها بالصرافات الالية .

2 – جلب التطبيقات التكنولوجية الحديثة واستخدامها لدى شريحة واسعة من المتعاملين باقل تكلفة ممكنة

3 – توفير شبكة الانترنت لتسهيل المعاملات المالية وتقديم احسن الخدمات .

4 – توعية فئات المجتمع بفوائد الخدمات المالية الرقمية .

5 – التوجه نحو رقمنة كل القطاعات وذلك تماشيا والتطورات المالية العالمية .

6 – تحيين وتحديث القوانين والتشريعات لدى السلطات النقدية والهيئات المالية .

المطلب الأول :التكنولوجيا المالية ودورها في الخدمات المالية الرقمية بالجزائر

فرض التطور الضخم والسريع الحاصل في الصناعات البنكية العالمية، على الجزائر مواكبته، من خلال توجيه جهودها لتفعيل هذا القطاع السيادي، بما يخدم مصالحها ويتماشى مع التحول العالمي، حيث تعكف الدولة خلال السنوات الأخيرة على تبني التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بـ "FINTCH"في تسيير النظام المصرفي، وتعمل البنوك الوطنية من خلال استراتيجيتها المسطرة إلى اعتماد هذه التكنولوجيا في تعاملاتها مع المستخدمين "أفرادا أو شركات" وعلى مختلف المستويات، سياسة تُحاول السلطات العليا للبلاد، تجسيدها واقعيا، ولعل أبرز البوادر، التي تؤكد السير في هذا الاتجاه هو توج الحكومة نحو إطلاق عملة وطنية رقمية "الدينار الرقمي"، مما قد يمكن النظام المصرفي في بلادنا من التطور والتحرر من تسيير كلاسيكي وتقليدي منذ عقود، ويسُد باب المخاوف من القرصنة وبالتالي بلوغ الشمول المالي.

إن ما يلاحظه المُتابع والمُطلع على واقع القطاع المصرفي في الجزائر يتضح له، من خلال الخطاب الإعلامي والفعاليات التي تنظمها الجهات المعنية، أن البنوك الجزائرية تسعى إلى اعتماد التقنيات المالية المبتكرة أو ما يعرف بـ "FINTCH"في أنظمة الدفع، الإقراض وحتى الاستثمار، ولكن في الواقع، نجد أن باقة الخدمات والمنتجات المالية التي تُقدم عبر أوعيتها المالية في مراحلها الأولى لا تزال محدودة.

وما يؤكد هذا الطرح هو استقراء الأرقام والإحصائيات، التي تكشف عنها الجهات الوصية، والتي تكشف في قالبها المقدم للجمهور على أنها تأخذ منحى إيجابيا، إذ يشهد حجم التعاملات المالية عبر الانترنت في البلاد . حسب المصادر الرسمية. منحنى إيجابيا، بداية من سنة 2016 . تاريخ الانطلاقة الفعلية لـ "الهوية الرقمية" بالبلاد . إلى غاية 2020، حيث بلغت قيمة هذه التعاملات خلال نفس السنة (2020) ما قيمته 5.4 مليار دج لحوالي 4.6 مليون معاملة، بينما قفزت قيمة هذه المعاملات إلى 11.2 مليار دج خلال 2021.

أرقام ومعطيات كشف عنها التقرير السنوي لتجمع النقد الآلي لسنة 2021، حيث ارتفعت نسبة البطاقات البنكية المتداولة بـ 20 في المائة مع نهاية سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، ليصل عددها إلى 11,6 مليون بطاقة.

وتؤكد الأرقام التي قدمها وزير المالية خلال يوم إعلامي حول "الشمول المالي والتغيرات المناخية" في ماي الماضي، تواصل تعزيز المنظومة البنكية الوطنية بأزيد من 14 مليون بطاقة على مستوى البنوك وبريد الجزائر، فيما ارتفعت عمليات الدفع عبر أجهزة الدفع الإلكتروني من 65 ألف عملية دفع سنة 2016 إلى أكثر من مليوني عملية سنة 2022.

أما عن عمليات الدفع عبر الأنترنت، فانتقلت من 7300 عملية سنة 2016 إلى 7.5 ملايين عملية دفع مع وجود أكثر من 340 تاجراً عبر الإنترنت منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البنكي.

وتكشف الأرقام التي تقدمها الجهات المعنية والعليا بالبلاد، عن هذا المنحى الايجابي والعمل على توسيع ثقافة الدفع الإلكتروني، إلا أن مقارنتها بالدول الرائدة في هذا المجال، تدعو كل مهتم بالرقميات والتكنولوجيا المالية، إلى طرح السؤال التالي: هل يمكن أن يُقاس التّوجه إلى تبني التكنولوجيا المالية في النظام المصرفي بارتفاع عدد البطاقات البنكية والموزعات الالكترونية؟

وحسب الخبير الإقتصادي حمزة بوغادي " :لا يمكن القول، إن المنظومة البنكية في الجزائر تبنت التكنولوجيا المالية في تعاملاتها"

هذا السؤال، أجابنا عنه الخبير الاقتصادي ومدير مؤسسة الدراسات الاقتصادية وتطوير المؤسسات، حمزة بوغادي، بالنفي، حيث استبعد قياس إرساء وتفعيل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية لأي بلد بارتفاع عدد البطاقات البنكية للمستخدمين أو توسع شبكة الموزعات الالكترونية عبر إقليمها الجغرافي.

وأكد الخبير الاقتصادي أن هذه العملية، تسمى بـ "دعائم الدفع "، وهي مرحلة تجاوزها الزمن، لأن التكنولوجيا المالية مرحلة جد متقدمة في التعاملات المالية للنظام البنكي، أين تُستخدم التكنولوجيات الحديثة في الأنظمة المالية في عمليات جد متطورة ومعقدة كـ " بيع وشراء الأسهم، البورصة، التبادلات المالية، والتحويل المالي، وكذا التعامل بالعملات الرقمية."

فالعالم . يضيف ذات المتحدث . أصبح يتعامل بما يعرف E-payement و-mobile payementما يعني أن وسائل الدفع التي تستعمل في المنظومة المصرفية الوطنية أو ما يعرف بالصرف الآلي (ATM) في طريق الانقراض وحَل محلها استعمال التكنولوجيا المالية.

على صعيد ذي صلة أن التكنولوجيا المالية في عصرنا الحالي، تُقدم حلولا لتطوير السوق المالية في العالم، على غرار التمويل التشاركي، فطريقة التمويل الكلاسيكية في المنظومة البنكية تغيرت تغيرا جذريا، وخاصة مع ظهور المؤسسات الناشئة، حيث فرضت هذه الأخيرة

استعمال آليات جديدة وتقنيات جد متطورة في التعامل مع تحرك رؤوس الأموال كالمشاركة في المناقصات وكسب مشاريع والاستثمارات عبر منصات رقمية.

إن المنظومة البنكية في الجزائر، لا يمكن أن نقول أنها تبنت التكنولوجيا المالية في تعاملاتها، لأن هذا الأمر متعلق بإجراءات جد معقدة ومتطورة، يتطلب إعداد إستراتجية شاملة ومهيكلة تُعنى بجل التفاصيل، خاصة ما تعلق بتحيين منظومة التشريعات التي تؤطر القطاع وتشريعات البنك المركزي وذلك بالسماح للكثير من المنتجات المالية بالتحرر، وعلى سبيل المثال، فإن الصعوبة التي يواجهها المستثمرون الأجانب تتمثل في تحويل الأموال من وإلى الخارج.

"**FINTCH**"تسمح بتحويل الأموال بالابتعاد الكلي عن الاتصال المادي بالعمل في سياق مغاير، يرى مراقبون وأهل اختصاص أن المدفوعات الرقمية ضمن استراتجيات تتبنى "FINTCH"تسمح بتحويل الأموال أو دفع الفواتير أو دفع ثمن السلع والخدمات عن بعد بالابتعاد كل البعد عن الشكل الكلاسيكي لهذه المعاملات بالاتصال المادي المباشر في المعاملات التجارية والمالية، مما يبقي الشركات المحلية مفتوحة ومطلعة بـ"آنية" بكل تفاصيل تعاملاتها المالية.

لكن هذه التحول يراه المختصون في مجال الرقميات، ما يزال في مرحلته الأولى، كون أن هكذا تحول يتطلب أن ترافقه استثمارات ضخمة تضمن تسيير هذا القطاع الحساس، لأن أي خطأ أو اختراق يقابله تهديد لأمن وسيادة الدولة، ما يؤكد أهمية التأسيس لبنية تحتية تستجيب لمتطلبات وحجم هذا التحول وتهيئة لكفاءات وطنية، وكذا خلق برمجيات جزائرية محمية لضمان سرية المعلومات المتداولة.

ويرى الخبير في التكنولوجيا الحديثة عبد الرحمان هادف انه لا خَيار أمام الجزائر إلا التأسيس لمرحلة جديدة تتبنى فيها التوجه الجديد للصناعات البنكية.

هذا التَوّجه أكد عليه الخبير في التكنولوجيات الحديثة، عبد الرحمان هادف، قائلا: "أعتقد أن النشاطات المتعلقة بالتكنولوجيات المالية في الجزائر في بدايتها وتحتاج إلى تطوير ومرافقة، خاصة فيما تعلق بالقدرات التكنولوجية، البنية التحتية والكفاءات البشرية، فهذه العناصر الثلاثة هي الركائز الأساسية للتأسيس لمنظومة بنكية منافسة وتقف الند بالند لتطور النظام المصرفي العالمي."

وأوضح الخبير الاقتصادي في تصريح لجريدة "صوت الأحرار" أن نشاطات التكنولوجيا المالية اليوم، أًصبحت من بين أهم وأقوى النشاطات في المنظومة المالية والبنكية في العالم وأخذت نصيبا كبيرا في النشاطات الاقتصادية والتجارية، وبالتالي أًصبح من الضروري تأطير هذه النشاطات خاصة مع مراجعة قانون النقد والقرض . يضيف الخبير . الذي جاء بالكثير من الإضافات في المجال الرقمي، خاصة في مجال تشجيع البنوك الرقمية وتشجيع المؤسسات الناشطة في مجالات خدمات الدفع والمالية، الأمر الذي سيكون له الأثر الايجابي للتكنولوجيات المالية وكذا المنظومة المصرفية."

في السياق، قال الخبير عبد الرحمان هادف، إن الجزائر لا خَيار أمامها غير المرور إلى مرحلة جديدة وتبني التوجه الجديد في الصناعة البنكية، خاصة من الجانب الاقتصادي التنموي وفي نفس الوقت من الجانب الاجتماعي، لأنها من بين الأدوات التي ستمكن من الرفع من قدراتنا في الشمول البنكي والمالي.

المطلب الثاني : دور بنك الجزائر في دعم التحول إلى الشمول المالي في الجزائر

لبنك الجزائر دور مهم في دعم الشمول المالي يتمثل في ما يلي :

- **دور المشغل:** حيث يمتلك ويدير البنك المركزي المرافق التي تقدم خدمات الدفع وخدمات مقاصة وتسوية المدفوعات، وهذا عادة ما ينطوي على الاحتفاظ بحسابات المشاركين وتقديم الخدمات المتصلة بالتسوية .

• **دور المشرف**(Oversight:) :حيث يقوم البنك المركزي بإدخال التغييرات والتحسينات بغية ضمان الأمان والفعالية لنظم الدفع والتسوية، وهذا عادة ما ينطوي على رصد دقيق وتقييم للنظم القائمة والمخطط لها على أساس معايير محددة للرقابة .

• **دور المحفز:** حيث يلعب البنك المركزي دورا هاما في مبادرات القطاع الخاص كشريك فيها أو كميسر لها، وذلك من أجل إنشاء نظم الدفع ومقاصة وتسوية المدفوعات ولوضع معايير السوق والممارسات التي تسهل الكفاءة بشكل عام لترتيبات المقاصة وتسوية المدفوعات .

• **دور المستخدم:** حيث يجوز للبنك المركزي أيضا أن يكون أحد المشاركين في النظم التي تملكها وتديرها أطراف خارجية. وعلى سبيل المثال، غالبا ما يستخدم البنك المركزي نظم تسوية الأوراق المالية لتقديم ضمانات في عمليات الائتمان وعمليات السوق الخاصة به، فضلا عن تقديم وتلقي المدفوعات المرتبطة به أو نيابة عن عملائه (مثل الحكومة والإدارات العامة أو البنوك المركزية الأجنبية).

•للبنك المركزي الجزائري دور جد مهم في اصلاح القوانين والتشريعات لتحفيز المصارف والمؤسسات المالية لدعم الشمول المالي .

•حث البنوك والمؤسسات المالية وتشجيعها على استقطاب اكبر عدد ممكن من المتعاملين للاندماج في الخدمات المالية الرقمية وذلك بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة .

المطلب الثالث : أهمية تبني استراتيجية وطنية متكاملة داعمة للشمول المالي بالجزائر

تكمن أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع[1]، كما أنها تعمل على توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وجود قيادة قوية وفاعلة ذات صلاحيات موسعة تعمل على تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، وتعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى أي دولة .

وتبرز الأهمية في وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط ومحاور أهمها:

1. تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة.
2. تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي.
3. تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق
4. تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات.
5. ضمان التنسيق الفاعل بين الأطراف ذوي العلاقة وتوزيع الأدوار والمهام بينهم
6. ضمان التزام الأطراف الرسمية (الحكومية) بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم ومتابعتهم.
7. . تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عملية انجاز بناء الاستراتيجية.

[1] خلالفة محمد بدر بوبلوطة بلال واقع الشمول المالي في الجزائر و استراتيجية تعزيزه مجلة نماء للاقتصاد و التجارة – المجلد 07 ، العدد 01 ، جوان 2023 / 13 – 32 ص 29 .

8. تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجية .ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

9 – وضوح الرؤيا والأهداف عناصر أساسية لنجاح عملية البناء .

10 – وفرة الموارد المادية والبشرية والأليات القادرة على ضمان إستمرارية ونجاح عملية البناء.

11 – وجود خبراء ومختصين في مجال بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي وتطبيقها لمساعدة البنوك المركزية والهيئات الرقابية في تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية.

12 – اكتساب الخبرات مع الدول التي نجحت في بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

13 – اعتماد المعايير والممارسات الدولية الفضلى كأسا منهجي لعملية البناء .

14 – إمكانية إنجاز وتحقيق الشمول المالي على مراحل عدة وخلال فترات زمنية متعددة.

15 – توفير أليات لقياس الإنجاز والإنحراف عن خطة بناء الإستراتيجية لتعديل وتصويب الإنحراف.

16 – توفر قيادة عادلة وداعمة لإنجاز عملية بناء الإستراتيجية وفقا لخطة العمل الأولية.

17 – نشر الثقافة المالية في أوساط الشباب والنساء، حيث أكدت أكثر من دراسة وجود علاقة طردية بين الثقافة المالية والشمول المالي، بحيث يجب العمل على تعزيز الثقافة المالية كخطوة أولية نحو الشمول المالي من خلال إطلاق مبادرات تستهدف البالغين والمرأة خصوصا .

18 – الاستثمار في الانتشار الكبير للهواتف المحمولة حاليا في الجزائر من أجل تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والاهتمام أكثر بتطوير نظم الدفع الالكترونية من أجل العمل على تحويل المعاملات المالية النقدية إلى معاملات مصرفية رقمية من خلال الهاتف المحمول .

19 – ضرورة تعزيز البنية التحتية المالية، حيث تعد أحد المتطلبات الرئيسية للشمول المالي، وتشمل هذه البيئة القواعد التشريعية، انتشار فروع البنوك والمؤسسات المالية وتطوير أنظمة الدفع والتحول نحو المعاملات المالية الرقمية، ودعم انتشار الهواتف المحمولة وشبكة الأنترنت .

20 – بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في الجزائر أصبح ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضى، حيث بإمكان الجزائر بناء استراتيجية وطنية ترتكز على مؤسسة بريد الجزائر التي تعرف انتشارا كبيرا لفروعها (3824 مكتب) مقارنة بفروع البنوك التجارية (1501)، خاصة وأن جل البالغين يتعاملون مع بريد الجزائر في حين القلة القليلة تتعامل مع البنوك.

21 – العمل على تعزيز انتشار البنوك الإسلامية والتي قد تكون حلا فعالا للمستبعدين من النظام المالي لأسباب دينية.

الخلاصة:

تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر والصعوبات التي اعترضته والجهود المبذولة وآليات تعزيزه، فقمنا بتعريف الشمول المالي في الجزائر وأهم الركائز والأبعاد التي يصبو اليها كما ذكرنا أهمية وأهداف الشمول المالي في الجزائر والتي لم تكن تختلف عن الأهداف المسطرة من طرف جميع دول العالم والمتمثلة في القضاء على الفقر واستقطاب الفئات المسبتعدة ماليا ودعم التنمية الاقتصادية واستعرضنا أهم الصعوبات التي اعترضته وكذلك آليات تعزيز الشمول المالي.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد دراسة موضوع البحث و الذي تناولنا فيه أفاق التحول الى الخدمات المالية الرقمية و أثرها على الشمول المالي في الجزائر للفترة (2001-2022)،تبين لنا أن التحول الى الخدمات المالية الرقمية باستخدام تقنيات التكنولوجية الحديثة لتعزيز و انتشار الشمول المالي لدى المؤسسات المصرفية و المالية في الجزائر ضرورة حتمية لا بد منها لمواكبة التطورات العالمية ، و تلبية متطلبات و حاجيات المتعاملين تماشيا و الظروف الراهنة ،و تحقيق ذلك يتطلب توفير العامل المادي و البشري المؤهل لذلك لدى المؤسسات المالية و المصرفية ،و كذلك توجه المتعاملين من المؤسسات و مختلف شرائح المجتمع لمسايرة هذا التطور

اختيار الفرضيات:

لمعالجة دراسة موضوع البحث المذكور أعلاه كنا قد افترضنا عدة فرضيات منها:

التحول الى الخدمات المالية الرقمية ضرورة حتمية لا بد منها، وهذا ما تم اثباته اثناء الدراسة

إن التكنولوجيا الرقمية تساهم في التحول السلس الى الخدمات المالية الرقمية وهذا ما تم الوصول اليه أثناء دراستنا لموضوع البحث، و اثبات الفرضية الثانية.

للخدمات المالية الرقمية أثر مباشر على الشمول المال و استخدام التكنولوجيا المالية تكون المؤسسات المصرفية و المالية قد حصلت على أكبر قدر ممكن من المشمولين ماليا، و هذا ما تم التوصل اليه أثناء الدراسة و بالتالي اثبات الفرضية الثالثة.

ان نمو وتطور التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف وهو ما انعكس سلبا على التحول الى الخدمات المالية الرقمية ومعدلات الشمول المالي بالجزائر للفترة الممتدة (2011-2022)، وهذا ما تم الوصول اليه أثناء الدراسة بعد تحليل النسب والمؤشرات العالمية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ب/ النتائج المتوصل اليها:

بعد دراستنا لموضوع البحث توصلنا الى عدة نتائج نوجزها فيما يلي :

أن التكنولوجيا أمر ضروري للتحول الى الخدمات المالية الرقمية.

استخدام الخدمات المالية الرقمية ضرورة حتمية لانتشار الشمول المالي.

نسبة الشمول المالي في الجزائر، عرفت تحسن وانتشار أثناء وبعد فترة جائحة كورونا غير أن نسبة الشمول المالي في الجزائر تبقى ضعيفة ولا ترقى الى مستويات المؤشرات العالمية وكذا بعض البلدان العربية.

ت/ التوصيات والاقتراحات:

من خلال دراسة بحثنا هذا ولتعزيز الشمول المالي ورفع نسب مؤشراته نقترح ونوصي بما يلي:

على النظام المالي والمصرفي في الجزائر أن يقوم بتحيين القوانين والتشريعات، تبعا لتغيرات النظام المالي العالمي وحماية الاقتصاد الوطني وملائمة البيئة الوطنية.

استثمار أكبر قدر ممكن من الأموال في نشر المصارف والمؤسسات المالية كذا تزويدها بالصرفات الالية.

توفير شبكة الأنترنيت بالحجم المطلوب لتسهيل و تسريع المعاملات المالية الرقمية.

نشر أهم التطبيقات التكنولوجيا في المعاملات المالية عبر الهواتف المحمولة.

توعية المتعاملين بأهمية وفوائد الخدمات المالية الرقمية.

ث/ أفاق الدراسة:

لمواصلة البحث في هذا نقترح دراسة الموضوعين التاليين:

افاق تطوير شبكة الانترنيت وأثرها على الشمول المالي في الجزائر.

توعية الافراد والمؤسسات بأهمية الخدمات المالية الرقمية وفوائدها وأثر ذلك على الشمول المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب :

1- سعيدة حرفوش التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي مجلة افاق علمية المجلد رقم 11 العدد 03 لسنة 2019.

2- إكرام مالوسي وسنه مسعي الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الإقتصادية – دراسة حالة الجزائر

3- سليمان الجيوسي، محمد الطائي " تسويق الخدمات المالية ،بدون طبعة الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر 2010.

4- أيمن بوزانة ،وفاء حمدوش، شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي.

المجلات

5- لزهاري زواويد وحجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع والافاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد رقم 07 العدد 03 لسنة 2018.

6- سيد أعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان "التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي"، مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 08، العدد 01، جامعة أحمد دراية – أدرار –الجزائر، مارس 2020.

7- م . د ابتسام علي حسين و ا . م . د شذي عبدالحسين جبر و م . م . وفاء ايوب كسارة دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الاسلامي، مجلة الادارة والاقتصاد العدد 124 سنة 2020.

8- حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة الشلف الجزائر، 2020.

9- مفتاح غزال مراد بركات الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية مجلة أبحاث الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر،

10- أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) باستعمال نموذج (ARDL)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04 جويلية، 2020.

11- بلاغ سامية، أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2016-2020)، (مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 03، يدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي على كافي تندوف، الجزائر، 2022.

12- رفيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في العالم العربي.. واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020.

13- أسامة فارح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، (مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد04، العدد 02، المركز الجامعي سي الحواس ببريكة الجزائر، 2021.

14- فلاق صليحة وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي (مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04 جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2019).

15- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية) تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02، 2018 جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

16- كركار مليكة، الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، (مجلة) الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، جامعة على لونيسي البليدة، الجزائر، 2019.

17- بوطرفة رشيد، صغير عماد، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية أفاق تطويره، مجلة دراسات مقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر،2020.

18- بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الأردنية، (مجلة معارف، المجلد 16، العدد 02، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2019) .

19- كروش نور الدين وآخرون واقع الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة، جامعة تيسمسيلت (الجزائر) المجلد 05، العدد 01 سنة 2022/01/09.

20- أشرف إبراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ،02 العدد ،02، مصر.

21- فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01،الجلفة، الجزائر، 2020.

22- د. مصطفى رديف وفيصل غفار ،و د. محمد سمير بن عياد " التحول الرقمي كألية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر" ،مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية ،المجلد 1 ،العدد 5 – 2021 .

23- نجلاء أحمد يس ،"متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية " ،مجلة المكتبات والمعلومات ،العدد 13 ،دار النخلة للنشر، طرابلس 2015.

24- محمد أمين الباهي ،ملكية سليماني، مساهمة شركات وابتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية في دعم الشمول المالي بالجزائر ،مجلة التكامل الإقتصادي ،المجلد 11 ،العدد 2 ،الجزء 02 .

25- فضيل البشير ضيف واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر "مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية" مجلد 6 العدد 1.

26- كيلاني إسماعيل عبد الله، نمى صافي عبد دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد 19، عملة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 01 العدد 05 منار الشرق للدراسات والنشر، الأردن، 2021.

27- عبير القصبي ،"التحول الرقمي للمنظمات غير البربحية " ،فرص وتحديات، مقال إلكتروني منشور في تاريخ 2018/10.

28- يلولي طارق قراري صبرينة ، واقع و تحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت – المجلد 04 – العدد 01 / جانفي 2023.

29- خلالفة محمد بدر بوبلوطة بلال واقع الشمول المالي في الجزائر و استراتيجية تعزيزه مجلة نماء للاقتصاد و التجارة – المجلد 07 ، العدد 01 ، جوان 2023 / 13 – 32

أطروحات و المذكرات و الرسائل

30- علي هالم ومحمد كرثيو والسعيد شايع دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي – تجارب لبعض الدول العربية – ماستر اكاديمي شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي سنة 2022/2021

31- حنين محمد بدر عجوز، دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير إدارة أعمال الجامعة الإسلامية، غزة 2017.

32- رواء نافذ عليوة، أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية، مذكرة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2019.

33- بوشيبة صلاح الدين واقع وآفاق الشمول المالي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021/2022.

34- رمضان بلقيروس فيسة ومحمد الفتحي سعدوني، أثر الخدمات المالية الرقمية على الشمول المالي في الجزائر ما بين ،2010-2021، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2021/2022.

35- كريمة بن حواء، شهرا زاد معيش، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لدول العربية، مذكرة ماستر غير منشورة جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، سنة 2020-2021.

36- رواء نافذ عليوة، أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019 .

37- عبد الرزاق مساعدية، "تحولات القراءة في العصر الرقمي (كلية الدراسات العليا بجامعة أحمد بوقرة ،بومرداس نموذجا) ،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران الجزائر 2015/2014.

38- فارس كريم ،"متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظام المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر دراسة مكملة لنيل شهادة ماجستير ،تخصص إدارة أعمال ،الجامعة الإفتراضية ،قطر 2008.

الملتقيات

39- زناق فاطمة، بريش رابح "دور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي"-دراسة حالة أندونيسيا-الملتقى العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة -أدرار جوان 2021.

40- زحوفي نورالدين، زمالة، عمر، واقع الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تعزيزه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس كليانة يومي 65 ديسمبر، 2018.

41- ورقة حول "التمويل المفتوح: إطار عمل للمنطقة العربية لتطوير نطاق الخدمات المالية"، في إطار مساعي الصندوق لتعزيز الوعي بمتطلبات تطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية ودعم جهود التحول المالي الرقمي في الدول العربية. أصدرت بصندوق النقد العربي اليوم 6 ديسمبر 2021.

42- محمد خضر حرز الله ،أشريف يسرى "الإقتصاد الرقمي وخصائص السلوك الإستهلاكي الجديد "،الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والإقتصاد الرقمي ضرورة الإنتقال وتحديات الحماية " ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، حيلة الجزائر 23-24 أفريل 2018 .

التقارير

43- ملخص تنفيذي عن تقرير التكنولوجيا المالية (FINTEAR) الصادر المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

44- باللغة الأجنبية :

1- social perfomance tak force sptf service financier digitaux et protection des clients l'heure des célébrations ou des préoccupation

2- S.V Shinde, Financial Inclusion in India, laxmi book publication, solapur, India, 2014.

3- Rajiv Prabhakar, Financial Inclusion critique and alternatives, the policy press, an amprint of Bristol university of press, Great Britain ,

4- Mazer et al, The role of Islamic finance in enhancing financial inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) countries, 2011

5- The world Bank (2014.P21) « Global financial Development : Financial Inclusion.

6- Thouraya triki, Issa faye, financial inclusion in africa, African development bank, Ghana, 2013.

مواقع أنترنت

1- إتحاد المصارف العربية واقع الشمول المالي في العالم العربي https://abonline.org/ar/

2- World Bank,2011, 2021, https://blogs.worldbank.org

3- **احصائيات نشاط السحب على جهاز الصراف الآلي عبر الموقع** التالي

https://giemonetique.dz/ar/activité-Rotraut/surotm